

تِبْيَانِ مُصَدَّقَةِ الْحَدِيثِ

بقام

الدكتور محمود الطحان حفظه الله

أستاذ الحديث وعلومه

بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

مدير برنامج الحديث الشريف وعلومه

في كلية الدراسات العليا جامعة الكويت

طبعة جديدة مصححة ملونة

مِكْتَبَةُ الشَّرِيفِ

كراتشي - باكستان

تَمِيُّزُ صَلَوةِ الْجَمَعَةِ

بقلم

الدكتور محمود الطحان حفظه الله

أستاذ الحديث وعلومه

بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

مدير برنامج الحديث الشريف وعلومه

في كلية الدراسات العليا جامعة الكويت

طبعه مديرية نشر وتأليف



اسم الكتاب	:	الكتاب
عدد الصفحات	:	208
السعر	:	110 روبيه
الطبعة الأولى	:	١٤٣١ هـ ٢٠١٠
اسم الناشر	:	مكتب bushra
جمعية شودهري محمد علي الخيرية. (مسجلة)		
Z-3، اوورسيز بنكلوز جلستان جوهر، کراتشي، باکستان.		
الهاتف	:	+92-21-7740738
الفاكس	:	+92-21-4023113
البريد الإلكتروني	:	al-bushra@cyber.net.pk
الموقع على الإنترنت	:	www.ibnabbasaisha.edu.pk

يطلب من : **مكتبة البشري، کراچی - 92-321-2196170**

مكتبة الحرمين، اردو بازار، لاہور - 92-321-4399313

المصباح، ۱۲ اردو بازار لاہور - 042-7124656- 7223210

بلک لینڈ، شی پلازا کانگ روڈ، راولپنڈی - 051-5773341-5557926

دارالاخلاص، نزد قصہ خوائی بازار پشاور - 091-2567539

مكتبة رشيدية، سرکی روڈ، کوئٹہ - 0333-7825484

وايضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، الذي خص هذه الأمة بعلم الحديث، وحفظ لها به سنة نبيها المصطفى، والصلة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد: فإن الله تعالى جعل في نبينا لنا أسوة حسنة، وحفظ لنا حياته صلى الله عليه وسلم بكل ما دق وجل، واستخدم المحدثين لهذا الهدف النبيل، ووفقاً لهم لابتكار أدق منهج لقد الروايات في هذا العلم الشريف الذي تفرد به هذه الأمة، وهذا المنهج الذي تم بواسطته تمييز الحديث الصحيح من السقيم، والمدخول من السليم هو مصطلح الحديث.

وقد مر هذا العلم بجميع المراحل التي تمر بها العلوم من نشأتها إلى نضجها، وبذل العلماء جهوداً مشكورة في تدوينه وجمعه ثم في ترتيبه وتقديمه ثم في شرحه وتوضيحه حتى أصبح سهل التناول لكل طالب بجد. وقد صنفوا فيه مئات المؤلفات ما بين كتاب مفصل ورسالة مختصرة، مراعين ظروف وحاجة كل عصر، ومن أفعى الكتب المعاصرة في هذا الفن وأسهلها كتاب الشيخ الدكتور محمود الطحان - حفظه الله ورعاه - "يسير مصطلح الحديث"، ومن أجل ذلك؛ قرر تدريسه في كثير من الجامعات والمدارس الإسلامية.

إننا مكتبة البشري لما رأينا إقبال أهل المدارس وطلاب العلم من جانب، وعدم وجود نسخة جديدة ذات طبعة جيدة في باكستان من جانب آخر، عزمنا على طبع هذا الكتاب في حالة قشيبة.

منهج عملنا في هذا الكتاب

والترمنا في هذه الطبعة الأمور التالية:

- بذلنا جهداً في تصحيح نص الكتاب من الأخطاء الإملائية واللغوية.
- وشكّلنا ما يتبّس على إخواننا الطلبة.
- واحتّرنا اللون الأحمر لتجلية العناوين والآيات والأحاديث القولية فحسب.
- وذكرنا عناوين المباحث في رؤوس الصفحات.
- وراعينا قواعد الإملاء وعلامات الترقيم، وتقسيم النصوص إلى فقرات؛ ليسهل فهمها.
- وأشارنا إلى التعليقات التي في حاشية الكتاب باللون الأسود الغامق في المتن.
- واعتمدنا على تغريّع صاحب الكتاب، ووضعناه في آخر الصفحة مرقماً.

مكتبة البشري

كراتشي، باكستان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي منَّ على المسلمين بإنزال القرآن الكريم، وتكفل بحفظه في الصدور والسطور إلى يوم الدين، وجعل من تتمة حفظه حفظ سنة سيد المرسلين.

والصلاوة والسلام على سيدنا ونبينا محمد الذي أوكل الله إليه بيان ما أراده من التنزيل الحكيم بقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْذِكْرَ لِتُبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الحل: ٤٤)، فقام ﷺ مبينا له بأقواله وأفعاله وتقريراته بأسلوب واضح مبين.

والرضى عن الصحابة الذين تلقوا السنة النبوية عن النبي الكريم فوعوها، ونقلوها للمسلمين كما سمعوها خالصة من شوائب التحرير والتبدل.

والرحمة والمغفرة للسلف الصالح الذين تناقلوا السنة المطهرة جيلاً عن جيل، ووضعوا لسلامة نقلها وروايتها قواعد وضوابط دقيقة؛ لتخليصها من تحريف المبطلين.

والجزاء الخير لمن خلف السلف من علماء المسلمين الذين تلقوا قواعد رواية السنة وضوابطها عن السلف فهذبوا ورتبوها وجمعوها في مصنفات مستقلة سميت فيما بعد بـ "علم مصطلح الحديث".

أما بعد: فعندما كلفت منذ سنوات بتدريس علم مصطلح الحديث في كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وكان المقرر تدريس كتاب "علوم الحديث" لابن الصلاح، ثم قررت الجامعة مختصره كتاب "التقريب" للنووي، وجدت مع الطلبة بعض الصعوبات في تدريس هذين الكتايبين - على حالتهما وغزارتها فوائدهما - دراسة نظامية، فمن هذه الصعوبات التطويل في بعض الأبحاث، لا سيما في كتاب ابن الصلاح، ومنها الاختصار في البعض الآخر، لا سيما في كتاب النووي، ومنها صعوبة

علم مصطلح الحديث: يطلق على هذا العلم أيضا: علم الحديث دراية، وعلوم الحديث، وأصول الحديث.

كتاب ابن الصلاح: كبحث معرفة كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه، فقد استغرق ٤٦ صفحة.

في كتاب النووي: كبحث "الضعيف" مثلاً، إذ لم يتجاوز تسع عشرة كلمة.

العبارة، ومنها عدم تكامل بعض الأبحاث، وذلك كثرة التعريف مثلاً أو إغفال المثال أو عدم ذكر الفائدة من هذا البحث أو ذلك، أو عدم التعریف على ذكر أشهر المصنفات، وما أشبه ذلك، ووُجِدَت غيرها من كتب الأقدمين في هذا الفن كذلك، بل إن بعض تلك الكتب غير شامل لجميع علوم الحديث، وبعضاً منها غير مهذب ولا مرتب، وعذرهم في ذلك هو إما وضوح الأمور التي ترکوها بالنسبة لهم، أو الحاجة لتطويل بعض الأبحاث بالنسبة لزمنهم، أو غير ذلك مما نعرفه أو لا نعرفه.

فرأيت أن أضع بين أيدي الطلبة في كليات الشريعة كتاباً سهلاً في مصطلح الحديث وعلومه يسر عليهم فهم قواعد هذا الفن ومصطلحاته، وذلك بتقسيم كل بحث إلى فقرات مرقمة متسلسلة، مبتدئاً بتعريفه ثم بمثاله ثم بأقسامه مثلاً ... مختتماً بفقرة "أشهر المصنفات فيه"، كل ذلك بعبارة سهلة وأسلوب علمي واضح ليس فيه تعقيد ولا غموض، ولم أُعَرِّجْ على كثير من الخلافات والأقوال وبسط مسائل مراعاة للحصص الرمزية القليلة المتخصصة لهذا العلم في كليات الشريعة وكليات الدراسات الإسلامية، وسميتها "تيسير مصطلح الحديث"، ولست أرى أن هذا الكتاب يعني عن كتب العلماء الأقدمين في هذا الفن، وإنما قصدت أن يكون مفتاحاً لها، ومذكراً بما فيها، ومسيراً للوصول إلى فهم معانيها، وتظل كتب الأئمة والعلماء الأقدمين مرجعاً للعلماء والمتخصصين في هذا الفن، ومعيناً فاضياً يهليون منه.

ولا يفوتي أن أذكر أنه صدر في الآونة الأخيرة كتب لبعض الباحثين، فيها الفوائد الغزيرة لا سيما الرد على شبه المستشرقين والمنحرفين، لكن بعضها مطول، وبعضاً مختصر جداً، وبعضاً غير مستوعب، فأردت أن يكونكتابي هذا وسطاً بين التطوير والاختصار ومستوعباً لجميع الأبحاث.

والجديد في كتابي هذا هو:

١- التقسيم، أي تقسيم كل بحث إلى فقرات مرقمة مما يسهل على الطالب فهمه.

بعض الأبحاث: مثل ذلك: اقتصار النموي في بحث القلوب على ما يلي: "المقلوب: هو خنو حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع؛ ليُرَغِّبُ فيه، وقلب أهل بغداد على البخاري مائة حديث امتحاناً، فردها على وجهها فأذعنوا بفضلِه". التقسيم: لقد استفدت في موضوع تقسيم البحث إلى فقرات من كتاب أستاذني، كالأستاذ مصطفى الزرقاوي في كتابه "الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد"، والأستاذ الدكتور معروف الدوايني في كتابه =

-٢ التكامل في كل بحث من حيث الهيكل العام للبحث، من ذكر التعريف والمثال و...الخ.

-٣ الاستيعاب لجميع أبحاث المصطلح ما أمكن بشكل مختصر.

أما من حيث الترتيب فقد استفدت من طريقة الحافظ ابن حجر في "النخبة" وشرحها؛ فإنه خير ترتيب توسل إليه ^{رحمه الله}، وكان جلّ اعتماده في المادة العلمية على "علوم الحديث" لابن الصلاح، ومحضره "التقريب" للنووي، وشرحه "التدريب" للسيوطى.

وجعلت الكتاب من مقدمة وأربعة أبواب: الباب الأول في الخبر، والباب الثاني في الجرح والتعديل، والباب الثالث في الرواية وأصولها، والباب الرابع في الإسناد ومعرفة الرواية.

وإنني إذ أقدم هذا الجهد المتواضع لأبنائنا الطلبة، أعتذر بعجزي وقصيري في إعطاء هذا العلم حقه، ولا أبئ نفسي من الزلل والخطأ، فالرجاء من يطلع فيه على زلة أو خطأ أن ينبهني عليه مشكوراً لعلي أتداركه، وأرجو الله تعالى أن ينفع به الطلبة والمتغلبين بالحديث، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم. إنه تعالى سميع مجيب.

-"أصول الفقه"، والأستاذ الدكتور محمد زكي عبد البر في مذكرة وضعها لنا - عندما كنا طلاباً في كلية الشريعة بجامعة دمشق - على كتاب "الهدایة" للمرغبینی، فكان لهذا التقسيم المبكر أعظم الأثر في فهم تلك العلوم بسهولة ويسر، بعد أن كان تعانی كثيراً في فهمها واستيعابها.

المقدمة العلمية

في نشأة علم المصطلح وأشهر المصنفات فيه.

وتشتمل على:

- نبذة تاريخية عن نشأة علم المصطلح والأطوار التي مر بها.
- أشهر المصنفات في علم المصطلح .
- تعريفات أولية.

نبذة تاريخية عن نشأة علم المصطلح والأطوار التي مر بها

يلاحظ الباحث المتفحص أن الأسس والأركان الأساسية لعلم الرواية ونقل الأخبار موجودة في الكتاب العزيز والسنّة النبوية، فقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ إِنَّمَا يُبَيِّنُ فَتَبَيَّنُوا﴾ (سورة الحجرات: ٦). وجاء في السنّة قوله ﷺ: نضر الله امرأ سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع^(١)، وفي رواية: فرب حامل فقهه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقهه ليس بفقهه.^(٢)

ففي هذه الآية الكريمة وهذا الحديث الشريف مبدأ التشتت فيأخذ الأخبار وكيفية ضبطها بالانتهاء لها ووعيها والتعميق في نقلها للأخرين.

وامتثالاً لأمر الله تعالى ورسوله ﷺ فقد كان الصحابة رض يتثبتون في نقل الأخبار وقوتها، لا سيما إذا شكوا في صدق الناقل لها، فظهر بناء على هذا موضوع الإسناد وقيمة في قبول الأخبار أو ردّها، فقد جاء في مقدمة "صحيح مسلم" عن ابن سيرين: قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم.^(٣)

وبناءً على أن الخبر لا يقبل إلا بعد معرفة سنته فقد ظهر علم الجرح والتعديل، والكلام على الرواية، ومعرفة المتصل أو المنقطع من الأسانيد، ومعرفة العلل الخفية، وظهر الكلام في بعض الرواية لكن على قلة؛ لقلة الرواية المجروحة في أول الأمر.

ثم توسيع العلماء في ذلك، حتى ظهر البحث في علوم كثيرة تتعلق بالحديث من ناحية ضبطه وكيفية تحمله وأدائه ومعرفة ناسخه من منسوخه وغريبه وغير ذلك، إلا أن ذلك كان يتناوله العلماء شفوياً، ثم تطور الأمر وصارت هذه العلوم تكتب وتسجل، لكن في أمكناة متفرقة من الكتب ممزوجة

^(١) الترمذى "كتاب العلم"، وقال عنه: حسن صحيح. ^(٢) المصدر نفسه، لكن قال عنه: حسن، وروى الحديث أبو داود وابن ماجه. ^(٣) مقدمة صحيح مسلم ص: ١٥.

بغيرها من العلوم الأخرى، كعلم الأصول وعلم الفقه وعلم الحديث، مثل: "كتاب الرسالة" و"كتاب الأم" كلاماً للإمام الشافعى.

وأخيراً لما نضحت العلوم واستقر الاصطلاح، واستقل كل فن عن غيره، وذلك في القرن الرابع الهجري، أفرد العلماء علم المصطلح في كتاب مستقل، وكان من أول من أفرده بالتصنيف القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهُرْمِزِي المتوفى سنة ٣٦٠ هـ في كتابه "الحدث الفاصل بين الرواية والواعي"، وسأذكر أشهر المصنفات في علم المصطلح من حين إفراده بالتصنيف إلى يومنا هذا:

أشهر المصنفات في علم المصطلح

١- المحدث الفاصل بين الرواية والواعي:

صنفه القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهُرْمِزِي المتوفى سنة ٣٦٠ هـ، لكنه لم يستوعب أبحاث المصطلح كلها، وهذا شأن من يفتح التصنيف في أي فن أو علم غالباً.

٢- معرفة علوم الحديث:

صنفه أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحكم النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥ هـ، لكنه لم يهذب الأبحاث ولم يرتبها الترتيب الفنى المناسب.

٣- المستخرج على معرفة علوم الحديث:

صنفه أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، المتوفى سنة ٤٣٠ هـ، استدرك فيه على الحكم ما فاته في كتابه "معرفة علوم الحديث" من قواعد هذا الفن، لكنه ترك أشياء يمكن للمتعقب أن يستدر كها عليه أيضاً.

٤- الكفاية في علم الرواية:

صنفه أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي المشهور المتوفى سنة ٤٦٣ هـ، وهو كتاب حافل بتحرير مسائل هذا الفن، وبيان قواعد الرواية، ويعد من أجل مصادر هذا العلم.

٥- الجامع لأنواع الرواية وآداب السامع:

صنفه الخطيب البغدادي أيضاً، وهو كتاب يبحث في آداب الرواية، كما هو واضح من تسميته، وهو فريد في بابه قيئم في أحاجنه ومحنتياته، وقلَّ من فنون علوم الحديث إلا وصنف الخطيب فيه كتاباً مفرداً، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نعمة: كل من أنصف علمَ أنَّ الحديثين بعد الخطيب عيال على كُتبه.

٦- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع:

صنفه القاضي عياض بن موسى البصري المتوفى سنة ٥٤٤هـ، وهو كتاب غير شامل لجميع أبحاث المصطلح، بل هو مقصور على ما يتعلق بكيفية التحمل والأداء وما يتفرع عنهم، لكنه جيد في بابه حسن التنسيق والترتيب.

٧- ما لا يسع الحديث جهله:

صنفه أبو حفص عمر بن عبد الجيد الميانجي، المتوفى سنة ٥٨٠هـ، وهو جزء صغير ليس فيه كبير فائدة.

٨- علوم الحديث:

صنفه أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهري المشهور بـ"ابن الصلاح" المتوفى سنة ٦٤٣هـ، وكتابه هذا مشهور بين الناس بـ"مقدمة ابن الصلاح"، وهو من أجدود الكتب في المصطلح، جمع فيه مؤلفه ما تفرق في غيره من كتب الخطيب ومن تقدمه، فكان كتاباً حافلاً بالفوائد، لكنه لم يرتبه على الوضع المناسب؛ لأنَّه أملأه شيئاً فشيئاً، وهو مع هذا عمدة من جاء بعده من العلماء، فكم من مختصر له ونظم ومعارض له ومنتصر.

٩- التقرير والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير:

صنفه محي الدين محيي بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ، وكتابه هذا احتصار في كتاب "علوم الحديث" لابن الصلاح، وهو كتاب جيد، لكنه مغلق العبارة أحياناً.

١٠ - تدريب الرواية في شرح تقريب النواوي:

صنفه جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ، وهو شرح لكتاب "تقريب النواوي"، كما هو واضح من اسمه، جمع فيه مؤلفه من الفوائد الشيء الكثير.

١١ - نظم الدرر في علم الأثر:

صنفها زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة ٨٠٦ هـ، ومشهورة باسم "الأفية العراقي" نظم فيها "علوم الحديث" لابن الصلاح وزاد عليه، وهي جيدة غزيرة الفوائد، وعليها شروح متعددة، منها شرحان للمؤلف نفسه.

١٢ - فتح المغيث في شرح ألفية الحديث:

صنفه محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢ هـ، وهو شرح على "الأفية العراقي"، وهو من أوفق شروح الأفية وأجودها.

١٣ - نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر:

صنفه الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ، وهو جزء صغير مختصر جداً، لكنه من أفعى المختصرات وأجودها ترتيباً، ابتكر فيه مؤلفه طريقة في الترتيب وال التقسيم لم يُسبق إليها، وقد شرحه مؤلفه بشرح سماه "نزهة النظر" كما شرحه غيره.

٤ - المنظومة البيقونية:

صنفها عمر بن محمد البيقوني المتوفى سنة ١٠٨٠ هـ، وهي من المنظومات المختصرة؛ إذ لا تتجاوز أربعة وثلاثين بيتاً، وتعد من المختصرات النافعة المشهورة، وعليها شروح متعددة.

٥ - قواعد التحديد:

صنفه محمد جمال الدين القاسمي المتوفى سنة ١٣٣٢ هـ، وهو كتاب محرر مفيد. وهناك مصنفات أخرى كثيرة يطول ذكرها، اقتصرت على ذكر المشهور منها، فجزى الله الجميع عنا وعن المسلمين خير الجزاء.

تعريفات أولية

١ - علم المصطلح:

هو علم بأصول وقواعد يعرف بها أحوال السنن والمتن من حيث القبول والرد.

٢ - موضوعه:

السنن والمتن من حيث القبول والرد.

٣ - ثمرته:

تمييز الصحيح من السقيم من الأحاديث.

٤ - الحديث:

أ- لغة: الجديد، ويجمع على "أحاديث" على خلاف القياس.

ب- اصطلاحاً: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

٥ - الخبر:

أ- لغة: النباء، وجمعه أخبار.

ب- اصطلاحاً: فيه ثلاثة أقوال وهي:

١- هو مرادف للحديث، أي إن معناهما واحد اصطلاحاً.

٢- معاير له، فالحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر ما جاء عن غيره.

٣- أعم منه، أي فالحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر ما جاء عنه أو عن غيره.

٦ - الأثر:

أ- لغة: بقية الشيء.

ب- اصطلاحاً: فيه قولان هما:

١- هو مرادف للحديث، أي إن معناهما واحد اصطلاحاً.

٢- معاير له، وهو ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوال أو أفعال.

٧ - الإسناد:

له معنian:

- عَزُوُّ الحديث إلى قائله مسندًا.
- سلسلة الرجال الموصولة للمرجع، وهو بهذا المعنى مرادف للسند.
- السند:

- لغة: المعتمد، وسيـ كذلـك؛ لأنـ الحديث يستـندـ إـلـيـهـ وـيـعـتـمـدـ عـلـيـهـ.
- اصطلاحاً: سلسلة الرجال الموصولة للمرجع.
- المرجـعـ:

- لغة: ما صلب وارتفاع من الأرض.
- اصطلاحاً: ما ينتهي إليه السند من الكلام.
- المُسْنَد (بفتح النون):

- لغة: اسم مفعول، من أنسـدـ الشـيـءـ إـلـيـهـ بـعـدـ عـرـاهـ وـنـسـبـهـ إـلـيـهـ.
- اصطلاحاً: له ثلاثة معانٍ:
 - كل كتاب جمع فيه مرويات كل صحابي على حدة.
 - الحديث المرفوع المتصل سندًا.
 - أن يراد به "السند" فيكون بهذا المعنى مصدرًا ميمياً.

١١ - المُسْنَد (بكسر النون):

هو من يروي الحديث بسنته، سواءً كان عنده علم به، أم ليس له إلا مجرد الرواية.

١٢ - المُحَدِّث:

هو من يشتغل بعلم الحديث رواية ودرایة، ويطلع على كثير من الروايات وأحوال روائـها.

١٣ - الحافظ:

فيه قولان:

١ - مرادف للمحدث عند كثير من المحدثين.

٢ - وقيل: هو أرفع درجة من المحدث، بحيث يكون ما يعرفه في كل طبقة أكثر مما يجهله.

١٤ - الحكم:

هو من أحاط علماً بجميع الأحاديث، حتى لا يفوته منها إلا اليسير، وهذا على رأي بعض أهل العلم.

الباب الأول

الخبر

و فيه ثلاثة فصول

- الفصل الأول: تقسيم الخبر بالنسبة لوصوله إلينا، وفيه مبحثان.
- الفصل الثاني: تقسيمات خبر الآحاد، وفيه مبحثان.
- الفصل الثالث: خبر الآحاد المشترك بين المقبول والمردود، وفيه مبحثان.

الفصل الأول

تقسيم الخبر بالنسبة لوصوله إلينا

و فيه مباحثان:

- المبحث الأول: الخبر المتواتر
- المبحث الثاني: خبر الآحاد

الفصل الأول

تقسيم الخبر بالنسبة لوصوله إلينا

تمهيد:

ينقسم الخبر بالنسبة لوصوله إلينا إلى قسمين:

١- فإن كان له طرق غير محصورة بعدد معين فهو المتواتر.

٢- وإن كان له طرق محصورة بعدد معين فهو الأحاد.

ولكل منهما أقسام وتفاصيل، سأذكرها وأبسطها - إن شاء الله تعالى - بمحبتي، وهما:

المبحث الأول

الخبر المتواتر

١- تعريفه:

أ- لغة: هو اسم فاعل مشتق من التواتر، أي التتابع تقول: "تواتر المطر" أي تتابع نزوله.

ب- اصطلاحا: ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواترهم على الكذب.

ومعنى التعريف: أي هو الحديث أو الخبر الذي يرويه في كل طبقة من طبقات سنده رواة

كثيرون، يحكم العقل عادة باستحالة أن يكون أولئك الرواة قد اتفقوا على اختلاق هذا الخبر.

٢- شروطه:

يتبيّن من شرح التعريف أن التواتر لا يتحقق في الخبر إلا بشرط أربعة، وهي:

أ- أن يرويه عدد كثير، وقد اختلف في أقل الكثرة على أقوال، المختار أنه عشرة أشخاص.^(١)

ب- أن توجد هذه الكثرة في جميع طبقات السند.

^(١) تدريب الراوي: ١٧٧/٢.

ج- أن تخيل العادة تواطؤهم على الكذب.

د- أن يكون مستند خبرهم الحسن.

تقوفهم: سمعنا أو رأينا أو لمسنا أو، أما إن كان مستند خبرهم العقل، كالقول بمحضه
العالم مثلاً، فلا يسمى الخبر حيئذاً متواتراً.

٣- حكمه:

المتوارد يفيد العلم الضروري - أي العلم اليقيني - الذي يضطر الإنسان إلى التصديق به
تصديقاً جازماً كمن يشاهد الأمر بنفسه؛ فإنه لا يتعدد في تصديقه، فكذلك الخبر المتوارد،
لذلك كان المتواتر كله مقبولاً، ولا حاجة إلى البحث عن أحوال رواته.

٤- أقسامه:

ينقسم الخبر المتوارد إلى قسمين هما: لفظي ومعنوي.

أ- المتواتر اللفظي: هو ما تواتر لفظه ومعناه.

مثل حديث: من كذب على معتمداً فليتبوأ مقعده من النار،^(١) رواه بضعة وسبعين صحابياً،
ثم استمرت هذه الكثرة بل زادت في باقي طبقات السنن.

ب- المتواتر المعنوي: هو ما تواتر معناه دون لفظه.

مثل: أحاديث رفع اليدين في الدعاء، فقد ورد عنه ~~بطلب~~^{نحو} مائة حديث، كل حديث منها فيه:
أنه رفع يديه في الدعاء، لكنها في قضايا مختلفة، فكل قضية منها لم تتوارد، والقدر المشترك بينها

تواطؤهم على الكذب: وذلك لأن يكونوا من بلاد مختلفة وأجناس مختلفة ومذاهب مختلفة وما شابه ذلك،
وبناء على ذلك فقد يكبر عدد المخبرين، ولا يثبت للخبر حكم المتواتر، وقد يقل العدد نسبياً ويثبت للخبر حكم
المتوارد، وذلك حسب أحوال الرواة.

^(١) رواه البخاري، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ: ٢٠٢/١، رقم الحديث (١١٠) بلفظه، ورواه
مسلم، كتاب الزهد، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم: ٢٢٩٨/٤، رقم الحديث (٧٢) بلفظه.
ورواه أبو داود والترمذى وابن ماجه والدارمى وأحمد.

- وهو الرفع عند الدعاء - تواتر باعتبار جموع الطرق.^(١)

٥ - وجوده:

يوجد عدد لا يأس به من الأحاديث المتوترة، منها: حديث المروض، وحديث المسح على المغنين، وحديث رفع اليدين في الصلاة، وحديث نضر الله امراً وغيرها كثير، لكن لو نظرنا إلى عدد أحاديث الآحاد، لوجدنا أن الأحاديث المتوترة قليلة جداً بالنسبة إليها.

٦ - أشهر المصنفات فيه:

لقد اعنى العلماء بجمع الأحاديث المتوترة وجعلوها في مصنف مستقل؛ ليسهل على الطالب الرجوع إليها، فمن تلك المصنفات:

- أ- "الأزهار المنتاثرة في الأخبار المتوترة" للسيوطى، وهو مرتب على الأبواب.
- ب- "قطف الأزهار" للسيوطى أيضاً، وهو تلخيص للكتاب السابق.
- ج- "نظم المنتاثر من الحديث المتوتر" لمحمد بن جعفر الكتانى.

المبحث الثاني

خبر الآحاد

١ - تعريفه:

أ- لغة: الآحاد جمع أحد بمعنى الواحد، وخبر الواحد هو ما يرويه شخص واحد.

ب- اصطلاحاً: هو ما لم يجمع شروط المواتر.^(٢)

٢ - حكمه:

يفيد العلم النظري أي العلم المتوقف على النظر والاستدلال.

هذا وخبر الآحاد تقسيمان، كل تقسيم باعتبار، وسأذكر هذين التقسيمين في الفصل الثاني.

^(١) تدريب الرواوى: ٢/١٨٠. ^(٢) نزهة النظر: ٢٦.

الفصل الثاني

تقسيماً خبر الآحاد

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: تقسيم خبر الآحاد بالنسبة إلى عدد طرقه.
- المبحث الثاني: تقسيم خبر الآحاد بالنسبة إلى قوته وضعفه.

المبحث الأول

تقسيم خبر الآحاد بالنسبة إلى عدد طرقه:

يقسم خبر الآحاد بالنسبة إلى عدد طرقه إلى ثلاثة أقسام، وهي:

أ- المشهور.

ب- العزيز.

ج- الغريب.

وسأتكلم على كل منها بمطلب مستقل.

المطلب الأول

الشهور

١ - تعريفه:

أ- لغة: هو اسم مفعول من "شَهَرَتْ الْأَمْرُ" إذا أعلنته وأظهرته، وسمى بذلك لظهوره.

ب- اصطلاحاً: ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة، ما لم يبلغ حد التواتر.^(١)

٢ - مثاله:

حديث: إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من صدور العلماء، ولكن يقبض العلم بقبض

العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً اخند الناس رؤوساً جهلاً، فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا.^(٢)

(١) نزهة النظر: ٢٦. (٢) أخرجه البخاري ومسلم والطبراني وأحمد والخطيب من طريق أربعة من الصحابة، وهم عبد الله بن عمرو بن العاص و زياد بن لبيد وعائشة وأبي هريرة رض. أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم: ١٩٤/١، رقم الحديث (١٠٠) بلقطة عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وأخرجه مسلم، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه ٤/٢٠٥٨، رقم الحديث (١٣) عن عبد الله بن عمرو بن العاص أيضاً، وأخرجه أحمد في "المسندي": ٤/١٦٠، ٢١٨ عن زياد بن لبيد قريباً من معناه، وأخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" رقم الحديث (٦٤٠٣) عن أبي هريرة، وأخرجه الخطيب في تاريخه ٣١٢/٥ عن عائشة رض.

٣- المستفيض:

أ- لغة: اسم فاعل من "استفاضَ" ، مشتق من "فَاضَ الماءُ" ، وسي بذلك لانتشاره.

ب- اصطلاحاً: اختلف في تعريفه على ثلاثة أقوال، وهي:

١- هو مرادف للمشهور.

٢- هو أخص منه؛ لأنَّه يشترط في المستفيض أن يستوي طرفا إسناده، ولا يشترط ذلك في المشهور.

٣- هو أعم منه، أي هو عكس القول الثاني.

٤- المشهور غير الاصطلاحي:

ويقصد به ما اشتهر على الألسنة من غير شروط تعتبر، فيشمل:

أ- ما له إسناد واحد.

ب- وما له أكثر من إسناد.

ج- وما لا يوجد له إسناد أصلاً.

٥- أنواع المشهور غير الاصطلاحي:

له أنواع كثيرة أشهرها:

أ- مشهور بين أهل الحديث خاصة، ومثاله حديث أنس: أن رسول الله ﷺ قتلت شهرًا بعد الركوع يدعى على رِجلٍ وذُكْوان.^(١)

ب- مشهور بين أهل الحديث والعلماء والعام، مثاله: المسلم من سلم المسلمين من لسانه ويده.^(٢)

^(١) آخر ج البخاري، كتاب الوتر: ٤٩٠/٢، رقم الحديث (١٠٠٣) معناه، وأخرجه مسلم، كتاب المساجد:

٤٠١٨/١، رقم الحديث (٢٩٩) بلفظه، وفيه زيادة.^(٢) آخر ج البخاري، كتاب الإيمان: ٥٣/١، رقم الحديث

.(١)، وأخرجه مسلم، كتاب الإيمان رقم الحديث (٦٥).

- ج- مشهور بين الفقهاء، مثاله حديث: أبغض الحال إلى الله الطلاق.^(١)
- د- مشهور بين الأصوليين، مثاله حديث: رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه، صحيحه ابن حبان والحاكم.
- ه- مشهور بين النحاة، مثاله حديث: نعم العبد صُهَيْبٌ، لو لم يَخْفِ اللَّهُ لَم يَعْصِيهِ، لا أصل له.
- و- مشهور بين العامة، مثاله حديث: العجلة من الشيطان، أخرجه الترمذى وحسنه.

٦- حكم المشهور:

المشهور الاصطلاحي وغير الاصطلاحي لا يوصف بكونه صحيحاً أو غير صحيح ابتداءً، لكن بعد البحث يتبين أن منه الصحيح ومنه الحسن ومنه الضعيف ومنه الموضوع أيضاً، لكن إن صح المشهور الاصطلاحي، ف تكون له ميزة ترجحه على العزيز والغريب.

٧- أشهر المصنفات فيه:

المراد بالمصنفات في الأحاديث المشهورة هي الأحاديث المشهورة على الألسنة، وليس المشهورة اصطلاحاً؛ لأنها لم يمؤلف العلماء كتاباً في جمع الأحاديث المشهورة اصطلاحاً، ومن هذه المصنفات:

- أ- المقاصد الحسنة فيما اشتهر على الألسنة "للسخاوي".
- ب- كشف الخفاء ومزيل الإلابس فيما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس "للعلحوني".
- ج- تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث "لابن الدبيغ الشيباني".

^(١) صحيحه الحاكم في "المستدرك"، وأقره النهي لكن بلفظ: ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق، انظر "المستدرك" كتاب الطلاق: ١٩٦/٢.

المطلب الثاني

العزيز

١ - تعريفه:

- أ- لغة: هو صفة مشبهة من "عَزَّ يَعْزُّ" - بالكسر - أي قل و تذر، أو من "عَزَّ يَعْزُّ" - بالفتح - أي قوي واشتد، وسي بذلك إما لقلة وجوده وندرته، وإما لقوته بمجيئه من طريق آخر.
- بـ- اصطلاحاً: أن لا يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات السندي.

٢ - شرح التعريف:

يعني أن لا يوجد في طبقة من طبقات السندي أقل من اثنين، أما إن وجد في بعض طبقات السندي ثلاثة فأكثر، فلا يضر بشرط أن تبقى، ولو طبقة واحدة فيها اثنان؛ لأن العبرة لأقل طبقة من طبقات السندي.

هذا التعريف هو الراجح كما حررها الحافظ ابن حجر،^(١) وقال بعض العلماء: إن العزيز هو روایة اثنين أو ثلاثة، فلم يفصلوه عن المشهور في بعض صوره.

٣ - مثاله:

ما رواه الشیخان من حدیث أنس رض، والبخاري من حدیث أبي هریرة رض، أن رسول صلی اللہ علیہ وسَلَّمَ
قال: لا يؤمن أحدكم حتى تكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين.^(٢)

ورواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن عُليَّه وعبد الوارث، ورواه عن كل جماعة.

^(١) انظر النخبة وشرحها له: ٤٢-٤٣. ^(٢) رواه البخاري، كتاب الإيمان، باب حب الرسول من الإيمان: ١/٨٥-٨٦. رقم الحديث (١٥) بلفظه عن أنس رض، ورقم الحديث (١٤) عن أبي هریرة رض بلفظه، ونقص "والناس أجمعين"، وزاد في أوله: "فوالذي نفسي بيده"، ورواه مسلم، كتاب الإيمان، رقم الحديث (٦٩، ٧٠) كلاماً عن أنس رض.

٤- أشهر المصنفات فيه:

لم يصنف العلماء مصنفات خاصة للحديث العزيز، والظاهر أن ذلك لقلته ولعدم حصول
فائدة مهمة من تلك المصنفات.

المطلب الثالث**الغريب**

١- تعريفه:

أ- لغة: هو صفة مشبهة بمعنى المنفرد، أو البعيد عن أقاربه.

ب- اصطلاحاً: هو ما ينفرد بروايته راوٍ واحد.

٢- شرح التعريف:

أي هو الحديث الذي يستقل بروايته شخص واحد، إما في كل طبقة من طبقات السندي، أو في بعض طبقات السندي ولو في طبقة واحدة، ولا تضر الزيادة على واحد في باقي طبقات السندي، لأن العبرة للأقل.

٣- تسمية ثانية له:

يطلق كثيرون من العلماء على الغريب اسم آخر هو "الفرد" على أنهما متادفان، وغاية بعض العلماء بينهما، فجعل كلاً منها نوعاً مستقلاً، لكن الحافظ ابن حجر يعدهما متادفين لغة واصطلاحاً، إلا أنه قال: إن أهل الاصطلاح غيرروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فـ "الفرد" أكثر ما يطلقونه على "الفرد المطلق"، وـ "الغريب" أكثر ما يطلقونه على "الفرد التّسي".^(١)

٤- أقسامه:

يُقسّمُ الغريب بالنسبة لموضع التفرد فيه إلى قسمين، هما: "غريب مطلق" و "غريب نسبي".

^(١) زهرة النظر: ٢٨.

أ- الغريب المطلق أو الفرد المطلق:

١- تعريفه: هو ما كانت الغرابة في أصل سنته، أي ما ينفرد بروايته شخص واحد في أصل سنته.

٢- مثاله: حديث إنما الأعمال بالنيات،^(١) تفرد به عمر بن الخطاب رض، هذا وقد يستمر التفرد إلى آخر السندي، وقد يرويه عن ذلك المتفرد عدد من الرواية.

ب- الغريب النسبي أو الفرد النسي:

١- تعريفه: هو ما كانت الغرابة في أثناء سنته،^(٢) أي أن يرويه أكثر من راو في أصل سنته، ثم ينفرد بروايته راو واحد عن أولئك الرواية.

٢- مثاله: حديث مالك عن الزهري عن أنس رض أن النبي ص دخل مكة وعلى رأسه البغفار،^(٣) تفرد به مالك عن الزهري.

٣- سبب التسمية: وسمى هذا القسم بـ "الغريب النسي"؛ لأن التفرد وقع فيه بالنسبة إلى شخص معين.

في أصل سنته: وأصل السندي هو طرفه الذي فيه الصحافي، والصحافي حلقة من حلقات السندي، أي إذا تفرد الصحافي برواية الحديث، فإن الحديث يسمى غريباً غرابة مطلقة، وأما ما فهمه الملا على القاري من كلام الحافظ ابن حجر عند ما شرح أصل السندي بأنه الموضع الذي يدور الإسناد عليه ويرجع ولو تعددت الطرق إليه، وهو طرفه الذي فيه الصحافي، من أن تفرد الصحافي لا يعد غرابة، وتعليله ذلك بأنه ليس في الصحابة ما يوجب قدحها أو أن الصحابة كلهم عدول، فما أظن أن ابن حجر أراد ذلك، والله أعلم، بدليل أنه عرف الغريب بقوله: "هو ما ينفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد فيه من السندي" أي ولو وقع التفرد في موضع الصحافي؛ لأن الصحافي حلقة من حلقات السندي، والعلم عند الله تعالى، وعلى كل حال، فما قاله الملا على القاري هو رأي لبعض أهل الحديث.

^(١) فرواه البخاري، كتاب الإيمان، رقم الحديث (١)، وراه مسلم، كتاب الإمارة، رقم الحديث (١٥٥).

^(٢) نزهة النظر: ٢٨. ^(٣) رواه البخاري، كتاب المغازي، رقم الحديث (٤٢٨٦)، وراه مسلم، كتاب الحج، رقم الحديث (٤٥٠).

٥- من أنواع الغريب النّسبي:

هناك أنواع من الغرابة أو التفرد يمكن عدّها من الغريب النّسبي، لأن الغرابة فيها ليست مطلقة، وإنما حصلت الغرابة فيها بالنسبة إلى شيء معين، وهذه الأنواع هي:

- أ- تفرد ثقة برواية الحديث كقوفهم: لم يبره ثقة إلا فلان.

ب- تفرد راوٍ معين عن راوٍ معين كقوفهم: تفرد به فلان عن فلان، وإن كان مرويَا من وجوه أخرى عن غيره.

ج- تفرد أهل بلد أو أهل جهة كقوفهم: تفرد به أهل مكة أو أهل الشام.

د- تفرد أهل بلد أو جهة عن أهل بلد أو جهة أخرى كقوفهم: تفرد به أهل البصرة عن أهل المدينة، أو تفرد به أهل الشام عن أهل الحجاز.

٦- تقسيم آخر له:

قسم العلماء الغريب من حيث غرابة السنّد أو المتن إلى:

أ- غريب متنا وإسناداً: وهو الحديث الذي تفرد برواية متنه راوٍ واحد.

ب- غريب إسنادا لا متنا: كحديث روى متنه جماعة من الصحابة، انفرد واحد بروايته عن صحابي آخر، وفيه يقول الترمذى: غريب من هذا الوجه.

٧- من مظان الغريب:

أي مكان وجود أمثلة كبيرة له:

أ- مُسْنَدَ الْبَزَارِ.

ب- المعجم الأوسط للطبراني.

٨- أشهر المصنفات فيه:

أ- "غرائب مالك" للدارقطني.

ب-	"الأفراد" للدارقطني أيضاً.
ج-	"الستن التي تفرد بكل سنة منها أهل بلدة" لأبي داود السجستاني.

المبحث الثاني

تقسيم خبر الآحاد بالنسبة إلى قوته وضعفه

ينقسم خبر الآحاد من مشهور وعزيز وغريب بالنسبة إلى قوته وضعفه إلى قسمين، وهما:

- أ- مقبول: وهو ما ترجح صدق المخبر به، وحكمه: وجوب الاحتجاج والعمل به.
- ب- مردود: وهو ما لم يترجح صدق المخبر به، وحكمه: أنه لا يمتنع به ولا يجب العمل به.
ولكل من المقبول والمردود أنواع وتفاصيل، سأذكرها في مطلبين مستقلين إن شاء الله تعالى.

المطلب الأول

الخبر المقبول

و فيه مقصدان

- المقصد الأول: أقسام المقبول.
- المقصد الثاني: تقسيم المقبول إلى معمول به وغير معمول به.

المقصد الأول

أقسام المقبول

يقسم الخبر المقبول بالنسبة إلى تفاوت مراتبه إلى قسمين رئيسيين، هما: صحيح وحسن، وكل منهما يقسم إلى قسمين فَرْعَيْتَنِ، هما: لذاته ولغيره، فتؤول أقسام المقبول في النهاية إلى أربعة أقسام، هي:

صحيح لغيره.	-٢	صحيح لذاته.	-١
حسن لغيره.	-٤	حسن لذاته.	-٣

وإليك البحث في هذه الأقسام تفصيلاً:

١ - الصحيح

١ - تعريفه:

أ- لغة: الصحيح ضد السقيم، وهو حقيقة في الأجسام، بحاج في الحديث وسائر المعاني.

ب- اصطلاحاً: ما اتصل سنته بنقل العدل الضابط عن مائه إلى مائه من غير شذوذ ولا علة.

٢ - شرح التعريف:

اشتمل التعريف السابق على أمور يجب توفرها حتى يكون الحديث صحيحاً، وهذه الأمور هي:

أ- اتصال السندي: ويعناه أن كل راوٍ من روائة قد أخذته مباشرةً عن من فوقه من أول السندي إلى مائه.

ب- عدالة الرواية: أي أن كل راوٍ من روائة اتصف بكونه مسلماً بالغاً عاقلاً غير فاسق وغير محروم المروءة.

- جـ - ضبط الرواية: أي أن كل راو من رواه كان تام الضبط، إما ضبط صدر وإما ضبط كتاب.
- دـ - عدم الشذوذ: أي أن لا يكون الحديث شاذًا، والشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.
- هـ - عدم العلة: أي أن لا يكون الحديث معلولاً، والعلة سبب غامض خفي يقبح في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه.
- ـ ٣ - شروطه:

يتبيّن من شرح التعريف أن شروط الصحيح التي يجب توفرها حتى يكون الحديث صحيحًا خمسة، وهي: اتصال السنّد، عدالة الرواية، ضبط الرواية، عدم العلة، عدم الشذوذ.

فإذا احتل شرط واحد من هذه الشروط الخمسة فلا يسمى الحديث حينئذ صحيحًا.

ـ ٤ - مثاله:

ما أخرجه البخاري في صحيحه قال: حدثنا عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال: سمعت رسول الله ﷺ قرأ في المغرب بالطور،^(١) فهذا الحديث صحيح؛ لأن سنه متصل؛ إذ أن كل راو من رواه سمعه من شيخه، وأما عنعنة مالك وابن شهاب وابن جبير فمحمولة على الاتصال؛ لأنهم غير مُدَلِّسْين، ولأن رواه عدول ضابطون، وهذه أوصافهم عند علماء المحرر والتعديل:

- ـ ١ - عبد الله بن يوسف: ثقة متقن.
- ـ ٢ - مالك بن أنس: إمام حافظ.
- ـ ٣ - ابن شهاب الزهرى: فقيه حافظ مُتفق على جلالته وإتقانه.
- ـ ٤ - محمد بن جبير: ثقة.
- ـ ٥ - جُبَيرُ بن مُطْعِمٍ: صحابي.

عنعنة: رواية الحديث عن الشيخ بلفظ "عن"، وسيأتي تفصيل حكم العنعة في نوع المعنون.

^(١) البخاري: كتاب الأذان، باب الجهر بالمغرب: ٢٤٧/٢، رقم الحديث (٧٦٥) بلفظه.

ولأنه غير شاذ؛ إذ لم يعارضه ما هو أقوى منه، ولأنه ليس فيه علة من العلل.

٥ - حكمه:

وحكمة وجوب العمل به بإجماع أهل الحديث ومن يعتد به من الأصوليين والفقهاء، فهو حجة من حجج الشرع، لا يسع المسلم ترك العمل به.

٦ - المراد بقولهم: "هذا حديث صحيح" أو "هذا حديث غير صحيح":

أ- المراد بقولهم: "هذا حديث صحيح" أن الشروط الخمسة السابقة قد تحققت فيه، لأنه مقطوع بصحته في نفس الأمر؛ بلواز الخطأ والنسيان على الثقة.

ب- والمراد بقولهم: "هذا حديث غير صحيح" أنه لم تتحقق فيه شروط الصحة الخمسة السابقة كلها أو بعضها، لأنه كذب في نفس الأمر؛ بلواز إصابة من هو كثير الخطأ.^(١)

٧ - هل يجزم في إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقاً؟

المختار أنه لا يجزم في إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقاً، لأن تفاوت مراتب الصحة مبني على تمكّن الإسناد من شروط الصحة، ويندر تحقق أعلى الدرجات في جميع شروط الصحة، فالأولى الإمساك عن الحكم لإسناد بأنه أصح الأسانيد مطلقاً، ومع ذلك فقد نقل عن بعض الأئمة القول في أصح الأسانيد، والظاهر أن كل إمام رجح ما قوي عنده، فمن تلك الأقوال أن أصحها:

أ- الزهرى عن سالم عن أبيه، روى ذلك عن إسحاق بن راهويه وأحمد.

ب- ابن سيرين عن عبيدة عن علي، روى ذلك عن ابن المديني والفالcons.

ج- الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، روى ذلك عن ابن معين.

عن أبيه: هو عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. عن علي: هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

عن عبد الله: هو عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

^(١) انظر تدريب الراوي: ٧٥/١، ٧٦.

د- الزهرى عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي، روى ذلك عن أبي بكر بن أبي شيبة.

هـ- مالك عن نافع عن ابن عمر، روى ذلك عن البخاري.

ـ ما هو أول مصنف في الصحيح المجرد ؟

أول مصنف في الصحيح المجرد صحيح البخاري، ثم صحيح مسلم، وهم أصح الكتب بعد القرآن، وقد أجمعت الأمة على تلقي كتابيهما بالقبول.

ـ أيهما أصح ؟

والبخاري أصحهما وأكثراها فوائد، وذلك لأن أحاديث البخاري أشد اتصالاً وأوثق رجالاً، ولأن فيه من الاستبطانات الفقهية والنكت الحكمية ما ليس في صحيح مسلم.

هذا وكون صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم إنما هو باعتبار المجموع، وإلا فقد يوجد بعض الأحاديث في "مسلم" أقوى من بعض الأحاديث في "البخاري".

وقيل: إن صحيح مسلم أصح، والصواب هو القول الأول.

ـ بـ هل استوعبا الصحيح أو التزماه ؟

لم يستوعب البخاري ومسلم الصحيح في صحيحيهما، ولا التزماه، فقد قال البخاري: ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وترك من الصحاح حال الطول، وقال مسلم: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه.

ـ جـ هل فاقهما شيء كثير أو قليل من الصحيح؟

ـ ١ـ قال الحافظ ابن الأخرم: لم يفتقهما إلا القليل، وأنكر هذا عليه.

ـ ٢ـ وال الصحيح أنه فاقهما شيء كثير، فقد نقل عن البخاري أنه قال: وما تركت من الصحاح أكثر، وقال: أحفظ مائة ألف حديث صحيح وما تبقى ألف حديث غير صحيح.^(١)

حال الطول: وفي بعض الروايات: "اللال الطول"، والمعنى: أنه ترك رواية كثيرة من الأحاديث الصحيحة في كتابه خشية أن يطول الكتاب، فيمل الناس من طوله. ما أجمعوا عليه: أي ما وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليها.

^(١) علوم الحديث: ١٦.

- د- كم عدّة الأحاديث في كل منها؟
- ١- البخاري: جملة ما فيه سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعين حديثاً بالمكررة (٧٢٧٥)، وبمحذف المكررة أربعة آلاف (٤٠٠٠).
- ٢- مسلم: جملة ما فيه اثنا عشر ألفاً بالمكررة (١٢٠٠٠)، وبمحذف المكررة نحو أربعة آلاف (٤٠٠٠).
- هـ- أين نجد بقية الأحاديث الصحيحة التي فاتت البخاري ومسلماً؟
نجدتها في الكتب المعتمدة المشهورة ك الصحيح ابن خزيمة، و الصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم،
والسنن الأربع، و السنن الدارقطني و السنن البهقي وغيرها.
ولا يكفي وجود الحديث في هذه الكتب، بل لا بد من التنصيص على صحته، إلا في كتاب
من شرط الاقتصاد على إخراج الصحيح، ك الصحيح ابن خزيمة.
- ٩- الكلام على مستدرك الحاكم و الصحيح ابن حبان:
- أ- مستدرك الحاكم: هو كتاب ضخم من كتب الحديث، ذكر مؤلفه فيه الأحاديث
الصحيحة التي على شرط الشيفيين أو على شرط أئدھما، ولم يُخرّجها، كما ذكر
الأحاديث الصحيحة عنده وإن لم تكن على شرط واحد منها، مُعِيرًا عنها بأنها صحيحة
الإسناد، وربما ذكر بعض الأحاديث التي لم تصح لكتبه نبه عليها، وهو متواهل في
التصحيح، فينبغي أن يتبع ويحکم على أحاديثه بما يليق بحالها، ولقد تبعه النهي، وحكم
على أكثر أحاديثه بما يليق بحالها، ولا يزال الكتاب بحاجة إلى تبع وعناية.
- ب- صحيح ابن حبان: هذا الكتاب ترتيبه مُحترَع، فليس مرتبًا على الأبواب ولا على
المسانيد، ولهذا أسماه "التقاسيم والأنواع"، والكشف عن الحديث من كتابه هذا عَسِيرٌ

إلى تبع: يتبع الآن أنسونا الحقن فضيلة الشيخ الدكتور محمود الميرة أحاديث الكتاب التي لم يحکم عليها النهي
بشيء، وبحکم عليها بما يليق بحالها، وله نية في طبع المستدرك بعد هذا الجهد، فجزاه الله عن المسلمين خيراً.

جداً، وقد رتبه بعض المتأخرین على الأبواب، ومصنفه متواهل في الحكم على الحديث بالصحة، لكنه أقل تساهلاً من الحاکم.^(١)

جـ- صحيح ابن خزيمة: هو أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان؛ لشدة تحريره، حتى أنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد.^(٢)

١٠- المستخرّجات على الصحیحین:

أ- موضع المستخرج:

هو أن يأتي المصنف إلى كتاب من كتب الحديث، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه.

ب- أشهر المستخرّجات على الصحیحین:

١- المستخرج لأبي بكر الإسماعيلي على البخاري.

٢- المستخرج لأبي عوانة الإسفرايني على مسلم.

٣- المستخرج لأبي نعيم الأصبهاني على كل منهما.

جـ- هل التزم أصحاب المستخرّجات فيها موافقة الصحیحین في الألفاظ؟

لم يلتزم مصنفوها موافقتهم في الألفاظ؛ لأنهم إنما يروون الألفاظ التي وصلتهم من طريق شيوخهم لذلك، فقد حصل فيها تفاوت قليل في بعض الألفاظ.

وكذلك ما أخرجه المؤلفون القدامى في تصانيفهم المستقلة، كالبيهقي والبغوي وشبههما، قائلين:

"رواه البخاري" أو "رواه مسلم"، فقد وقع في بعضه تفاوت في المعنى وفي الألفاظ، فمرادهم من

بعض المتأخرین: هو الأمير علاء الدين أبو الحسن علي بن بلبان، المتوفى سنة ٧٣٩هـ، وسمى ترتيبه "الإحسان في تقریب ابن حبان".

^(١) تدريب الرواوى: ١٠٩/١. ^(٢) المصدر السابق نفسه والصفحة نفسها.

"رواه البخاري" أو "رواه مسلم"، فقد وقع في بعضه تفاوت في المعنى وفي الألفاظ، فمرادهم من قوله: "رواه البخاري ومسلم" أفهموا روايا أصله.

د- هل يجوز أن نقل منها حديثاً ونعزوه إليهما؟

بناء على ما تقدم، فلا يجوز لشخص أن ينقل من المستخرجات أو الكتب المذكورة آنفاً حديثاً، ويقول: "رواه البخاري" أو "مسلم" إلا بأحد أمرين:

- ۱- آن پر مقابل الحدیث بروایتہما۔

-٢- أو يقول صاحب المستخرج أو المصنف: آخر جاه بلفظه.

٥- فوائد المستخرجات على الصحيحين:

^(١) للمستخرجات على الصحيحين فوائد كثيرة تقارب العشرة، ذكرها السيوطي في تدریبه، واللک أهله:

١- علو الإسناد؛ لأن مصنف المستخرج لو روى حديثاً من طريق البخاري مثلاً لوقعه، أتى من الطريق الذي رواه في المستخرج.

- النبادة في قدر الصحيح، وذلك لما يقع من ألفاظ زائدة، وتممات في بعض الأحاديث.

- ٣- القوة يكتبه الطلاق، وفائدها التي جمجم عند المعارض.

١١- ما هو الحكم بصحته مما رواه الشيخان؟

مِنْ بَنَى أَنَّ الْخَارِيَ وَمُسْلِمًا لَمْ يُدْخِلَا فِي صَحِيحِهِمَا إِلَّا مَا صَحَّ، وَأَنَّ الْأُمَّةَ تَلَقَّتْ كِتَابَهُمَا

بالقبيل، فيما هـ الأحاديث المحكم بصحتها والـ تلقتها الأمة بالقبيل، يا ترى؟

والجواب: هو أن ما ورثه بالاسناد المتصل، فهو الحكم بصحته، وأما ما حذف من مبدأ

إسناده روا أو أكثر - ويسمى المعلق، وهو في البخاري كثير لكنه في تراجم الأبواب ومقدمتها،

ويسمى المعلق: وسيأتي بحثه تفصيلا فيما بعد.

ولا يوجد شيء منه في صلب الأبواب البتة، أما في مسلم فليس فيه من ذلك إلا حديث واحد في باب التيمم لم يصله في موضع آخر - فحكمه كما يلي:

أ- فما كان منه بصيغة الجزم، كـ "قال وأمر وذكر"، فهو حكم بصحته عن المضاف إليه.

ب- ومام يكن فيه جزم، كـ "يروى ويُذكَر ويُحكى ورُوِيَ وذُكِر"، فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه، ومع ذلك فليس فيه حديث واه؛ لإدخاله في الكتاب المسمى بالصحيح.

١٢- مراتب الصحيح:

من بنا أن بعض العلماء ذكروا أصح الأسانيد عندهم، فبناء على ذلك وعلى تمكن باقي شروط الصحة يمكن أن يقال: إن للحديث الصحيح ثلاثة مراتب بالنسبة لرجال إسناده، هذه المراتب هي:

أ- فأعلى مرتبة ما كان مرويا بإسناد من أصح الأسانيد، كمالك عن نافع عن ابن عمر رض.

ب- ودون ذلك رتبة ما كان مرويا من طريق رجال، هم أدنى من رجال الإسناد الأول، كرواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس رض.

ج- ودون ذلك رتبة ما كان من روایة من تحقت فيهم أدنى ما يصدق عليهم وصف الفقة، كرواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رض.

ويتحقق بهذه التفاصيل تقسيم الحديث الصحيح إلى سبع مراتب بالنسبة للكتب المروي فيها ذلك الحديث، وهذه المراتب هي:

١- ما اتفق عليه البخاري ومسلم، وهو أعلى المراتب.

٢- ثم ما انفرد به البخاري.

- ٣ ثم ما انفرد به مسلم.
- ٤ ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجاه.
- ٥ ثم ما كان على شرط البخاري ولم يخرجه.
- ٦ ثم ما كان على شرط مسلم ولم يخرجه.
- ٧ ثم ما صبح عند غيرها من الأئمة كابن خزيمة وابن حبان مما لا يكن على شرطهما أو على شرط واحد منها.
- ١٣ - شرط الشيوخين:
- لم يُفصح الشيوخان عن شرط شرطاه أو عيناه زيادة على الشروط المتفق عليها في الصحيح، لكن الباحثين من العلماء ظهر لهم من التبع والاستقراء لأساليبهم ما ظنه كل منهم أنه شرطهما أو شرط واحد منها.
- وأحسن ما قيل في ذلك: أن المراد بشرط الشيوخين أو أحد هما أن يكون الحديث مرويا من طريق رجال الكتابين أو أحد هما مع مراعاة الكيفية التي التزم بها الشيوخان في الرواية عنهم.
- ٤ - معنى قولهم: "متفق عليه":
- إذا قال علماء الحديث عن حديث: "متفق عليه" فمرادهم اتفاق الشيوخين، أي اتفاق الشيوخين على صحته لا اتفاق الأمة، إلا أن ابن الصلاح قال: لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك وحصل معه؛ لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول.^(١)
- ١٥ - هل يشترط في الصحيح أن يكون عزيزا؟
- الصحيح أنه لا يشترط في الصحيح أن يكون عزيزا، بمعنى أن يكون له إسنادان؛ لأنه يوجد في الصحيحين وغيرهما أحاديث صحيحة وهي غريبة، واشترط بعض العلماء ذلك كأبي علي الجبائي المعترض والحاكم، وقولهم هذا خلاف ما اتفقت عليه الأمة.

^(١) علوم الحديث: ٢٤.

٢ - الصحيح لغيره

١ - تعريفه:

هو الحسن لذاته إذا روي من طريق آخر مثله أو أقوى منه^(١) وسمى صححًا لغيره؛ لأن الصحة لم تأت من ذات السنن الأول، وإنما جاءت من انضمام غيره له وبعken تصوير ذلك معادلة رياضية على الشكل التالي:

$$\text{حسن لذاته} + \text{حسن لذاته} = \text{صحيح لغيره}$$

٢ - مرتبته:

هو أعلى مرتبة من الحسن لذاته، ودون الصحيح لذاته.

٣ - مثاله:

حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: لو لا أن أشقت على أمري لأمركم بالسواءك عند كل صلاة.^(٢)

قال ابن الصلاح: فمحمد بن عمرو بن علقة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، ف الحديث من هذه الجهة حسن، فلما انضم إلى ذلك كونه روي من أوجه آخر زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه، وإن الخبر به ذلك التفصي اليسير، فصح هذا الإسناد، والتحقق بدرجة الصحيح.^(٣)

^(١) انظر "نخبة الفكر" مع شرحها "نزهة النظر": ٣٤.^(٢) أخرجه الترمذى في كتاب الطهارة، باب ما جاء في السواك: ٣٤/١، رقم الحديث (٢٢) بلفظه، ورواه البخارى من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رض.

^(٣) علوم الحديث: ٣٢، ٣١.

٣ - الحَسَن

١ - تعريفه:

- أ- لغة: هو صفة مشبهة من "الْحُسْنُ" بمعنى الجمال.
- ب- اصطلاحاً: اختلفت أقوال العلماء في تعريف الحسن نظراً لأنَّه متوسط بين الصحيح والضعيف، ولأنَّ بعضهم عرَّف أحد قسميه، وسأذكر بعض تلك التعريفات ثم اختار ما أراه أوفق من غيره.

١ - تعريف الخطابي: هو ما عُرِفَ مَخْرَجُهُ، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء.^(١)

٢ - تعريف الترمذى: كل حديث يُروى^(٢) لا يكون في إسناده من يُتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذًا، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن.^(٣)

٣ - تعريف ابن حَمْرَ: قال: وخبر الآحاد بنقل عدل تمام الضبط متصل السندي غير معلم ولا شاذ، هو الصحيح لذاته،^(٤) فإنْ حَفَضَ الضبط فالحسنُ لذاته.^(٥)

قلت: فكأنَّ الحَسَنَ عند ابن حمر هو الصحيح إذا حَفَضَ ضبط روایه، أي قَلَّ ضبطه، وهو خبر ما عُرِفَ به الحسن، أما تعريف الخطابي فعليه انتقادات كثيرة، وأما الترمذى فقد عرف أحد قسمى الحسن، وهو الحسن لغيره، والأصل في تعريفه أنْ يُعرَفَ الحسن لذاته؛ لأنَّ الحسن لغيره ضعيف في الأصل ارتقى إلى مرتبة الحسن؛ لأنَّه يماره ببعض طرقه.

٤ - تعريفه المختار: يمكن أن يُعرَفَ الحسن بناءً على ما عُرِفَ به ابن حمر بما يلي:

الحسن: أي لذاته.

^(١) معالم السنن: ١١/١. ^(٢) جامع الترمذى مع شرحه تحفة الأحوذى، كتاب العلل في آخر جامعه: ٥١٩/١٠.

^(٣) النخبة مع شرحها له: ٢٩. ^(٤) المصدر السابق: ٣٤.

هو ما اتصل سنته بنقل العدل الذي خَفَّ ضبطه عن مثله إلى متنهاء من غير
شنوذ ولا علة.

٢ - حكمه:

هو كالصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه في القوة، ولذلك احتاج به جميع الفقهاء وعملوا
به، وعلى الاحتجاج به معظم المحدثين والأصوليين إلا من شذ من المتشددين، وقد أدرجه
بعض المتساهلين في نوع الصحيح كالمحاكم وأiben حبان وأiben خزيمة، مع قوظم بأنه دون
الصحيح المُبِين أولاً.^(١)

٣ - مثاله:

ما أخرجه الترمذى قال: حدثنا قبية حدثنا جعفر بن سليمان الضبعي عن أبي عمران الجوني
عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري قال: سمعت أبي بحضره العدو يقول: قال رسول الله
صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَاٰلِهٖ وَسَلَّمَ: إن أبواب الجنة تحت ظلال السيف الحديث،^(٢) فهذا الحديث قال عنه الترمذى:
هذا حديث حسن غريب.

قلت: وكان هذا الحديث حسنًا، لأن رجال إسناده الأربع ثقات إلا جعفر بن سليمان
الضبعي، فإنه حسن الحديث؛^(٣) لذلك نزل الحديث عن مرتبة الصحيح إلى مرتبة الحسن.

٤ - مراتبه:

كما أن للصحيح مراتب يتفاوت بها بعض الصحيح عن بعض، كذلك للحسن مراتب،
وقد جعلها الذهبي مرتبتين فقال:

عن مثله: ليس المراد بقولنا: "عن مثله" أنه يتشرط أن يكون جميع رجال الإسناد عدولًا قد خف ضبطهم، وإنما
المراد أن يكونوا كلهم كذلك أو بعضهم ولو واحد منهم فقط، وإن الباقون عدولًا تاميم الضبط؛ لأن العبرة في
الحكم على الحديث بأدنى رجل في الإسناد.

^(١) انظر تدريب الرواى: ١٦٠/١. ^(٢) أبواب فضائل الجهاد: ٥/٣٠٠ من الترمذى مع شرحه "تحفة الأحوذى".

^(٣) كما نقل الحافظ ابن حجر في "هذيب التهذيب": ٢/٩٦ ذلك عن أبي أحمد.

- أ- فأعلى مراتبه ما اختلف في تصحیح حديث رواته وتحسينه، كحديث بهز بن حکیم عن أبيه عن جده، وعمرو بن شعیب عن أبيه عن جده، وابن إسحاق عن التیمی، وأمثال ذلك مما قيل: إنه صحيحة، وهو من أدنى مراتب الصحيح.
- ب- ثم بعد ذلك ما اختلف في تحسین رواة حديثه وتضعيفه، كحديث الحارث بن عبد الله، وعاصم ابن ضمرة، وحجاج بن أرطاة وخوهم.
- ٥- مرتبة قوله: "حديث صحيح الإسناد" أو "حسن الإسناد":
- أ- قول المحدثين: "هذا حديث صحيح الإسناد" دون قوله: "هذا حديث صحيح".
- ب- وكذلك قوله: "هذا حديث حسن الإسناد" دون قوله: "هذا حديث حسن"؛ لأنه قد يصح أو يحسن الإسناد دون المتن؛ لشذوذ أو علة، فكأن المحدث إذا قال: "هذا حديث صحيح" قد تكفل لنا بتوفیر شروط الصحة الخمسة في هذا الحديث، أما إذا قال: "هذا حديث صحيح الإسناد" فقد تكفل لنا بتوفیر شروط ثلاثة من شروط الصحة، وهي اتصال الإسناد، وعدالة الرواية، وضبطتهم، أما نفي الشذوذ ونفي العلة عنه، فلم يتکفل بهما؛ لأنه لم يتثبت منها.
- لكن لو اقتصر حافظ مُعتمد على قوله: "هذا حديث صحيح الإسناد" ولم يذكر له علة، فالظاهر صحة المتن؛ لأن الأصل عدم العلة وعدم الشذوذ.
- ٦- معنى قول الترمذی وغيره: "حديث حسن صحيح": إن ظاهر هذه العبارة مشکل؛ لأن الحسن يتقاصل عن درجة الصحيح، فكيف يجمع بينهما مع تفاوت مرتبتهما؟ ولقد أحاب العلماء عن مقصود الترمذی من هذه العبارة بأجوبه متعددة، أحسنها ما قاله الحافظ ابن حجر، وارتفاعه السیوطی، وملخصه ما يلى:
- أ- إن كان للحديث إسنادان فأكثرا، فالمعنى: أنه حسن باعتبار إسناد، صحيح باعتبار إسناد آخر.

بـ- وإن كان له إسناد واحد، فالممعن: أنه حسن عند قوم من المحدثين، صحيح عند قوم آخرين. فكأن القائل يشير إلى الخلاف بين العلماء في الحكم على هذا الحديث، أو لم يتراجع لديه الحكم بأحدهما.

٧- تقسيم البغوي أحاديث المصاييف:

درج الإمام البغوي في كتابه "المصاييف" على اصطلاح خاص له، وهو أنه يرمز إلى الأحاديث التي في الصحيحين أو أحدهما بقوله: "صحيح"، وإلى الأحاديث التي في السنن الأربع بقوله: "حسن"، وهو اصطلاح لا يستقيم مع الاصطلاح العام لدى المحدثين؛ لأن في السنن الأربع الصحيح والحسن والضعيف والمنكر، لذلك نبه ابن الصلاح والنووي على ذلك، فينبغي على القارئ في كتاب "المصاييف" أن يكون على علم عن اصطلاح البغوي الخاص في هذا الكتاب عند قوله عن الأحاديث: "صحيح" أو "حسن".

٨- الكتب التي من مظنّات الحسن:

لم يفرد العلماء كتباً خاصة بالحديث الحسن المُحرَّد كما أفردوا الصحيح المجرد في كتب مستقلة، لكن هناك كتبًا يكثر فيها وجود الحديث الحسن، فمن أشهر تلك الكتب:

أـ- جامع الترمذى: المشهور بـ"سنن الترمذى" فهو أصل في معرفة الحسن، والترمذى هو الذي شهره في هذا الكتاب وأكثر من ذكره.

لكن ينبغي التنبيه إلى أن تُسَخَّنَةً تختلف في قوله: "حسن صحيح" ونحوه، فعلى طالب الحديث العناية باختيار النسخة المحققة والمقابلة بأصول معتمدة.

المصاييف: اسم الكتاب الكامل، "مصاييف السنة" وهو كتاب جمع فيه مؤلفه أحاديث متقدمة من الصحيحين والسنن الأربع وسنن الدارمي، وهو الذي زاد عليه، وهذه الخطيب التبريزى وسماه "مشكاة المصاييف".
مظنات: مظنات جمع مظنة بكسر الظاء، ومظنة الشيء: معدنه وموضعه، فيكون معنى العنوان "الكتب التي هي موضع وجود الحسن".

بـ- سُنَّ أَبِي دَاوُدْ: فَقَدْ ذُكِرَ أَبُو دَاوُدْ فِي رِسَالَتِهِ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ: أَنَّهُ يَذَكُرُ فِيهِ الصَّحِيفَعُ وَمَا يَشْبِهُ وَيَقَارِبُهُ، وَمَا كَانَ فِيهِ وَهَنْ شَدِيدٌ بَيْنَهُ، وَمَا لَمْ يَذَكُرُ فِيهِ شَيْئًا فَهُوَ صَالِحٌ، فَبَنَاءً عَلَى ذَلِكِ إِذَا وَجَدْنَا فِيهِ حَدِيثًا لَمْ يَبْيَنْ هُوَ ضَعْفُهُ، وَلَمْ يَصْحِحْهُ أَحَدٌ مِّنَ الْأَئِمَّةِ الْمُعْتَمِدِينَ، فَهُوَ حَسْنٌ عِنْدَ أَبِي دَاوُدْ.

جـ- سُنَّ الدَّارِقطَنِيِّ: فَقَدْ نَصَ الدَّارِقطَنِيُّ عَلَى كَثِيرٍ مِّنْهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ.

٤ - الْحَسْنَ لِغَيْرِهِ

١ - تَعْرِيفُهُ:

هو الضعيف إذا تعددت طرقه، ولم يكن سببُ ضعفه *فسقَ* الراوي أو *كذبه*.^(١)

يستفاد من هذا التعريف أن الضعيف يرتقي إلى درجة الحسن لغيره بأمررين، هما:

أـ- أَنْ يُرُوَى مِنْ طَرِيقَ آخَرَ فَأَكْثَرُ، عَلَى أَنْ يَكُونَ الطَّرِيقُ الْآخَرُ مِثْلَهُ أَوْ أَقْوَى مِنْهُ.

بـ- أَنْ يَكُونَ سببُ ضعفِ الْحَدِيثِ إِمَّا سُوءُ حَفْظِ رَاوِيهِ إِمَّا انْقِطَاعَ فِي سِنِّهِ أَوْ

جَهَالَةَ فِي رِجَالِهِ.

٢ - سبب تسميته بذلك:

وسبب تسميته بذلك أَنَّ الْحَسْنَ لَمْ يَأْتِ مِنْ ذَاتِ السِّنْدِ الْأَوَّلِ، وَإِنَّمَا أَتَى مِنْ اِنْضِمَامِ غَيْرِهِ لِهِ،

ويمكن تصوير ارتقاء الحديث الضعيف إلى مرتبة الحسن لغيره بمعادلة رياضية على النحو التالي:

$$\text{ضعيف} + \text{ضعيف} = \text{حسن لغيره}$$

٣ - مَرْتَبَتِهِ:

الْحَسْنَ لِغَيْرِهِ أَدْنَى مَرْتَبَةً مِنَ الْحَسْنِ لِذَاهِتِهِ.

ويُبَيَّنُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ تَعَارَضَ الْحَسْنُ لِذَاهِتِهِ مَعَ الْحَسْنَ لِغَيْرِهِ قُدُّمَ الْحَسْنَ لِذَاهِتِهِ.

^(١) النَّحْجَةُ مَعَ شَرْحَهَا: ٥٤ بِعَنْاهُ.

٤ - حكمه:

هو من المقبول الذي يُحتاجُ به.

٥ - مثاله:

ما رواه الترمذى وحسنه من طريق شعبة عن عاصم بن عبد الله عن عامر بن ربيعة عن أبيه أن امرأة من بني فزارأة تزوجت على نعلين، فقال رسول الله ﷺ: أرضي من نفسك ومالك بتعلين؟ قالت: نعم، قال: فأجازه.

قال الترمذى: وفي الباب عن عمر وأبي هريرة وسهل بن سعد وأبي سعيد وأنس وعائشة وجابر وأبي حمزة الأسلمي (١).

قلت: فعاصر ضعيف لسوء حفظه، وقد حسن له الترمذى هذا الحديث؛ بمحبته من غير وجه.

خبر الآحاد المقبول المحتفظ بالقرائن

١ - توسيعه:

وفي خاتمة أقسام المقبول أبحث المقبول المحتفظ بالقرائن، والمراد بالمحفظ بالقرائن الخبر الذي أحاط واقترن به من الأمور الرائدة على ما يتطلبه المقبول من الشروط.

وهذه الأمور الزائدية التي تفترن بالخبر المقبول تزيده قوة، وتحصل له ميزة على غيره من الأخبار المقبولة الأخرى المخالية من تلك الأمور الزائدية، وترجمتها على لها.

٢ - أنواعه:

الخبر المحتفظ بالقرائن أنواع، أشهرها:

أ- ما أخرجه الشیعیان في صحيحیهمما لم يبلغ حد التواتر فقد احتفت به

قرائن، منها:

^(١) الترمذى أبواب النكاح، باب ما جاء في مهور النساء: ٣/٤٢٠، رقم الحديث (١١١٣).

- ١- جلالتهما في هذا الشأن.
- ٢- تقديمها في تمييز الصحيح على غيرهما.
- ٣- تلقى العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقى وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر.
- ب- المشهور إذا كانت له طرق متباعدة سالمة كلها من ضعف الرواية والعلل.
- ج- الخبر المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقدمين حيث لا يكون غريباً، كالحديث الذي يرويه الإمام أحمد عن الإمام الشافعي، ويرويه الإمام الشافعي عن الإمام مالك، ويشارك الإمام أحمد غيره في الرواية عن الإمام الشافعي، ويشارك الإمام الشافعي كذلك غيره في الرواية عن الإمام مالك.

٣- حكمه:

هو أرجح من أي خبر مقبول من أعيان الآحاد، فلو تعارض الخبر المخالف بالقرائن مع غيره من الأخبار المقبولة، قدم الخبر المخالف بالقرائن.

المقصد الثاني

تقسيم الخبر المقبول إلى معنوياته

ينقسم الخبر المقبول إلى قسمين: معنوياته وغير معنوياته، وينبع عن ذلك نوعان من أنواع علوم الحديث، وهما: "المحكم" ومختلف الحديث" و"الناسخ والمنسوخ".

١- المحكم ومختلف الحديث

١- تعريف المحكم:

أ- لغة: هو اسم مفعول من "أَحْكَمَ" بمعنى أَنْقَنَ.

بـ- اصطلاحاً: هو الحديث المقبول الذي سُلِّمَ من معارضته مثله.^(١)
وأكثُر الأحاديث من هذا النوع، وأما الأحاديث المتعارضة المختلفة فهي قليلة جداً بالنسبة
لمجموع الأحاديث.

٢- تعريف مُختلف الحديث:

أـ- لغة: هو اسم فاعل من الاحتفاظ ضد الاتفاق، ول المراد بـ"مُختلف الحديث": الأحاديث
التي تصلنا وبخلاف بعضها بعضاً في المعنى، أي يتضادان في المعنى.

بـ- اصطلاحاً: هو الحديث المقبول المعارض بمثله مع إمكان الجمع بينهما.^(٢)
أي هو الحديث الصحيح أو الحسن الذي يجيء حديث آخر مثله في المرتبة والقوة، وينافقه في
المعنى ظاهراً، ويمكن لأولى العلم والفهم الثاقب أن يجمعوا بين مدلوليهما بشكل مقبول.

٣- مثال المختلف:

حديث: لا عَدْوَىٰ وَلَا طِيْرَةٌ ... الذي رواه مسلم، مع حديث: فِرَّ مِنَ الْجَنْدُومَ فَرَارَكَ مِنَ
الْأَسَدِ الَّذِينَ رَوَاهُمَا الْبَخَارِيُّ.^(٣)

فهذا حديث صحيحان ظاهرهما التعارض، لأن الأول ينفي العدوى والثاني يثبتها، وقد جمع العلماء
بينهما، ووقفوا بين معناهما على وجوه متعددة، أذكر هنا ما اختاره الحافظ ابن حجر، ومفاده ما يلي:

٤- كيفية الجمع بينهما:

وكيفية الجمع بين هذين الحديثين أن يقال: إن العدوى منافية وغير ثابتة، بدليل قوله عليه السلام:
"لَا يُعَدِّي شَيْءٌ شَيْئًا"^(٤)، وقوله لمن عارضه بأن البعير الأجرب يكون بين الإبل الصحيحة
فيحالطها فتُحرِّب: فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلَ?^(٥)

طريقة: التشاؤم بالطيرور. الجنديوم: المصاب بالجلد، وهو داء تساقط أعضاء من بصاب به.

^(١) النخبة وشرحها: ٣٩. ^(٢) المرجع السابق. ^(٣) البخاري كتاب الطب: ١٥٨/١٠، رقم الحديث (٥٧٠٧).

^(٤) الترمذى كتاب القدر: ٤٠/٤، وأخرجه أحمد. ^(٥) البخاري مع فتح البارى، كتاب الطب: ١٧١/١٠، وأخرجه مسلم وأبو داود وأحمد.

يعني أن الله تعالى ابتدأ ذلك المرض في الثاني كما ابتدأه في الأول، وأما الأمر بالفرار من الجندي فممن باب سد الذرائع، أي لولا يتفق للشخص الذي يخالط ذلك الجندي حصول شيء له من ذلك المرض بتقدير الله تعالى ابتداء لا بالعدوى المنافية، فيظن أن ذلك كان بسبب مخالطته له، فيعتقد صحة العدوى فيقع في الإثم، فأمر بتجنب الجندي؛ دفعاً للوقوع في هذا الاعتقاد الذي يسبب الوقوع في الإثم.

٥- ماذا يجب على من وجد حديثين متعارضين مقبولين؟
عليه أن يتبع المراحل الآتية:

أ- إذا أمكن الجمع بينهما تَعِينَ الجمعُ ووجب العمل بهما.

بـ- إذا لم يمكن الجمع بوجه من الوجوه.

١- فإنَّ عُلِّمَ أحدهما ناسخاً قدمناه وعملنا به، وتركنا المنسوخ.

٢- وإن لم يعلم ذلك رجحنا أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح التي تبلغ
حسين وجهها أو أكثر، ثم عملنا بالراجح.

٣- وإن لم يتزوج أحد هما على الآخر - وهو نادر - توقفنا عن العمل هما حتى يظهر لنا مرجح.

٦- أهميته ومن يكمل له:

هذا العلم من أهم علوم الحديث؛ إذ يضطر إلى معرفته جميع العلماء، وإنما يكمل له ويعهر فيه الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليون الغواصون على المعانى الدقيقة، وهؤلاء هم الذين لا يشكلُ عليهم منه إلا النادر.

وتعارض الأدلة قد شغل العلماء، وفيه ظهرت موهبتهم ودقة فهمهم وحسن اختيارهم، كما رُكِّلت فيه أقدام من خاض غماره من بعض المتطلعين على مواد العلماء.

٧- أشهر المصنفات فيه:

- أ- "اختلاف الحديث" للإمام الشافعي، وهو أول من تكلم وصنف فيه.
- ب- "تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري.
- ج- "مشكل الآثار" للطحاوي، أبي جعفر أحمد بن سلامة.

٢- ناسخ الحديث ومنسوخه

١- تعريف النسخ:

- أ- لغة: له معنيان: "الإزالة"، ومنه: **نسخت الشمس الظل أي أزاله**، و"النقل"، ومنه: **نسخ الكتاب إذا نقلت ما فيه**، فكأنَّ الناسخ قد أزال المسوخ أو نقله إلى حكم آخر.
- ب- اصطلاحا: رفع الشارع حكما منه متقدما بحكم منه متاخر. ^(١)
- ـ - أهميته وصعوبته وأشهر المُبرِّزين فيه:

معرفة ناسخ الحديث من منسوخه علم مهم صعب، فقد قال الزهرى: **أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ الحديث من منسوخه.**

وأشهر المبرزين فيه هو الإمام الشافعي، فقد كانت له فيه اليد الطولى والسابقة الأولى، قال الإمام أحمد لابن وارأة، وقد قدم من مصر: كتبَتْ كتبَ الشافعي؟ قال: لا، قال: فَرَأَتْ، ما علمنا الجملَ من المُفَسَّرِ، ولا ناسخ الحديث من منسوخه حتى حالستنا الشافعي.

٣- بم يُعرف الناسخ من المنسوخ؟

يعرف ناسخ الحديث من منسوخه بأحد هذه الأمور:

- أ- بتصریح رسول الله ﷺ، كحديث بُرَيْدَة في صحيح مسلم: كُنْتُ هَبِّيَّكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقِبْرَى، فَزَوَّرُوهَا فَإِنَّمَا تَذَكَّرُ الْآخِرَة. ^(٢)

^(١) علوم الحديث: ٢٧٧. ^(٢) رواه مسلم، كتاب الأضاحي رقم الحديث (٣٧) بتحوته.

ب- بقول صحابي، كقول حابر بن عبد الله (رض): كان آخر الأمرين من رسول الله (صل)

رُوكَ الوضوءِ مَا مسَتِ النَّارَ^(١) أخرجه أصحاب السنن.

ج- بمعرفة التاريخ، كحديث شداد بن أوس (رض) مرفوعاً: أفتر الحاجم والمحروم،^(٢) نسخ

بحديث ابن عباس (رض): أن النبي (صل) احتجم وهو محروم واحتجم وهو صائم،^(٣)

فقد جاء في بعض طرق حديث شداد أن ذلك كان زمان الفتح، وأن ابن عباس

صحبه في حجة الوداع.

د- بدلة الإجماع، ك الحديث: من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه.^(٤)

قال النووي: ذلِكُ الإجماع على نسخه، والإجماع لا ينسخ ولا ينسخ، ولكن يدل

على ناسخ.

٤- أشهر المصنفات فيه:

أ- "الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار" لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي.

ب- "الناسخ والمنسوخ" للإمام أحمد.

ج- "تجريد الأحاديث المنسوخة" لابن الجوزي.

^(١) رواه أبو داود، كتاب الطهارة، رقم الحديث (١٩٢). ^(٢) رواه أبو داود كتاب الصوم، رقم الحديث

^(٣) أخرجه البخاري، كتاب الصوم: ٤/١٧٤، رقم الحديث (١٩٣٨). ^(٤) رواه أبو داود، كتاب

الحدود، رقم الحديث (٤٤٨٤).

المطلب الثاني

الخبر المردود

و فيه ثلاثة مقاصد

- المقصود الأول: الضعيف
- المقصود الثاني: المردود بسبب سقط من الإسناد
- المقصود الثالث: المردود بسبب طعن في الرواية

الخبير المردود وأسباب رد هـ

١ - تعريفه:

هو الخبير الذي لم يترجح صدق المُخْبِر به، وذلك بفقد شرط أو أكثر من شروط القبول التي مرت بها في بحث الصحيح.

٢ - أقسامه وأسباب رد هـ:

لقد قسم العلماء الخبير المردود إلى أقسام كثيرة، وأطلقوا على كثير من تلك الأقسام أسماء خاصة بها، ومنها ما لم يطلقوا عليها أسماء خاصة بها، بل سموها باسم عام هو "الضعف".
أما أسباب رد الحديث فكثيرة، لكنها ترجع بالجملة إلى أحد سبعين رئيسين، هما:

أ- سقط من الإسناد.

ب- طعن في الرواية.

وتحت كل من هذين السبعين أنواع متعددة، سأتكلم عليها بثلاثة مقاصد - إن شاء الله تعالى -
مبتدئاً بمقصد الضعف الذي يعُدُّ هو الاسم العام لنوع المردود.

المقصد الأول

الضعف

١ - تعريفه:

أ- لغة: ضد القوي، والضعف حسي ومعنوي، والمراد به هنا الضعف المعنوي.

ب- اصطلاحاً: هو ما لم يجمع صفة الحسن، بفقد شرط من شروطه.

قال البيهقي في منظومته:

وكلَّ ما عن رتبة الحُسْن قُصْرٌ فهُوَ الضعف وَهُوَ أَقْسَامٌ كُثُرٌ

أقسام كثيرة: بلغ لها بعضهم نيفاً وأربعين قسماً.

٢ - تفاوتاته:

ويتفاوت ضعفه بحسب شدة ضعف رواهه وخفته كما يتفاوت الصحيح، ف منه الضعيف، ومنه الضعيف جداً، ومنه الواهي، ومنه المنكر، وشر أنواعه الموضوع.^(١)

٣ - أوهى الأسانيد:

وبناء على ما تقدم في "الصحيح" من ذكر أصح الأسانيد، فقد ذكر العلماء في بحث "الضعيف" ما يسمى بـ"أوهى الأسانيد"، وقد ذكر الحاكم النيسابوري^(٢) جملة كبيرة من "أوهى الأسانيد" بالنسبة إلى بعض الصحابة أو بعض الجهات والبلدان، وأذكر بعض الأمثلة من كتاب الحاكم وغيره فمنها:

أ- أوهى الأسانيد بالنسبة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه: "صدقه بن موسى الدقيقي عن فرق السبخي عن مرة الطيب عن أبي بكر".^(٣)

ب- أوهى أسانيد الشاميين: "محمد بن قيس المصلوب عن عبيد الله بن زحر عن علي ابن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة".^(٤)

ج- أوهى أسانيد ابن عباس رضي الله عنه: "الستي الصغير محمد بن مروان عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس"، قال الحافظ ابن حجر: هذه سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب.^(٥)

٤ - مثاله:

ما أخرجه الترمذى من طريق حكيم الأثر عن أبي تميمة الهجئي عن أبي هريرة عن النبي صلوات الله عليه وسلم قال: من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهنا فقد كفر بما أنزل على محمد، ثم قال الترمذى بعد إخراجه: لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثر عن أبي تميمة

^(١) انظر علوم الحديث، معرفة الموضوع: ٨٩. ^(٢) في معرفة علوم الحديث: ٧١. ^(٣) معرفة علوم الحديث: ٧١.

^(٤) معرفة علوم الحديث: ٧١. ^(٥) انظر تدريب الرواوى: ١٨١/١.

الحجيمي عن أبي هريرة، ثم قال: وَضَعَفَ حَمْدٌ^(١) هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ قَبْلِ إِسْنَادِهِ،^(٢) قَلْتَ: لَأَنَّ فِي إِسْنَادِهِ حَكِيمًا الْأَثْرَمَ، وَقَدْ ضَعَفَهُ الْعُلَمَاءُ، فَقَدْ قَالَ عَنْهُ الْحَافِظُ أَبْنُ حَجْرٍ فِي "تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ": فِيهِ لِيْنٌ.

٥- حكم روايته:

يجوز عند أهل الحديث وغيرهم رواية الأحاديث الضعيفة، والتساهل في أسانيدها من غير بيان ضعفها - بخلاف الأحاديث الموضعية؛ فإنه لا يجوز روايتها إلا مع بيان وضعها - بشرطين:

أ- أن لا تتعلق بالعقائد، كصفات الله تعالى.

ب- أن لا تكون في بيان الأحكام الشرعية مما يتعلق بالحلال والحرام.

يعني تجوز روايتها في مثل الموعظ والترغيب والترهيب والقصص وما أشبه ذلك، ومن روی عنه التساهل في روايتها سفيان الثوري وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل.^(٣)

وينبغي التنبه إلى أنك إذا رويتها من غير إسناد فلا تقل فيها: قال رسول الله ﷺ كذا، وإنما تقول: رُوِيَ عن رسول الله ﷺ كذا، أو بلغنا عنه كذا، وما أشبه ذلك؛ لئلا تجزم بنسبة ذلك الحديث للرسول، وأنت تعرف ضعفه.

٦- حكم العمل به:

اختالف العلماء في العمل بالحديث الضعيف، والذي عليه جمهور العلماء أنه يستحب العمل به في فضائل الأعمال، لكن بشروط ثلاثة، أوضحتها الحافظ ابن حجر،^(٤) وهي:

أ- أن يكون الضعف غير شديد.

ب- أن يندرج الحديث تحت أصل معهود به.

ج- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط.

^(١) أبي البخاري. ^(٢) الترمذى مع شرحه: ٤١٩/١. ^(٣) انظر علوم الحديث: ٩٩، والكتابية: ١٣٣، باب التشدد في أحاديث الأحكام والتجوز في فضائل الأعمال. ^(٤) انظر تدريب الراوى: ٢٩٨/١، وفتح المغيث: ٢٦٨/١.

٧- أشهر المصنفات التي هي مَظْنَةُ الضعيف:

- أ- الكتب التي صُنِّفت في بيان الضعفاء، كـ"كتاب الضعفاء" لابن حبان، وـ"كتاب ميزان الاعتدال" للذهبي، فإن مؤلفيها يذكرون أمثلة للأحاديث التي صارت ضعيفة بسبب رواية أولئك الضعفاء لها.
- ب- الكتب التي صُنِّفت في أنواع من الضعيف خاصة، مثل كتب المراسيل والعلل والمُدرج، وغيرها كـ"كتاب المراسيل" لأبي داود، وـ"كتاب العلل" للدارقطني.

المقصد الثاني

المردود بسبب سَقْطِ من الإسناد

١- المراد بالسَّقْطِ من الإسناد:

المراد بالسَّقْطِ من الإسناد انقطاع سلسلة الإسناد بسقوط راوٍ أو أكثر، عمداً من بعض الرواية أو عن غير عمد، من أول السنّد أو من آخره أو من أثنائه، سقطًا ظاهراً أو خفياً.

٢- أنواع السَّقْطِ:

يتبعون السَّقْطِ من الإسناد بحسب ظهوره وخفائه إلى نوعين، هما:

- أ- سَقْطٌ ظاهر: وهذا النوع من السَّقْطِ يشتر� في معرفته الأئمة وغيرهم من المشتغلين بعلوم الحديث، ويعرف هذا السَّقْطِ من عدم التلاقي بين الراوي وشيخه، إما لأنه لم يدرك عصره، أو أدرك عصره لكنه لم يجتمع به - وليست له منه إجازة ولا وجادة - لذلك يحتاج الباحث في الأسانيد إلى معرفة تاريخ الرواية؛ لأنها يتضمن بيان مواليدهم ووفياتهم وأوقات طلبهم وارتحالهم وغير ذلك.

إجازة: الإذن بالرواية، وقد يحصل الراوي عليها من شيخ لم يلتقي به، كأن يقول الشيخ أحياناً: أحجزت رواية مسموعاتي لأهل زمانٍ. والوجادة - بكسر الواو -: أن يجد الراوي كتاباً لشيخ من الشيوخ يعرف خطه، فغيره ما في ذلك الكتاب عن الشيخ، وسيأتي تفصيل بحث الإجازة والوجادة في باب طرق التحمل وصيغ الأداء.

وقد اصطلح علماء الحديث على تسمية السقط الظاهر بأربعة أسماء بحسب مكان السقط أو عدد الرواة الذين أسقطوا، وهذه الأسماء هي:

- المعلق.
- المرسل.
- المعضل.
- المقطوع.

ب- سقط خفي: وهذا لا يدركه إلا الأئمة الخذاق المطلعون على طرق الحديث وعلل الأسانيد، وله تسميتان، وهما:

- المُدَسّ.
- المُرْسَلُ الْخَفِيُّ.

وإليك بحث هذه المسميات الستة مفصلاً على التوالي.

أ- أنواع السقط الظاهر

١- المعلق

١- تعريفه:

أ- لغة: هو اسم مفعول من "علق الشيء بالشيء" أي ناطه وربطه به وجعله معلقاً، وسي هذا السند معلقاً بسبب اتصاله من الجهة العليا فقط، وانقطاعه من الجهة الدنيا، فصار كالشيء المعلق بالسقف ونحوه.

ب- اصطلاحاً: ما حُذف من مبدأ إسناده راوٍ فأكثر على التوالي.^(١)

^(١) علوم الحديث: ٢٤.

٢ - شرح التعريف:

ومبدأ السند هو طرفة الأدنى الذي من جهتنا، وهو شيخ المؤلف، ويسمى أول السند أيضاً، وسيجيء مبدأ السند؛ لأننا نبدأ قراءة الحديث به.

٣ - من صوره:

أ- أن يحذف جميع الإسناد ثم يقال مثلاً: قال رسول الله ﷺ: كذا.

ب- ومنها أن يحذف كل الإسناد إلا الصحابي، أو إلا الصحابي والتابعى.^(١)

٤ - مثاله:

ما أخرجه البخاري في مقدمة باب ما يُذكَر في الفَجْد: "وقال أبو موسى: غطى النبي ﷺ ركبتيه حين دخل عثمان"^(٢) فهذا حديث معلق؛ لأن البخاري حذف جميع إسناده إلا الصحابي وهو أبو موسى الأشعري رض.

٥ - حكمه:

الحديث المعلق مردود؛ لأنه فقد شرطاً من شروط القبول، وهو اتصال السند، وذلك بحذف راو أو أكثر من إسناده مع عدم علمنا بحال ذلك الراوي المذوف.

٦ - حكم المعلقات في الصحيحين:

هذا الحكم - وهو أن المعلق مردود - هو للحديث المعلق مطلقاً، لكن إن وجد المعلق في كتاب الترمذ صحته - كالصحيحين - فهذا له حكم خاص، قد مر بنا في بحث الصحيح،^(٣) ولا يأس بالذكر به هنا، وهو أن:

أ- ما ذُكر بصيغة الجزم: كـ "قال" و "ذَكَرَ" و "حَكَى" فهو حُكْمٌ بصحته عن المضاف إليه.

^(١) شرح النجاشي: ٤٢. ^(٢) البخاري، كتاب الصلاة: ٩٠/١١، وهي "ما هو المحكوم بصحته مما رواه الشيشخان؟"

بـ- وما ذُكِرَ بصيغة التمريض: كـ "قِيلَ" و"ذُكِرَ" و"حُكِيَّ" فليس فيه حكم بصحة عن المضاف إليه، بل فيه الصحيح والحسن والضعف، لكن ليس فيه حديث واه؛ لوجوده في الكتاب المسمى بالصحيح،^(١) وطريق معرفة الصحيح من غيره هو البحث عن إسناد هذا الحديث، والحكم عليه بما يليق به.^(٢)

٢- المُرْسَل

١- تعريفه:

أـ- لغة: هو اسم مفعول من "أَرْسَلَ" بمعنى أطلق، فكان المُرْسَلُ أطلق الإسناد ولم يقيمه برأٍ معروف.

بـ- اصطلاحاً: هو ما سقط من آخر إسناده من بعد التابعي.^(٣)

٢- شرح التعريف:

أي هو الحديث الذي سقط من إسناده الرواية التي بعد التابعي والذي بعد التابعي هو الصحابي، وأخر الإسناد هو طرفه الذي فيه الصحابي.

٣- صورته:

وصورته أن يقول التابعي - سواء كان صغيراً أو كبيراً - : قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فعل بحضرته كذا، وهذه صورة المرسل عند المحدثين.

٤- مثاله:

ما أخرجه مسلم في صحيحه في "كتاب البيوع" قال: "حدثني محمد بن رافع حدثنا حُجَّيْنٌ حدثنا الليث عن عُقَيْلٍ عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ هُوَ عَنْ

(١) علوم الحديث: ٢٤. (٢) قد بحث العلماء في المعلقات التي في "صحيف البخاري"، وذكروا أسانيدها المتصلة، وأحسن من جمع ذلك هو الحافظ ابن حجر في كتاب سماه "تغليق التعليق". (٣) نزهة النظر: ٤٣، والتابعى: هو من لقى الصحابي مسلماً ومات على الإسلام.

بيع المُزَابَّةَ".^(١)

فسعيد بن المسيب تابعي كبير، روى هذا الحديث عن النبي ﷺ بدون أن يذكر الواسطة بينه وبين النبي ﷺ، فقد أسقط من إسناد هذا الحديث آخره، وهو من بعد التابعي، وأقل هذا السقط أن يكون قد سقط الصحاحي، وبمحتمل أن يكون قد سقط معه غيره كتابي مثلاً.

٥ - المرسل عند الفقهاء والأصوليين:

ما ذكرته من صورة المرسل هو المرسل عند المحدثين، أما المرسل عند الفقهاء والأصوليين فأعم من ذلك، فعندهم أن كل منقطع مرسل على أي وجه كان انقطاعه، وهذا مذهب الخطيب أيضاً.

٦ - حكمه:

المرسل في الأصل ضعيف مردود؛ لفقد شرطاً من شروط المقبول، وهو اتصال السنداً، وللجهل بحال الرواية المخنوفة؛ لاحتمال أن يكون المخنوف غير صحابي، وفي هذه الحال يمحتمل أن يكون ضعيفاً.

لكن العلماء من المحدثين وغيرهم اختلفوا في حكم المرسل والاحتياج به؛ لأن هذا النوع من الانقطاع يختلف عن أي انقطاع آخر في السنداً، لأن الساقط منه غالباً ما يكون صحابياً، والصحابة كلهم عدول، لا يضر عدم معرفتهم.

ويمثل أقوال العلماء في المرسل ثلاثة أقوال، هي:

أ - ضعيف مردود، وهذا عند جمهور المحدثين وكثير من أصحاب الأصول والفقهاء،

وحجة هؤلاء هو الجهل بحال الرواية المخنوفة؛ لاحتمال أن يكون غير صحابي.

ب - صحيح يُحتاج به، وهذا عند الأئمة الثلاثة - أبي حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنه - وطائفة من العلماء، بشرط أن يكون المرسل ثقة ولا يرسل إلا عن ثقة، ومحتمل أن

التابعى الثقة لا يستححل أن يقول: قال رسول الله ﷺ إلا إذا سمعه من ثقة.

^(١) مسلم، كتاب البيوع، باب التحرير بيع الرطب بالتمر في العرايا: ٣/١١٦٨، رقم الحديث (٥٩).

جـ - قبوله بشروط أي يَصْبُحُ بشرط، وهذا عند الشافعي وبعض أهل العلم، وهذه الشروط أربعة: ثلاثة في الرواية المرسل، وواحد في الحديث المرسل، وإليك هذه الشروط:

- ١- أن يكون المرسل من كبار التابعين.
- ٢- وإذا سُمِّيَ من أرسل عنه سُمِّيَ ثقة أي إذا سُئل عن اسم الرواية الذي حذفه، فإنه يذكر اسم شخص ثقة.
- ٣- وإذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه أي أن الرواية المرسل ضابط تام الضبط بحيث إذا شاركه الرواية يوافقونه على روایته.
- ٤- وأن ينضم إلى هذه الشروط الثلاثة واحد مما يلي:

 - أـ أن يُرُوَى الحديث من وجه آخر مُسْنَدًا.
 - بـ أو يُرُوَى من وجه آخر مرسلًا أرسله منأخذ العلم عن غير رجال المرسل الأول.

جـ - أو يُوَافِقَ قول صحابي.

دـ - أو يُفْتَنَ بمقتضاه أكثر أهل العلم.^(١)

إذا تحققت هذه الشروط تبين صحة مَخْرَجِ المرسل وما عَضَدَهُ، وأنَّما صحيحان، لو عارضهما صحيح من طريق واحد رجحناهما عليه بتنوع الطرق إذا تعذر الجمع بينهما. هذا ويمكن توضيح هذه الأمور التي ينبغي أن ينضم واحد منها إلى الشروط الثلاثة السابقة بما يلي:

- أـ حدث مرسل + حدث مستند = صحيح
- بـ حدث مرسل + حدث مرسل = صحيح

^(١) انظر الرسالة للإمام الشافعي: ٤٦١.

- ج- حديث مرسل + قول صحابي = صحيح
- د- حديث مرسل + فتوى أكثر العلماء = صحيح
- ٧- مرسَل الصحابي:**

هو ما أخبر به الصحابي عن قول الرسول ﷺ أو فعله، ولم يسمعه أو يشاهده، إما لصغر سنه أو تأخر إسلامه أو غيابه، ومن هذا النوع أحاديث كثيرة لصغار الصحابة كابن عباس وابن الزبير وغيرهما.

- ٨- حكم مرسَل الصحابي:**
- القول الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور أنه صحيح متحقق به، لأن رواية الصحابة عن التابعين نادرة، وإذا رووا عنهم بيتوها، فإذا لم يبيتوا وقالوا: قال رسول الله ﷺ، فالالأصل أنهم سمعوها من صحابي آخر، وحذف الصحابي لا يضر، كما تقدم.
- وقيل: إن مرسَل الصحابي كمرسل غيره في الحكم، وهذا القول ضعيف مردود.

- ٩- أشهر المصنفات فيه:**
- أ- "الراسيل" لأبي داود.
- ب- "الراسيل" لابن أبي حاتم.
- ج- "جامع التحصيل لأحكام المراسيل" للعلاتي.^(١)

٣- المُعْضَل

- ١- تعريفه:**

أ- لغة: اسم مفعول من "أعضله" بمعنى أعياه.

^(١) الرسالة المستطرفة: ٨٥، والعلاتي هو الحافظ الحقن صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكaldi العلاتي، ولد بدمشق سنة ٦٩٤ هـ، وتوفي في القدس سنة ٧٦١ هـ.

ب- اصطلاحاً: ما سقط من إسنادهاثنان فأكثر على التوالي.^(١)

٢- مثاله:

ما رواه الحاكم في "معرفة علوم الحديث" بسنته إلى الفقهي عن مالك أنه بلعه أن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف، ولا يُكلّف من العمل إلا ما يطيق، قال الحاكم: هذا مُعْضَل عن مالك، أعضله هكذا في "الموطأ".^(٢) فهذا الحديث مُعْضَل؛ لأنَّه سقط منه اثنان متوليان بين مالك وأبي هريرة، وقد عرفنا أنه سقط منه اثنان متوليان من روایة الحديث خارج الموطأ هكذا: عن مالك عن محمد بن عَجْلان عن أبيه عن أبي هريرة.^(٣)

٣- حكمه:

المضل حديث ضعيف، وهو أسوأ حالاً من المرسل والمنقطع^(٤) وذلك لكثره المذوفين من الإسناد، وهذا الحكم على المضل بإجماع العلماء.

٤- اجتماعه مع بعض صور المعلق:

إن بين المضل وبين المعلق عموماً وخصوصاً من وجه.

أ- فيجتمع المضل مع المعلق في صورة واحدة، وهي:

إذا حُذف من مبدأ إسناده راوياً متولياً، فهو مضل ومعلق في آن واحد.

ب- وبفارقه في صورتين:

١- إذا حُذف من وسط الإسناد راوياً متولياً فهو مضل، وليس معلقاً.

٢- إذا حُذف من مبدأ الإسناد راو فقط فهو معلق، وليس مضل.

^(١) علوم الحديث: ٥٩، والنجبة: ٤٤. ^(٢) معرفة علوم الحديث: ٤٦. ^(٣) المصدر السابق: ٤٧.

^(٤) انظر الكفاية: ٢١، والتدريب: ٢٩٥/١.

٥- من مظان المضل:

قال السيوطي^(١): من مظان المضل والمقطوع والمرسل:

أ- "كتاب السنن" لسعيد بن منصور.

ب- مؤلفات ابن أبي الدنيا.

٤- المُنْقَطِع

١- تعريفه:

أ- لغة: هو اسم فاعل من "الانقطاع"، ضد الاتصال.

ب- اصطلاحاً: ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه.^(٢)

٢- شرح التعريف:

يعني أن كل إسناد انقطع من أي مكان كان، سواء كان الانقطاع من أول الإسناد أو من آخره أو من وسطه، فيدخل فيه - على هذا - المرسل والمعلق والمضل، لكن علماء المصطلح المتأخرين خصوا المقطوع بعام تطبيقه عليه صورة المرسل أو المعلق أو المضل، وكذلك كان استعمال المتقدمين في الغالب، ولذلك قال النووي: وأكثر ما يستعمل في رواية من دون التابعي عن الصحافي، كمالك عن ابن عمر.^(٣)

٣- المقطوع عند المتأخرین من أهل الحديث:

هو ما لم يتصل إسناده مما لا يشمله اسم المرسل أو المعلق أو المضل، فكأن المقطوع اسم عام لكل انقطاع في السند ما عدا صوراً ثلاثة من صور الانقطاع، وهي: حذف أول الإسناد، أو حذف آخره، أو حذف اثنين متاليين من أي مكان كان، وهذا هو الذي مشى عليه الحافظ ابن حجر في النخبة وشرحها.^(٤)

^(١) تدريب الراوي: ٢١٤/١. ^(٢) التقرير مع التدريب، النوع العاشر: المقطوع: ٢٠٧/١.

^(٣) التقرير مع التدريب: ٢٠٨/١. ^(٤) النخبة وشرحها له: ٤٤.

ثم إنه قد يكون الانقطاع في مكان واحد من الإسناد، وقد يكون في أكثر من مكان واحد، كان يكون الانقطاع في مكابين أو ثلاثة مثلاً.

٤ - مثاله:

ما رواه عبد الرزاق عن الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يُشْعَب عن حُذِيفَة مرفوعاً: إن وليتموها أبا بكر ... فقوى أمين.^(١)

فقد سقط من هذا الإسناد رجل من وسطه، وهو "شريك"، سقط من بين الثوري وأبي إسحاق؛ إذ أن الثوري لم يسمع الحديث من أبي إسحاق مباشرة، وإنما سمعه من شريك، وشريك سمعه من أبي إسحاق.

فهذا الانقطاع لا ينطبق عليه اسم المرسل ولا المعلق ولا المعرض، فهو منقطع.

٥ - حكمه:

المنقطع ضعيف بإجماع العلماء؛ لفقده شرطاً من شروط القبول، وهو اتصال السند، وللجهل بحال الراوي الخنوف.

ب- أنواع السقط الخفي

١- المُدَلَّس

١- تعريف التدلّس:

أ- لغة: المدلّس اسم مفعول من "التدلّس"، والتدلّس في اللغة: كتمان عيب السلعة عن المشتري، وأصل التدلّس مشتق من الدلّس، وهو الظلمة أو اختلاط الظلام كما في القاموس،^(٢) فكان المدلّس لغطيته على الواقع على الحديث أظلم أمره، فصار الحديث مدلّساً.

^(١) آخرجه الحاكم في "معرفة علوم الحديث": ٣٦، وأخرجه أحمد والبزار والطبراني في "الأوسط". معناه، انظر جمجم الزوابد: ١٧٦/٥. ^(٢) القاموس: ٢٢٤/٢.

بـ- اصطلاحاً: إخفاء عيب في الإسناد، وتحسين ظاهره.^(١)

٢- شرح التعريف:

أي أن يستر المدلس العيب الذي في الإسناد، وهو الانقطاع في السند، فيسقط المدلس شيخه ويروي عن شيخ شيخه، وبختال في إخفاء هذا الإسقاط، ويعحسن ظاهر الإسناد بأن يوهم الذي يراه بأنه متصل لا سقط فيه.

٣- أقسام التدليس:

للتدليس قسمان رئيسيان، هما: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

٤- تدليس الإسناد:

لقد عرف علماء الحديث هذا النوع من التدليس بتعريفات مختلفة، وساختار أصحها وأدقها - في نظري - وهو تعريف الإمامين أبي أحمد بن عمرو البزار وأبي الحسن بن القطان، وهذا التعريف هو:

أـ- تعريفه: أن يروي الراوي عنمن قد سمع منه ما لم يسمع منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه.^(٢)

بـ- شرح التعريف: ومعنى هذا التعريف أن تدليس الإسناد أن يروي الراوي عن شيخ قد سمع منه بعض الأحاديث، لكن هذا الحديث الذي دلسه لم يسمعه منه، وإنما سمعه من شيخ آخر عنه، فيُسقط ذلك الشيخ ويرويه عن الشيخ الأول بلفظ محتمل للسماع وغيره، كـ "قال" أو "عن"؛ ليوهم غيره أنه سمعه منه، لكن لا يصرح بأنه سمع منه هذا الحديث، فلا يقول: "سمعت" أو "حدثني" حتى لا يصير كذلك بذلك، ثم قد يكون الذي أسقطه واحداً أو أكثر.

^(١) بيان الوهم والإبهام لأبي الحسن بن القطان. ^(٢) شرح ألفية للعرافي له: ١٨٠/١ نقلًا عن البزار وأبي الحسن بن القطان بتصرف يسر.

جـ - الفرق بينه وبين الإرسال الخفي: قال أبو الحسن بن القطان بعد ذكره للتعریف السابق: والفرق بينه وبين الإرسال هو أن الإرسال روایته عنم لم يسمع منه، وإيضاً ذلك أن كلام المدلس والمرسل إرسالاً خفياً يروي عن شیخ شيئاً لم يسمعه منه بل فقط يحتمل السمعان وغيره، لكن المدلس قد سمع من ذلك الشیخ أحادیث غير التي دلساها، على حين أن المرسل إرسالاً خفياً لم يسمع من ذلك الشیخ أبداً، لا الأحادیث التي أرسلها ولا غيرها لكته عاصره أو لقیه.

دـ - مثاله: ما أخرجه الحاکم،^(١) بسنده إلى علي بن خثیر قال: قال لنا ابن عینة: عن الزھری، فقيل له: سمعته من الزھری؟ فقال: لا، ولا من سمعه من الزھری، حدثنی عبد الرزاق عن معمر عن الزھری، ففي هذا المثال أُسقط ابن عینة الثین بينه وبين الزھری.

٥ - تدليس التسویة:

هذا النوع من التدليس هو في الحقيقة نوع من أنواع تدليس الإسناد.

أـ - تعريفه: هو روایة الراوی عن شیخه، ثم إسقاط راو ضعیف بين ثقین لقی أحدهما الآخر، وصورة ذلك: أن يروي الراوی حديثاً عن شیخ ثقة، وذلك الثقة يرويه عن ضعیف عن ثقة، ويكون الثقان قد لقی أحدهما الآخر، فإذاً المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأولى، فیُسْقط الضعیف الذي في السنده، وبجعل الإسناد عن شیخه الثقة عن الثقة الثاني بل فقط محتمل، فیُسْوی الإسناد كله ثقات.

وهذا النوع من التدليس شر أنواع التدليس؛ لأن الثقة الأولى قد لا يكون معروفاً بالتدليس، ويجده الواقف على السنده كذلك بعد التسویة قد رواه عن ثقة آخر فيحکم له بالصحة، وفيه غرور شديد.

^(١) في معرفة علوم الحدیث: ١٣٠.

ب- أشهر من كان يفعلهما:

١- بقية بن الوليد، قال أبو مُسْهِر: أحاديث بقية ليست بقية، فكن منها على تقية.^(١)

٢- الوليد بن مسلم.

ج- مثاله: ما رواه ابن أبي حاتم في "العلل" قال: سمعت أبي - وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه عن بقية: حدثني أبو وهب الأستدي عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما حديث: "لا تحمدوا إسلام المرأة حتى تعرفوا عقدة رأيه" - قال أبي: هذا الحديث له أمر قلل من يفهمه، روى هذا الحديث عبد الله بن عمرو (ثقة) عن إسحاق بن أبي فروة (ضعيف) عن نافع (ثقة) عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه. وعبد الله بن عمرو كنيته أبو وهب، وهو أستدي، فكناه بقية ونسبة إلى ابن أسد؛ كي لا يفطن له، حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة لا يُهندى له.^(٢)

٦- تدلisis الشیوخ:

أ- تعريفه: هو أن يروي الراوي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فیسمیه أو يکنیه أو ينسبه أو يصفه بما لا يُعرف به؛ كي لا يُعرف.^(٣)

ب- مثاله: قول أبي بكر بن مجاهد أحد أئمة القراء: حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله، يريد به أبا بكر بن أبي داود السجستاني.

٧- شرح التعريف:

أي أن يروي الراوي المدلس عن شيخ حديثاً سمعه منه، يعني لا يوجد إسقاط ولا حذف في تدلisis الشیوخ، لكن يوجد تمويه وتغطية لاسم الشيخ أو كنيته أو نسبة أو صفتة. وتوضيح ذلك أن يكون:

^(١) ميزان الاعتدال: ٣٣٢/١. ^(٢) شرح الألفية للعرّافي: ١٩٠، والتدريب: ٢٢٥/١. ^(٣) علوم الحديث: ٦٦.

- ١- اسم الشيخ محمود بن أحمد الطحان.
 - ٢- وكنيته أبو حفص.
 - ٣- ونسمه الطحان.

٤- ومن صفاتة أن لحيته بيضاء.

فياقى المدىس فيقول: حدثني:

- ١- ابن أحمد
 - ٢- أو أبو سهيل
 - ٣- أو محمود الحلبي
 - ٤- أو ذي اللحمة البيضاء

فهذه الأمواء تنطبق على الشيخ، وذلك لأنَّه:

- ١ بالنسبة للاسم هو ابن أحمد حقيقة.
 - ٢ وبالنسبة للكنية فهو أبو سهيل؛ لأن سهيلا ابن من أبنائه.
 - ٣ وبالنسبة للنسبة فهو حلي؛ لأنه من مدينة حلب.
 - ٤ وبالنسبة لصفته فهو ذو حية بيضاء حقيقة.

ولكن الشيخ لا يعرف بين الناس بهذه الأسماء، فتسميته بها نوع من الإخفاء والتلذّل لاسم الشيخ، وهذا هو الذي ي يريد المدرس يصفه بما لا يعرف به؛ كي لا يعرف، وذلك لوجود

- حكم التدليس :

- أ- أما تدليس الإسناد فميكروه جدا، ذمه أكثر العلماء وكان شعبة من أشدهم ذما له، فقال فيه أقوالا، منها: "التدليس أخو الكذب".

بـ- وأما تدليس التسوية فهو أشد كراهة منه، حتى قال العراقي: إنه فادح فيمن تَعَمَّدَ فعله.

جـ- وأما تدليس الشيوخ فكراهته أخف من تدليس الإسناد؛ لأن المدلس لم يُسقط أحداً، وإنما الكراهة بسبب تضييع المروي عنه، وتوعير طريق معرفته على السامع، وتحتفل الحال في كراحته بحسب الغرض الحامل عليه.

٩- الأغراض الحاملة على التدليس:

أـ- الأغراض الحاملة على تدليس الشيوخ أربعة، هي:

١- ضعف الشيخ أو كونه غير ثقة.

٢- تأخر وفاة الشيخ بحيث شارك الطالب في السماع منه جماعة حاولوا بعد هذا

الطالب.

٣- صغر سن الشيخ بحيث يكون أصغر من الراوي عنه.

٤- كثرة الرواية عن الشيخ، فلا يحب الإكثار من ذكر اسم شيخه على صورة واحدة.

بـ- الأغراض الحاملة على تدليس الإسناد خمسة، وهي:

١- توهيم علو الإسناد أي أن يوهم الناس أن إسناده عالي.

٢- فوائت شيء من الحديث عن شيخ سمع منه الكثير.

والأغراض الثلاثة الأولى المذكورة في تدليس الشيوخ.

١٠- أسباب ذم المدلس:

ثلاثة، وهي:

أـ- إيهامه السماع من لم يسمع عنه.

ب- عدوله عن الكشف إلى الاحتمال.

ج- علمه بأنه لو ذكر الذي دلس عنه لم يكن مريضا. ^(١)

١١ - حكم رواية المدلس:

انختلف العلماء في قول رواية المدلس على أقوال، أشهرها قولان، وهما:

أ- رد رواية المدلس مطلقا وإن بين السماع؛ لأن التدليس نفسه جرح (وهذا القول غير معتمد).

ب- التفصيل (وهو القول الصحيح):

١- إن صرخ بالسمع قبلت روايته، أي إن قال: "سمعت" أو نحوها قبل حديثه.

٢- وإن لم يصرخ بالسمع لم تقبل روايته، أي إن قال: "عن" ونحوها لم يقبل ^(٢) حديثه.

١٢ - بم يعرف التدليس؟

يعرف التدليس بأحد أمرين، هما:

أ- إغبار المدلس نفسه - إذا سئل - أنه دلس، كما جرى لابن عبيدة.

ب- نصُّ إمام من أئمة هذا الشأن، بناء على معرفته بذلك من البحث والتتبع.

١٣ - أشهر المصنفات في التدليس والمدلسين:

هناك مصنفات في التدليس والمدلسين كثيرة، أشهرها:

أ- ثلاثة مصنفات للخطيب البغدادي، واحد في أسماء المدلسين، واسمه "التبين لأسماء

المدلسين" ^(٣) والآخران أفرد كلاً منها لبيان نوع من أنواع التدليس. ^(٤)

ب- "التبين لأسماء المدلسين" ليرهان الدين بن الحلي (وقد طبعت هذه الرسالة).

ج- "تعريف أهل التقديس براتب الموصوفين بالتدليس" لحافظ ابن حجر (وقد طبعت أيضاً).

^(١) راجع الكفاية: ٣٥٨. ^(٢) علوم الحديث: ٦٧. ^(٣) الكفاية: ٣٦١. ^(٤) الكفاية: ٣٥٧.

٢ - المُرْسَلُ الْخَفِيُّ

١ - تعريفه:

- أ - لغة: المرسل لغة اسم مفعول من "الإرسال" بمعنى الإطلاق، كأن المرسل أطلق الإسناد ولم يصله، والخلفي: ضد الجلي؛ لأن هذا النوع من الإرسال غير ظاهر، فلا يدرك إلا بالبحث.
- ب - اصطلاحاً: أن يَرُوَيِ عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمع منه بلفظ يحتمل السمع وغیره كـ"قال".^(١)

٢ - مثاله:

ما رواه ابن ماجه من طريق عمر بن عبد العزيز عن عقبة بن عامر مرفوعاً: رحم الله حارس الحرس^(٢) فإن عمر لم يلق عقبة كما قال المزري في "الأطراف".

٣ - بم يعرف الإرسال الخفي؟

يُعرف الإرسال الخفي بأحد أمور ثلاثة، وهي:

- أ - نَصٌ بعض الأئمة على أن هذا الرواية لم يلق من حدث عنه أو لم يسمع منه مطلقاً.
- ب - إخباره عن نفسه بأنه لم يلق من حدث عنه أو لم يسمع منه شيئاً.
- ج - بجيء الحديث من وجه آخر فيه زيادة شخص بين هذا الرواية وبين من روى عنه، وهذا الأمر الثالث فيه خلاف للعلماء؛ لأنه قد يكون من نوع "المزيد في متصل الأسانيد".

٤ - حكمه:

هو ضعيف؛ لأنه من نوع المنقطع، فإذا ظهر انقطاعه فحكمه حكم المنقطع.

^(١) شرح ألفية العراقي له: ١٨٠/١ نقلاب عن "بيان الوهم والإيمام" لأبي الحسن بن القطان.

^(٢) ابن ماجه، كتاب الجهاد: ٩٢٥/٢، رقم الحديث: ٢٧٦٩.

٥- أشهر المصنفات فيه:

"كتاب التفصيل لهم المراسيل" للخطيب البغدادي.

ملحقات الحديث المنقطع

المعنون والمؤنون

١- تمهيد:

لقد انتهت أنواع المردود ستة التي سبب ردها سقط من الإسناد، لكن لما كان المعنون والمؤنون مختلفاً فيما بينهما، هل هما من نوع المنقطع أو المتصل؟ لذا رأيت إلهاجهما بأنواع المردود بسبب سقط من الإسناد.

٢- تعريف المعنون:

أ- لغة: المعنون اسم مفعول من "عَنْعَنَ" بمعنى قال: "عَنْ، عَنْ".

ب- اصطلاحاً: قول الراوي: "فلان عن فلان".^(١)

٣- مثاله:

ما رواه ابن ماجه قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا معاوية بن هشام حدثنا سفيان عن أسماء بن زيد عن عثمان بن عروة عن عاصمة قالت: قال رسول الله ﷺ: إن الله وملائكته يصلون على ميامين الصفوف.^(٢)

٤- هل هو من المتصل أو المنقطع؟

اختلاف العلماء فيه على قولين:

أ- قيل: إنه منقطع حتى يتبيّن اتصاله، وهذا القول غير معتمد.

^(١) علوم الحديث: ٦١. ^(٢) ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها: ٣٢١/١، رقم الحديث: ١٠٠٥ بلحظه.

بـ- والقول الصحيح الذي عليه العمل، وقاله الجماهير من أصحاب الحديث والفقه والأصول أنه متصل بشروط، اتفقوا على شرطين منها، وختلفوا في اشتراط ما عداهما، أما الشرطان اللذان اتفقا على أنه لا بد منهما - ومذهب مسلم الاكتفاء بهما - فهما:

١- أن لا يكون المعنون مُدَلّساً.

٢- أن يمكن لقاء بعضهم ببعض، أي لقاء المعنون بمن عَنَّعَ عنه.
وأما الشروط التي اختلفوا في اشتراطها زيادة على الشرطين السابقين فهي:

١- ثبوت اللقاء: وهو قول البخاري وابن المديني والمخقفين.

٢- طول الصحبة: وهو قول أبي المظفر السمعاني.

٣- معرفته بالرواية عنه: وهو قول أبي عمرو الداني.

٤- تعريف المُؤنَّ:

أـ- لغة: اسم مفعول من "أنْ" بمعنى قال: "أن، أن".

بـ- اصطلاحاً: هو قول الراوي: "حدثنا فلان أَنْ فلاناً قال..."

٥- حكم المُؤنَّ:

أـ- قال أحمد وجماعة: هو منقطع حتى يتبيَّن اتصاله، وهذا القول غير معتمد.

بـ- وقال الجمهور: "أنْ" كـ "عَنْ" ومطلقه محمول على الاتصال والسماع بالشروط المتقدمة، أي أن المُؤنَّ كالمعنون في الحكم وبالشروط نفسها المذكورة

في نوع المعنون.

المقصد الثالث

المردود بسبب طعن في الرواوى

١- المراد بالطعن في الرواوى:

المراد بالطعن في الرواوى جرحه باللسان، والتكلم فيه من ناحية عدالته ودينه، أو من ناحية ضبطه وحفظه.

٢- أسباب الطعن في الرواوى:

أسباب الطعن في الرواوى عشرة أشياء، خمسة منها تتعلق بالعدالة وخمسة تتعلق بالضبط.

أ- أما التي تتعلق بالطعن في العدالة فهي:

- ١- الكذب.
- ٢- التهمة بالكذب.
- ٣- الفسق.
- ٤- البدعة.
- ٥- الجهلة (أي جهالة العين).

ب- وأما التي تتعلق بالطعن في الضبط فهي:

- ١- فحشُ الغلط.
- ٢- سوء الحفظ.
- ٣- الغفلة.
- ٤- كثرة الأوهام.
- ٥- مخالفة الثقات.

وسأذكر أنواع الحديث المردود بكل سبب من هذه الأسباب على التوالي مبتدئاً بالسبب الأشد طعناً، وهو الكذب.

١ - الموضوع

إذا كان سبب الطعن في الراوي هو الكذب على رسول الله ﷺ فحديثه يسمى الموضوع.

١ - تعريفه:

أ - لغة: هو اسم مفعول من "وضع الشيء" أي حَطَهُ، سُمي بذلك؛ لأن الخطاط رتبته.

ب - اصطلاحاً: هو الكذب المُخْتَلَقُ المصنوع المنسوب إلى رسول الله ﷺ.^(١)

٢ - رتبته:

هو شر الأحاديث الضعيفة وأقبحها، وبعض العلماء يعده قسما مستقلا، وليس نوعا من أنواع الأحاديث الضعيفة.

٣ - حكم روایته:

أجمع العلماء على أنه لا تحل روایته لأحد عَلِمَ حاله في أي معنٍ كان إلا مع بيان وضعه؛

ل الحديث مسلم: مَنْ حَدَّثَ عَنِي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذَبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ.^(٢)

٤ - طرق الوضاعين في صياغة الحديث:

للوضاعين في صياغة الحديث طريقان:

أ - إما أن يُنشئ الوضاع الكلام من عنده، ثم يضع له إسنادا وبرويه.

ب - وإما أن يأخذ كلاما لبعض الحكماء أو غيرهم، ويضع له إسنادا.

٥ - كيف يُعرف الحديث الموضوع؟

يعرف الحديث الموضوع من دون النظر في إسناده بأمور، منها:

أ - إقرار الواضع بالوضع: كإقرار أبي عِصْمَةَ نوح بن أبي مريم بأنه وضع حديث

فضائل سور القرآن سورة سورة عن ابن عباس رضي الله عنهما.

^(١) تدريب الراوي: ١/٢٧٤. ^(٢) مقدمة مسلم بشرح النووي: ١/٦٢، ومعنى يرى أي يظن.

- ب- أو ما يَتَنَزَّلُ منزلة إقراره: كأنْ يُحَدِّثَ عن شيخ ، فَيَسَأَلُ عن مولده هو، فيذكر تاريخها تكون وفاة ذلك الشيخ قبل مولده هو، ولا يُعرف ذلك الحديث إلا عنده.
- ج- أو قرينة في الرواية: مثل أن يكون الراوي راضياً والحديث في فضائل أهل البيت.
- د- أو قرينة في المَرْوِيِّ: مثل كون الحديث ركيك اللفظ أو محالفاً للحس أو مخالفًا لصريح القرآن.

٦- دواعي الوضع وأصناف الوضاعين:

- لوضع الحديث دواعي كثيرة تدعوا الوضع لوضعه، فمن أبرزها ما يلي:
- أ- التقرب إلى الله تعالى: بوضع أحاديث ترغب الناس في الخيرات، وأحاديث تحوفهم من فعل المنكرات، وهؤلاء الوضاعون قوم يتسببون إلى الزهد والصلاح، وهم شر الوضاعين؛ لأن الناس قيلت موضوعاً لهم ثقة بهم، ومن هؤلاء ميسرة بن عبد ربه، فقد روى ابن حبان في "الضعفاء" عن ابن مهدي قال: قلت لميسرة بن عبد ربه: من أين حست بهذه الأحاديث: من قرأ كذا فله كذا؟ قال: وضعتها أرَغَبَ الناس.^(١)
- ب- الانتصار للمذهب: لا سيما مذاهب الفرق السياسية بعد ظهور الفتنة، وظهور الفرق السياسية كالخوارج والشيعة، فقد وضعت كل فرقة من الأحاديث ما يؤيد مذهبها، كحديث: على خير البشر، من شئ فيه كفر.
- ج- الطعن في الإسلام: وهؤلاء قوم من الزنادقة لم يستطعوا أن يكيدوا للإسلام جهاراً، فعمدوا إلى هذا الطريق الخبيث، فوضعوا جملة من الأحاديث بقصد تشويه الإسلام والطعن فيه، ومن هؤلاء محمد بن سعيد الشامي المصلوب في الزندقة، فقد روى عن حميد عن أنس مرفوعاً: أنا حاتم النبيين لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله^(٢) ولقد بين جهابذة الحديث أمر هذه الأحاديث، والله الحمد والمنة.

^(١) تدريب الراوي: ٢٨٣/١. ^(٢) المصدر السابق: ٢٨٤/١.

- د- التَّرْكُ إلى الحكام: أي تقرب بعض ضعفاء الإيمان إلى بعض الحكام بوضع أحاديث تناسب ما عليه الحكام من الاحتراف، مثل قصة غياث بن إبراهيم التَّخْعِي الكوفي مع أمير المؤمنين المهدي، حين دخل عليه وهو يلعب بالحِمَام، فساق بستنه على التَّوَّ إلى النبي ﷺ أنه قال: لا سبق إلا في نَصْلٍ أو خُفِّ أو حافر أو جناح فزاد كلمة "أو جناح" لأجل المهدي، فعرف المهدي ذلك، فأمر بذبح الحِمَام، وقال: أنا حملته على ذلك وطرد هذا الوضاع المترافق وعامله بعكس قصده.
- هـ- التَّكْسِبُ وطلب الرزق: كبعض الْقُصَاصِ الَّذِين يتكسبون بالتحدث إلى الناس، فيوردون بعض القصص المسلية والعجيبة حتى يستمع إليهم الناس ويعطوهم كأبي سعيد المدائني.
- زـ- قصد الشهرة: وذلك بإيراد الأحاديث الغريبة التي لا توجد عند أحد من شيوخ الحديث، فيقلبون سند الحديث؛ ليُسْتَغْرِبَ فغير غب في سماعه منهم، كابن أبي دحية وحماد التَّصَبِّي.^(١)
- ٧- مذاهب الْكَرَامَيَّةِ في وضع الحديث:
- زعمت فرقة من المبتدةة - سُمُّوا بالكرامية - جواز وضع الأحاديث في باب الترغيب والترهيب فقط، واستدلوا على ذلك بما رُوِيَ في بعض طرق حديث: من كذب على متعمدا من زيادة جملة "ليضل الناس"، ولكن هذه الزيادة لم تثبت عند حفاظ الحديث.
- وقال بعضهم: "نحن نكذب له لا عليه" وهذا استدلال في غاية السخف؛ فإن النبي ﷺ لا يحتاج شرعاً إلى كذابين ليروّجوا.
- وهذا الزعم خلاف إجماع المسلمين، حتى بالغ الشيخ أبو محمد الجوني، فحرم بتکفير وضع الحديث.

^(١) تدريب الراوي: ٢٨٦/١

٨- خطأ بعض المفسرين في ذكر بعض الأحاديث الموضوعة في تفاسيرهم:
لقد أحطوا بعض المفسرين في ذكرهم أحاديث موضوعة في تفاسيرهم من غير بيان وضعها، لا سيما الحديث المروي عن أبي بن كعب في فضائل القرآن سورة سورة، ومن هؤلاء المفسرين:

- أ- التعلبي.
- ب- الواحدي.
- ج- الزمخشري.
- د- البيضاوي.
- هـ- الشوكاني.

٩- أشهر المصنفات فيه:

- أ- "كتاب الموضوعات" لابن الجوزي، وهو من أقدم ما صنف في هذا الفن، لكنه متساهل في الحكم على الحديث بالوضع؛ لذا انتقده العلماء وتعقبوه.
- ب- "اللائى المصنوعة في الأحاديث الموضوعة" للسيوطى، هو اختصار لكتاب ابن الجوزي وتعليق عليه وزيادات لم يذكرها ابن الجوزي.
- ج- "تنزية الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنية الموضوعة" لابن عراق الكتانى، وهو تلخيص لسابقيه، وهو كتاب حافل مهذب مفيد.

٢- المتروك

إذا كان سبب الطعن في الراوى هو التهمة بالكذب - وهو السبب الثاني - سمي حديثه المتروك.

- ١- تعريفه:
أ- لغة: اسم مفعول من "الترك" وتسمى العرب البيضة بعد أن يخرج منها الفرج:
المتروك: هذا النوع ذكره حافظ ابن حجر في "النخبة"، ولم يذكر قبله ابن الصلاح ولا التوسي.

"الترٰيكة" أي متروكة لا فائدة منها.^(١)

بـ- اصطلاحاً: هو الحديث الذي في إسناده راوٍ متهم بالكذب.^(٢)

ـ٢- أسباب إهانة الرواية بالكذب أحد أمرين، وهما:

ـ١ـ أن لا يُروى ذلك الحديث إلا من جهة، ويكون مخالفًا للقواعد المعلومة.

ـ٢ـ أن يُعرَف بالكذب في كلامه العادي، لكن لم يظهر منه الكذب في الحديث النبوى.

ـ٣ـ مثاله:

حديث عمرو بن شِير الجعفي الكوفي عن جابر عن أبي الطفيل عن علي وعمار قالا: كان النبي ﷺ يُقْنَتُ في الفجر، ويُكَبَّرُ يوم عرفة من صلاة العدّة، ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق.

وقد قال التسائي والدارقطني وغيرهما عن عمرو بن شِير: متروك الحديث.^(٣)

ـ٤ـ رتبته:

مر بنا أن شر الصعيف الموضوع، وليه المتروك، ثم المنكَر، ثم المعلل، ثم المدرج، ثم المقلوب، ثم المضطرب، كذا رتبه الحافظ ابن حجر.^(٤)

ـ٣ـ المنكَر

إذا كان سبب الطعن في الرواية فحش الغلط أو كثرة الغفلة أو الفسق - وهو السبب الثالث والرابع والخامس - فحدثيه يسمى المنكَر.

لقواعد المعلومة: القواعد العامة: هي القواعد العامة التي استتبعها العلماء من مجموع نصوص عامة صحيحة، مثل قاعدة "الأصل براعة الذهمة".

^(١) انظر القاموس: ٣٠٦/٣. ^(٢) نخبة الفكر وشرحها نزهة النظر: ٤٧.

^(٣) ميزان الاعتدال: ٢٦٨/٣. ^(٤) انظر التدريب: ٢٩٥/١، والنخبة وشرحها: ٤٦ وما بعدها.

١ - تعريفه:

- أ- لغة: هو اسم مفعول من "الإنكار" ضد الإقرار.
- ب- اصطلاحاً: عرف علماء الحديث المنكر بتعريفات متعددة، أشهرها تعريفان، وهما:
- ١- هو الحديث الذي في إسناده راوٍ فحشَّ غلطُه أو كثُرت غفلته أو ظهر فسقه.
 - ٢- وهذا التعريف ذكره الحافظ ابن حجر ونسبه لغيره.^(١)
 - ٣- ومishi على هذا التعريف البيقوني في منظومته فقال:
- ومنكر الفرد به راوٍ غداً تعديله لا يحمل التفردا
- ٤- هو ما رواه الضعيف مخالفًا لما رواه الثقة.
- وهذا التعريف هو الذي ذكره الحافظ ابن حجر واعتمده، وفيه زيادة على التعريف الأول، وهي قيد مخالفة الضعيف لما رواه الثقة.
- ٥- الفرق بينه وبين الشاذ:

- أ- أن الشاذ ما رواه المقبول مخالفًا لما رواه من هو أولى منه.
- ب- أن المنكر ما رواه الضعيف مخالفًا لما رواه الثقة.
- يُعلم من هذا أقىما يشتراكان في اشتراط المخالفة ويفترقان في أن الشاذ راويه مقبول، والمنكر راويه ضعيف، قال ابن حجر: وقد غفل من سُوءِ بينهما.^(٢)
- ٦- مثاله:

- أ- مثال للتعريف الأول: ما رواه النسائي وابن ماجه من روایة أبي زكير يحيى بن محمد المقبول: المراد بالمقبول هنا ما يشمل راوي الصحيح وراوي الحسن (أي العدل التام الضبط، أو العدل الذي حف ضبطه).

^(١) انظر النخبة وشرحها: ٤٧. ^(٢) انظر النخبة وشرحها: ٣٧، ويعني بقوله هذا ابن الصلاح، فقد سوى بين الشاذ والمنكر في "علوم الحديث": ٨٠؛ إذ قال: المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ؛ فإنه بمعنىه.

ابن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً كلوا البَلْح بالتمر؛ فإن

ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان.^(١)

قال النسائي: هذا حديث منكر، تفرد به أبو زُكْرَهُر وهو شيخ صالح، أخرج له مسلم في التابعات، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يتحمل تفريدة.^(٢)

بـ- مثال للتعریف الثاني: ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حبيب بن حبيب الزيات عن أبي إسحاق عن العيزار بن حُرَيْث عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج البيت وصام وقرى الضيف دخل الجنة.

قال أبو حاتم: هو منكر؛ لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً، وهو المعروف.^(٣)

٤ - رتبته:

يتبيّن من تعريف المتردّد المذكورين آنفاً أن المتردّد من أنواع الضعف جداً؛ لأنّه إما روايه ضعيف موصوف بفحش الغلط أو كثرة الغفلة أو الفسق، وإما روايه ضعيف مخالف في روايته تلك لرواية الثقة، وكلا القسمين فيه ضعف شديد؛ لذلك مرّ بما في بحث "المتروك" أن المتردّد يأتي في شدة الضعف بعد مرتبة المتروك.

٤ - المعروف

١ - تعريفه:

أـ- لغة: هو اسم مفعول من "عَرَفَ".

بـ- اصطلاحاً: ما رواه الثقة مخالفًا لما رواه الضعيف،^(٤) فهو بهذا المعنى مقابل للمتردّد،

المعروف: لم يُذكر المعروف هنا؛ لأنّه من أنواع المردود، وإنما ذُكر هنا لمناسبة قسيمه المتردّد، هذا والمعروف من أقسام المقبول الذي يحتاج به، كما هو معروف.

^(١) رواه ابن ماجه، كتاب الأطعمة، باب أكل البَلْح بالتمر: ١١٥/٢، رقم الحديث (٣٣٣٠). ^(٢) التدريب:

١/٢٤٠. ^(٣) المصدر السابق. ^(٤) نخبة الفكر مع شرحها: ٣٧.

أو بتعبير أدق: هو مقابل لتعريف المنكر الذي اعتمدته الحافظ ابن حجر.

٢ - مثاله:

أما مثاله فهو المثال الثاني الذي مر في نوع المنكر، وهو من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج البيت وصام وقرى الضيف دخل الجنة لكن من طريق الثقات الذين رواه موقفاً على ابن عباس رضي الله عنهما، وليس من كلام النبي ﷺ، وهو عكس رواية حبيب الذي رواه مرفوعاً لأن ابن أبي حاتم قال - بعد أن ساق حديث حبيب المرووع - : هو منكر؛ لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقفاً، وهو المعروف.

٥ - الشاذ والمحفوظ

١ - تعريف الشاذ:

أ- لغة: اسم فاعل من "شد" بمعنى انفرد، فالشاذ معناه: المنفرد عن الجم勒ور.

ب- اصطلاحاً: ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولى منه.^(١)

٢ - شرح التعريف:

المقبول: هو العدل الذي تم ضبطه، أو العدل الذي حفَّ ضبطه، والذي هو أولى منه هو الرواية التي يكون أرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات. هذا وقد اختلف العلماء في تعريفه على أقوال متعددة، لكن هذا التعريف هو الذي اختاره الحافظ ابن حجر، وقال: إنه المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح.^(٢)

٣ - أين يقع الشذوذ؟

يقع الشذوذ في السندي، كما يقع في المتن أيضاً.

أ- مثال الشذوذ في السندي: ما رواه الترمذى والنمسائى وابن ماجه من طريق ابن عبيبة

^(١) انظر النخبة مع شرحها: ٣٧. ^(٢) انظر النخبة وشرحها: ٣٧.

عن عمرو بن دينار عن عَوْسَجَةَ عن ابن عباس: أن رجلاً توفي على عهد رسول الله ﷺ، ولم يدع وارثًا إلا مولى هو أعتقه^(١)، وتتابع ابن عبيña على وصله ابن جُرَيْجَ وغيره، وخالفهم حماد بن زيد، فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس طعنة.

ولذا قال أبو حاتم: المحفوظ حديث ابن عبيña، فحمداد بن زيد من أهل العدالة والضبط، ومع ذلك فقد رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عدداً منه.

بـ - مثال الشذوذ في المتن: ما رواه أبو داود والترمذى من حديث عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: إذا صلى أحدكم الفجر فليضطجع عن عيّنه^(٢) قال البيهقي خالف عبد الواحد العدد الكبير في هذا؛ فإن الناس إنما رواه من فعل النبي ﷺ لا من قوله، وإنفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا النقطة.

٤ - المحفوظ:

هذا، ويقابل الشاذُّ المحفوظُ، وهو:

ما رواه الأوثق مخالفًا لرواية الثقة.

ومثاله: هو المثالان المذكوران في نوع الشاذ لكن من طريق الأوثق.

٥ - حكم الشاذ والمحفوظ:

من المعلوم أن الشاذ حديث مردود، أما المحفوظ فهو حديث مقبول.

^(١) رواه أبو داود، كتاب الفرائض، رقم الحديث: ٢٩٠٥. بمعناه. ^(٢) رواه أبو داود، كتاب الصلاة، رقم الحديث: ٤٢٠ بمعناه، ورواه الترمذى، كتاب الصلاة، رقم الحديث: ١٢٦١ بلفظه.

٦ - المعلل

إذا كان سبب الطعن في الرواوى هو "الوهم"، فحديته يسمى المعلل، وهو السبب السادس.

١ - تعريفه:

أ- لغة: اسم مفعول من "أَعْلَمَ" بكذا فهو "مُعَلٌّ"، وهو القياس الصريفي المشهور، وهو اللغة الفصيحة، لكن التعبير بـ"المعلل" من أهل الحديث جاء على غير المشهور في اللغة، ومن الحدثين من عبر عنه بـ"المعلول"، وهو ضعيف مرذول عند أهل العربية واللغة.

ب- اصطلاحاً: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها.^(١)

٢ - تعريف العلة:

هي سبب غامض خفي قادح في صحة الحديث،^(٢) فيؤخذ من تعريف العلة هذا أن العلة عند علماء الحديث لا بد أن يتحقق فيها شرطان، وهما:

أ- الغموض والخلفاء.

ب- القدح في صحة الحديث.

فإن اختلف واحد منها - كأن تكون العلة ظاهرة أو غير قادحة - فلا تسمى عندئذ علة اصطلاحاً.

٣ - قد تطلق العلة على غير معناها الاصطلاحي:

إن ما ذكرته من تعريف العلة في الفقرة السابقة هو المراد بالعلة في اصطلاح الحدثين، لكن

المعلل: لأن المعلل اسم مفعول من "عَلَّمَ" بمعنى ألهاء، ومنه: تعليل الأم ولدها.

وهو ضعيف: لأن اسم المفعول من الرباعي لا يكون على وزن مفعول، وانظر علوم الحديث: ٨١.

^(١) علوم الحديث: ٩٠. ^(٢) المصدر السابق.

قد يطلقون العلة أحياناً على أي طعن موجه للحديث وإن لم يكن هذا الطعن خفياً أو قادحاً:

أ- فمن النوع الأول التعليل بکذب الراوي، أو غفلته، أو سوء حفظه، أو نحو ذلك، حتى
لقد سمي الترمذى النسخ علة.

ب- ومن النوع الثاني التعليل بمخالفة لا تقدح في صحة الحديث، بإرسال ما وصله الثقة،
وبناء على ذلك قال بعضهم: من الحديث الصحيح ما هو صحيح معلم.

٤- جلالته ودقته ومن يتمكن منه:

معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدفه؛ لأنَّه يحتاج إلى كشف العلل الغامضة الخفية
التي لا تظهر إلا للجهابذة في علوم الحديث، وإنما يتمكن منه ويقوى على معرفته أهل الحفظ
والخبرة والفهم الثاقب، ولهذا لم يُخضَن غماره إلا القليل من الأئمة كابن المديني وأحمد
والبخاري وأبي حاتم والدارقطني.

٥- إلى أي إسناد يتطرق التعليل؟

يتطرق التعليل إلى الإسناد الجامع شروط الصحة ظاهراً؛ لأنَّ الحديث الضعيف لا يحتاج إلى
البحث عن عللها؛ إذ إنَّه مردود لا يعمل به.

٦- بِمَ يَسْتَعَانُ عَلَى إِدْرَاكِ الْعَلَةِ؟

يُستَعَانُ على إدراك العلة بأمور، منها:

أ- تفرد الراوي.

ب- مخالفة غيره له.

ج- قرائن أخرى تضم إلى ما تقدم في الفقرتين (أ و ب).

هذه الأمور تنبئ بالعارف بهذا الفن على وهم وقع من راوي الحديث، إما بكشف إرسال في
حديث رواه موصولاً، وإما بكشف وقف في حديث رواه مرفوعاً، وإما بكشف إدخاله حديثاً
في حديث، أو غير ذلك من الأوهام، بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم بعدم صحة الحديث.

٧- ما هو الطريق إلى معرفة المعلل؟

الطريق إلى معرفته هو جمع طرق الحديث، والنظر في اختلاف رواهه، والموازنة بين ضبطهم وإتقانهم، ثم الحكم على الرواية المعلولة.

٨- أين تقع العلة؟

أ- تقع في الإسناد - وهو الأكثر - كالتعميل بالوقف والإرسال.

ب- وتقع في المتن - وهو الأقل - مثل حديث نفي قراءة البسمة في الصلاة.

٩- هل العلة في الإسناد تقدح في المتن؟

أ- قد تقدح في المتن مع قدحها في الإسناد، وذلك مثل التعميل بالإرسال.

ب- وقد تقدح في الإسناد خاصة، ويكون المتن صحيحًا، مثل حديث يعلى بن عيّد عن الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً: "البيعان بالخيار"، فقد وهم يعلى على سفيان الثوري في قوله: "عمرو بن دينار" إنما هو عبد الله بن دينار، فهذا المتن صحيح وإن كان في الإسناد علة الغلط؛ لأن كُلَّا من عمرو وعبد الله بن دينار ثقة، فإذا بدل ثقة بثقة لا يضر صحة المتن وإن كان سياق الإسناد خطأ.

١٠- أشهر المصنفات فيه:

أ- "كتاب العلل" لابن المديني.

ب- "علل الحديث" لابن أبي حاتم.

ج- "العلل ومعرفة الرجال" لأحمد بن حنبل.

د- "العلل الكبير" و"العلل الصغير" للترمذى.

هـ- "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" للدارقطنى، وهو أجمعها وأوسعها.

٧- المخالفه للثقات

إذا كان سبب الطعن في الرواى مخالفه للثقات - وهو السبب السابع - فيتبع عن مخالفته للثقات خمسة أنواع من علوم الحديث، وهي: **المُدرَج**، والمقلوب، والمزيد في متصل الأسانيد، والمُضطرب، والمصحّف.

- ١- فإن كانت المخالفه بتغيير سياق الإسناد أو بدمج موقف مرفوع فيسمى "**المُدرَج**".
- ٢- وإن كانت المخالفه بتقليل أو تأثير فيسمى "**المقلوب**".
- ٣- وإن كانت المخالفه بزيادة راوٍ فيسمى "**المزيد** في متصل الأسانيد".
- ٤- وإن كانت المخالفه بإبدال راوٍ براوٍ أو بحصول التدافع في المتن، ولا مرتجح فيسمى "**المُضطرب**".
- ٥- وإن كانت المخالفه بتغيير اللفظ معبقاء السياق فيسمى "**المصحّف**".^(١)
وإليك تفصيل البحث فيها على التوالي.

١- المُدرَج

١- تعريفه:

- أ- لغة: اسم مفعول من "أدرجت الشيء في الشيء" إذا أدخلته فيه وضمته إليه.
 - ب- اصطلاحاً: ما غير سياق إسناده، أو أدخل في متنه ما ليس منه بلا فصل.^(٢)
- ٢- أقسامه:

الدرج قسمان: **مُدرَج الإسناد**، و**مُدرَج المتن**.

- أ- درج الإسناد.
- ١- تعريفه: هو ما غير سياق إسناده.

^(١) انظر النخبة وشرحها: ٤٨. ^(٢) المصدر السابق.

- ٢ من صوره: أن يسوق الراوي الإسناد، فيعرض له عارض، فيقول كلاماً من قبل نفسه، فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد، فبريوه عنه كذلك فيعتبر سياق الإسناد.
- ٣ مثاله: قصة ثابت بن موسى الزاهد في روايته: من كثرت صلاته بالليل حَسْنَ وجهه بالنهار،^(١) وأصل القصة أن ثابت بن موسى دخل على شريك بن عبد الله القاضي وهو يُمْلِي ويقول: حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر رض قال: قال رسول الله ﷺ ... وسكت ليكتب المستعمل^(٢)، فلما نظر إلى ثابت قال: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار، وقصد بذلك ثابت لزهذه وورعه، فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد، فكان يحدث به كذلك.

ب- مدرج المتن:

١- تعريفه: ما أُدْخِلَ في متنه ما ليس منه بلا فصل.

٢- أقسامه ثلاثة، وهي:

أ- أن يكون الإدراج في أول الحديث، وهو قليل، لكنه أكثر من وقوعه في وسطه.

ب- أن يكون الإدراج في وسط الحديث، وهو أقل من الأول.

ج- أن يكون الإدراج في آخر الحديث، وهو الغالب.^(٢)

ـ٣- أمثلة له:

أ- مثال لوقوع الإدراج في أول الحديث، وسببه أن الراوي يقول كلاماً ي يريد أن يستدل عليه بالحديث، فيأتي به بلا فصل، فيتوهم السامع أن الكل حديث، مثل: ما رواه الخطيب من رواية أبي قطّن وشَبَابَةَ - فَرَقَهُمَا - عن شعبة عن محمد بن زياد

المستعمل: المستعمل هو الذي يبلغ صوت الحديث إذا كثر الطلاب في المجلس.

^(١) أخرجه ابن ماجه، باب قيام الليل: ٤٢٢، رقم الحديث: ١٣٣٣. ^(٢) تدريب الراوي: ١/٢٧٠.

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار، فقوله: "أسبغوا الوضوء" مدرج من كلام أبي هريرة رض، كما يبين في رواية البخاري عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال: "أسبغوا الوضوء؛ فإن أبا القاسم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: ويل للأعقاب من النار.

قال الخطيب: وهم أبو قطون وشباتة في روايتهما له عن شعبة على ما سقناه، وقد رواه الجم ^(١) الغفار عنه كرواية آدم.

ب- مثال لوقع الإدراج في وسط الحديث حديث عائشة في بده الوحي: كان النبي ﷺ يتحنث في غار حراء - وهو التعبُّد - الليلات ذات العدد، ^(٢) فقوله: "وهو التعبُّد" مدرج من كلام الزهرى.

ج- مثال لوقع الإدراج في آخر الحديث حديث أبي هريرة مرفوعاً للعبد المسلط أجران، والذي نفسى بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبرأمى، لأحببت أن أموت وأن أنا مسلط. ^(٣)

فقوله: "والذى نفسى بيده ..." من كلام أبي هريرة رض، لأنه يستحيل أن يصدر ذلك منه صلوات الله عليه لأنه لا يمكن أن يتعنى الرقة، ولأن أمها لم تكن موجودة حتى يرثها.

٣- دواعي الإدراج:

دواعي الإدراج متعددة، أشهرها ما يلى:

أ- بيان حكم شرعى.

ب- استنباط حكم شرعى من الحديث قبل أن يتم الحديث.

^(١) تدريب الرواى: ٢٧٠/١. ^(٢) البخارى، باب بده الوحي، ٢٢/١، رقم الحديث: ٣. ^(٣) البخارى، كتاب العنق: ١٧٥/٥، رقم الحديث: ٢٥٤٨ بلفظه.

٤- كيف يُدرك الإدراج؟

يُدرك الإدراج بأمور، منها:

- أ- ورود الحديث منفصلاً في رواية أخرى.
- ب- التنصيص عليه من بعض الأئمة المطلعين.
- ج- إقرار الراوي نفسه أنه أدرج هذا الكلام.
- د- استحالة كونه ^{مُكْتَبًا} يقول ذلك.

٥- حكم الإدراج:

الإدراج حرام بإجماع العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم، ويستثنى من ذلك ما كان لتفسير غريب؛ فإنه غير منوع، ولذلك فعله الزهري وغيره من الأئمة.

٦- أشهر المصنفات فيه:

- أ- "الفصل للوصل المدرج في النقل" للخطيب البغدادي.
- ب- "تقرير المنهج بترتيب المدرج" لابن حجر، وهو تلخيص لكتاب الخطيب وزيادة عليه.

٢- المقلوب

١- تعريفه:

- أ- لغة: هو اسم مفعول من "القلب"، وهو تحويل الشيء عن وجهه.^(١)
- ب- اصطلاحاً: إبدال لفظ باخر في سند الحديث أو متنه، بتقديم أو تأخير ونحوه.^(٢)

٢- أقسامه:

ينقسم المقلوب إلى قسمين رئисيين، هما:

^(١) انظر القاموس: ١٢٣/١. ^(٢) انظر النخبة مع شرحها: ٤٩، والنكت للحافظ ابن حجر: ٨٤٦/٢، كلاماً معناه.

مقلوب السنن، ومقلوب المتن.

أ- مقلوب السنن: وهو ما وقع الإبدال في سننه، وله صورتان:

١- أن يُقدمَ الرواية ويؤخر في اسم أحد الرواة باسم أبيه، كحديث مروي عن "كعب بن مُرَّة" ففروعه الرواية عن "مُرَّة" بن كعب".

٢- أن يُبدلَ الرواية شخصاً آخر بقصد الإغراب، ك الحديث مشهور عن "سالم" فيجعله الرواية عن "نافع".

ومن كان يفعل ذلك من الرواية "حمد بن عمرو النصبي"، ومثاله: حديث رواه حماد النصبي عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدوا لهم بالسلام، فهذا حديث مقلوب، قوله حماد، فجعله عن الأعمش، وإنما هو معروف عن سهيل ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رض، هكذا أخرجه مسلم في "صححه".

وهذا النوع من القلب هو الذي يُطلق على راوي أنه يسرق الحديث.

ب- مقلوب المتن: وهو ما وقع الإبدال في متنه، وله صورتان أيضاً:

١- أن يُقدمَ الرواية ويؤخر في بعض متن الحديث.

ومثاله: حديث أبي هريرة رض عند مسلم في السبعة الذين يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله، ففيه: ورجل تصدق بصدقه فأخفها حتى لا تعلم يمينه ما تتفق شواله فهذا مما انقلب على بعض الرواية وإنما هو: حتى لا تعلم شواله ما تتفق يمينه.^(١)

٢- أن يجعل الرواية متن هذا الحديث على إسناد آخر، و يجعل إسناده لمتن آخر، وذلك بقصد الامتحان وغيره.

مثاله: ما فعل أهل بغداد مع الإمام البخاري، إذ قلبا له مائة حديث، وسألوه عنها امتحاناً لحفظه، فرداًها على ما كانت عليه قبل القلب، ولم يخطئ في واحد منها.^(٢)

^(١) رواه مقلوباً مسلم في الركادة، باب فضل إحفاء الصدقـة: ٧١٥/٢، رقم الحديث: ٩١. ^(٢) انظر تفاصيل القصة في تاريخ بغداد: ٢٠/٢.

٣- الأسباب الحاملة على القلب:

يختلف الأسباب التي تحمل بعض الرواية على القلب، وهذه الأسباب هي:

- أ- قصد الإغراب ليرغب الناس في رواية حديثه والأخذ عنه.
- ب- قصد الامتحان والتتأكد من حفظ الحديث وتمام ضبطه.
- ج- الوقوع في الخطأ والغلط من غير قصد.

٤- حكم القلب:

يختلف حكم القلب بحسب السبب الحامل له.

أ- إن كان القلب بقصد الإغراب فلا شك في أنه لا يجوز؛ لأن فيه تغييراً للمحدث، وهذا من عمل الوصاعين.

ب- وإن كان بقصد الامتحان فهو جائز؛ للتثبت من حفظ الحديث وأهليته، وهذا بشرط أن ^{يُبيّن} الصحيح قبل انقضاض المجلس.

ج- وإن كان عن خطأ وسهو فلا شك أن فاعله معذور في خطأه، لكن إذا كثر ذلك منه فإنه ^{يُخلِّ} بضبطه ويجعله ضعيفاً.

أما الحديث المقلوب فهو من أنواع الضعيف المردود، كما هو معلوم.

٥- أشهر المصنفات فيه:

أ- كتاب "رافق الارتياب في المقلوب من الأسماء والألقاب" للخطيب البغدادي، والظاهر من اسم الكتاب أنه خاص بقسم المقلوب الواقع في السندي فقط.

المزيد في متصل الأسانيد

١ - تعريفه:

أ - لغة: المزيد اسم مفعول من "الزيادة"، المتصل ضد المنقطع، والأسانيد جمع إسناد.

ب - اصطلاحاً: زيادة راوٍ في أثناء سند ظاهره الاتصال.^(١)

٢ - مثاله:

ما روى ابن المبارك قال: حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد حديثي بُشْر بن عبيد الله قال:
سمعت أبا إدريس قال: سمعت وائلة يقول: سمعت أبا مرتضى يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول:
لا تجلسوا على القبور ولا تُصلُّوا إليها.^(٢)

٣ - الزيادة في هذا المثال:

الزيادة في هذا المثال في موضعين:

الموضع الأول: في لفظ "سفيان" والموضع الثاني: في لفظ "أبا إدريس"، وسبب الزيادة في الموضعين هو الوهم:

أ - أما زيادة "سفيان" فوهم من دون ابن المبارك؛ لأن عدداً من الثقات رووا الحديث عن ابن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد مباشرة، ولم يذكروا سفيان، ومنهم من صرخ فيه بالإخبار.

ب - وأما زيادة "أبا إدريس" فوهم من ابن المبارك؛ لأن عدداً من الثقات رووا الحديث عن عبد الرحمن بن يزيد فلم يذكروا أبا إدريس، ومنهم من صرخ بسماع بُشْر بن عائلا.

^(١) انظر النخبة مع شرحها: ٤٩. ^(٢) رواه مسلم، كتاب الجنائز: ٣٨/٧، والترمذى: ٣٦٧/٣، كلاماً بزيادة أبي إدريس وحذفها.

٤- شروط رد الزيادة:

يشترط لرَدَّ الزيادة وعدها وهماً من زادها شرطان، وهما:

أ- أن يكون من لم يزدها أتفن من زادها.

ب- أن يقع التصریح بالسماع في موضع الزيادة.

فإن احتل الشيطان أو واحد منهما ترجحت الزيادة وقُيلَتْ، واعتبر الإسناد الحالي من تلك الزيادة منقطعاً، لكن انقطاعه خَفِيٌّ وهو الذي يسمى "المُرْسَلُ الْخَفِيُّ".

٥- الاعتراضات الواردة على ادعاء وقوع الزيادة:

يُعْتَرَضُ على ادعاء وقوع الزيادة باعتراضين، هما:

أ- إن كان الإسناد الحالي عن الزيادة بحرف "عن" في موضع الزيادة، فينبغي أن يُجْعَل منقطعاً.

ب- وإن كان مصرحاً فيه بالسماع، احتمل أن يكون سَمِعَه من رجل عنه أولاً، ثم سمعه منه مباشرة.

وعكن أن يجاب عن ذلك بما يلي:

أ- أما الاعتراض الأول فهو كما قال المُعْتَرِضُ.

ب- وأما الاعتراض الثاني، فالاحتمال المذكور فيه ممكِن، لكن العلماء لا يمحكمون على الزيادة بأنها وهم إلا مع قرينة تدل على ذلك.

٦- أشهر المصنفات فيه:

أ- "كتاب تمييز المزيد في متصل الأسانيد" للخطيب البغدادي.

٤- المُضطرب

١- تعريفه:

أ- لغة: هو اسم فاعل من "الاضطراب" وهو اختلال الأمر وفساد نظامه، وأصله من اضطراب الموج، إذا كثرت حركته وضرب بعضه ببعض.

ب- اصطلاحاً: ما رُوِيَ على أُوْجُهِ مُخْتَلِفَةٍ مُتسَاوِيَةٍ في الْقُوَّةِ.^(١)

٢- شرح التعريف:

أي هو الحديث الذي يُرُوَى على أشكال متعارضة متدافعه، بحيث لا يمكن التوفيق بينها أبداً، وتكون جميع تلك الروايات متساوية في الْقُوَّةِ من جميع الوجوه، بحيث لا يمكن ترجيح إحداها على الأخرى بوجه من وجوه الترجيح.

٣- شروط تحقق الاضطراب:

يتبيَّن من النظر في تعريف المضطرب وشرحه أنه لا يسمى الحديث مضطرباً إلا إذا تحقَّق فيه شرطان، وهما:

أ- اختلاف روایات الحديث بحيث لا يمكن الجمع بينها.

ب- تساوي الروايات في الْقُوَّةِ بحيث لا يمكن ترجيح رواية على أخرى.

أما إذا ترجحت إحدى الروايات على الأخرى، أو أمكن الجمع بينها بشكل مقبول، فإن صفة الاضطراب تزول عن الحديث، ونعمل بالرواية الراجحة في حالة الترجيح، أو نعمل بجميع الروايات في حالة إمكان الجمع بينها.

٤- أقسامه:

ينقسم المضطرب بحسب موقع الاضطراب فيه إلى قسمين: مضطرب السندي ومضطرب المتن،

^(١) علوم الحديث: ٩٣، والتقرير مع التدريب: ٢٦٢/١ كلها بمعناه.

ووقوع الاضطراب في السند أكثر.

أ- مضطرب السند: ومثاله حديث أبي بكر رضي الله عنه أنه قال: يا رسول الله! أرأك ثبتتْ،

قال: **شيئتي هود وأخواها**.^(١)

قال الدارقطني: هذا مضطرب؛ فإنه لم يرو إلا من طريق أبي إسحاق، وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه، فمنهم من رواه مرسلا، ومنهم من رواه موصولا، ومنهم من جعله من مستند أبي بكر، ومنهم من جعله من مستند سعد، ومنهم من جعله من مستند عائشة، وغير ذلك، ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض والجمع متعدد.^(٢)

ب- مضطرب المتن: ومثاله ما رواه الترمذى عن شريك عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها قالت: سئل رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه عن الزكاة، فقال: إن في المال لَحِقًا سُوَى الزكاة،^(٣) ورواه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ: ليس في المال حق سوى الزكاة^(٤) قال العراقي: فهذا اضطراب لا يتحمل التأويل.

٥- مِنْ يقع الاضطراب؟

أ- قد يقع الاضطراب من راو واحد، بأن يزوي الحديث على أوجه مختلفة.

ب- وقد يقع الاضطراب من جماعة، بأن يزوي كل منهم الحديث على وجه يخالف رواية الآخرين.

٦- سبب ضعف المضطرب:

وسبب ضعف المضطرب أن الاضطراب يُشعر بعدم ضبط رواته.

٧- أشهر المصنفات فيه:

كتاب "المُقْتَرِبُ في بيان المضطرب" للحافظ ابن حجر.

^(١) رواه الترمذى، كتاب التفسير، تفسير سورة الواقعة: ١٨٤/٩، مع شرح "التحفة"، لكن رواه بلفظ: **شيئتي هود** والواقعة والمرسلات الحديث، وقال عنه: "حسن غريب".^(٢) تدريب الراوى: ٢٦٥/١. رواه الترمذى، كتاب الزكاة: ٤٨/٣، رقم الحديث: ٦٥٩ بلفظه.^(٣) رواه ابن ماجه، كتاب الزكاة: ١/٥٧٠، حديث: ٧٨٩، بلفظه.

٥ - المُصَحَّف

١ - تعريفه:

أ - لغة: اسم مفعول من "التصحيف" وهو الخطأ في الصحيفة، ومنه "الصَّحَّفِيُّ" وهو

من يخطئ في قراءة الصحيفة،^(١) فيغير بعض ألفاظها بسبب خطئه في قراءتها.

ب - اصطلاحا: تغيير الكلمة في الحديث إلى غير ما رواها الثقات لفظاً أو معنى.^(٢)

٢ - أهميته ودقته:

هو فن حليل دقيق، وتكمّل أهميته في كشف الأخطاء التي وقع فيها بعض الرواة، وإنما ينبع
بأبعاد هذه المهمة الحدّاق من الحفاظ كالدارقطني.

٣ - تقسيماته:

قسم العلماء المُصَحَّف إلى ثلاثة تقسيمات، كل تقسيم باعتبار، وإليك هذه التقسيمات:

أ - باعتبار موقعه: ينقسم المُصَحَّف باعتبار موقعه إلى قسمين، وهما:

١ - تصحيف في الإسناد: ومثاله حديث شعبة عن العوّام بن مُراجِم، صحفه ابن معين
 فقال: عن العوّام بن مُراجِم.

٢ - تصحيف في المتن: ومثاله حديث زيد بن ثابت: أن النبي ﷺ احتجَرَ في
المسجد... صَحَّفَهُ ابن طبيعة فقال: "احْتَجَرَ في المسجد

ب - باعتبار مُنشئه: وينقسم باعتبار مُنشئه إلى قسمين أيضاً، وهما:

١ - تصحيف بَصَر (وهو الأكثر): أي يشتبه الخطأ على بَصَر القارئ، إما لرداة
الخطأ أو عدم نقطته، ومثاله: من صام رمضان وأتبعه بِسْتاً من شوال ... صَحَّفَهُ
أبو بكر الصُّولِي فقال: من صام رمضان وأتبعه شيئاً من شوال ...

^(١) القاموس: ١٦٦/٣. ^(٢) نخبة الفكر: ٤٩، وتوضيح الأفكار كلاماً بمعناه.

فصحّف "ستا" إلى "شيئا".

- تصحيف السمع: أي تصحيف منشئه رداعه السمع أو بُعد السامع أو نحو ذلك، فتشتبه عليه بعض الكلمات؛ لكونها على وزن صَرْفي واحد، ومثاله: حديث مروي عن عاصم الأحوال، صحفه بعضهم فقال: عن واصل الأحدب.
- باعتبار لفظه أو معناه: وينقسم باعتبار لفظه أو معناه إلى قسمين، وهما:

- ١ - تصحيف في اللفظ (وهو الأكثر): وذلك كالأمثلة السابقة.
 - ٢ - تصحيف في المعنى: أي أن يُقْيِي الراوي **المصحف** اللفظ على حاله، لكن يفسره تفسيرا يدل على أنه فهم معناه فهما غير مراد.
- ومثاله قول أبي موسى العَزَّزِي: نحن قوم لنا شرف نحن من عَزَّزَة، صَلَّى إلينا رسول الله ﷺ يزيد بذلك حديث: أن النبي ﷺ صَلَّى إلَى عَزَّزَة فتوهم أنه صَلَّى إلَى قبليتهم، وإنما العَزَّزَة هنا الحرية تُنصب بين يدي المصلي.

- ٤ - تقسيم الحافظ ابن حجر:
- هذا وقد قسم الحافظ ابن حجر التصحيف تقسيما آخر فجعله قسمين، وهما:
- أ - **المُصَحَّف**: وهو ما كان التغيير فيه بالنسبة إلى نقط الحروف معبقاء صورة الخط.
 - ب - **المحَرَّف**: وهو ما كان التغيير فيه بالنسبة إلى شكل الحروف معبقاء صورة الخط.

- ٥ - هل يقدح التصحيف بالراوي؟
- أ - إذا صدر من الراوي نادرا فإنه لا يقدح في ضبطه؛ لأنه لا يسلم من الخطأ والتصحيف القليل أحد.
- ب - وإذا كثر ذلك منه فإنه يقدح في ضبطه، ويدل على خفته وأنه ليس من أهل هذا الشأن.

٦- السبب في وقوع الراوى في التصحيف الكبير:

غالباً ما يكون السبب في وقوع الراوى في التصحيف، هوأخذ الحديث من بطون الكتب والصحف، وعدم تلقيه عن الشيوخ والمدرسين، ولذلك حذر الأئمة منأخذ الحديث عنمن هذا شأفهم، وقالوا: لا يوحذ الحديث من صحفي أي لا يوحذ عنمن أخذه من الصحف.

٧- أشهر المصنفات فيه:

- أ- "التصحيف" للدارقطني.
- ب- "إصلاح خطأ المحدثين" للخطابي.
- ج- "تصحيفات المحدثين" لأبي أحمد العسكري.

٨- الجهالة بالراوى

١- تعريفها:

- أ- لغة: مصدر "جهل" ضد "علم"، والجهالة بالراوى تعنى عدم معرفته.
- ب- اصطلاحاً: عدم معرفة عَيْنِ الراوى أو حاله.

٢- أسبابها:

وأسباب الجهالة بالراوى ثلاثة، وهي:

- أ- كثرة نعوت الراوى: من اسم أو كنية أو لقب أو صفة أو حرفة أو نسب، فتشتهر بشيء منها فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض، فيُظن أنه راو آخر، فتحصل الجهل حاله.
- ب- قلة روایته: فلا يكثر الأخذ عنه بسبب قلة روایته فربما لم يرو عنه إلا واحداً.

ج- عدم التصریح باسمه: لأجل الاختصار ونحوه، ويسمى المراوي غير المصرح باسمه "المجهوم".

ـ أمثلة:

ـ مثال كثرة نعوت المراوي: محمد بن السائب بن بشر الكلبي نسبة بعضهم إلى جده فقال: محمد بن بشر، وسماه بعضهم حماد بن السائب، وكناه بعضهم أبا النضر وكنا بعضهم أبا سعيد وكنا بعضهم أبا هشام فصار يُظن أنه جماعة، وهو واحد.

ـ مثال قلة رواية المراوي وقلة من روى عنه: أبو العشاء الدارمي من التابعين، لم يرو عنه غير حماد بن سلمة.

ـ مثال عدم التصریح باسمه: قول المراوي: أخبرني فلان، أو شيخ، أو رجل، أو نحو ذلك.

ـ تعريف المجهول:

هو من لم تُعرَف عيّنته أو صفتته.

ومعنى ذلك أي هو المراوي الذي لم تعرف ذاته أو شخصيته، أو عرفت شخصيته ولكن لم يعرف عن صفتته أي لم يعرف عن عدالته وضبطه شيء.

ـ أنواع المجهول:

يمكن أن يقال: إن أنواع المجهول ثلاثة، هي:

ـ مجهول العين:

ـ تعريفه: هو من ذُكِر اسمه، ولكن لم يُرَوْ عنه إلا راو واحد.

ـ حكم روايته: عدم القبول إلا إذا وُثِقَ.

ـ كيف يوثق؟ يوثق بأحد أمرين:

- أ- إما أن يوثقه غير من روى عنه.
- ب- وإنما أن يوثقه من روى عنه بشرط أن يكون من أهل الجرح والتعديل.
- ٤- هل لحديثه اسم خاص؟ ليس لحديثه اسم خاص، وإنما حديثه من نوع الضعيف.
- ب- بمجهول الحال (ويسمى المستور):
- ١- تعريفه: هو من روى عنه اثنان فأكثر، لكن لم يُوثق.
 - ٢- حكم روايته: الرد على الصحيح الذي قاله الجمهور.
 - ٣- هل لحديثه اسم خاص؟ ليس لحديثه اسم خاص، وإنما حديثه من نوع الضعيف.
 - ج- المبهم: ويمكن أن نعد المبهم من أنواع المجهول، وإن كان علماء الحديث قد أطلقوا عليه اسمًا خاصًا، لكن حقيقته تشبه حقيقة المجهول.
- ١- تعريفه: هو من لم يُصرّح باسمه في الحديث.
- ٢- حكم روايته: عدم القبول، حتى يُصرّح الرواوى عنه باسمه، أو يُعرف اسمه بوروده من طريق آخر مصدر حا فيه باسمه.
- وبسبب رد روايته جهالة عينه؛ لأن من أبهم اسمه جهلت عينه، وجهلت عدالته من باب أولى، فلا تقبل روايته.
- ٣- لو أُبِّهَمَ بلفظ التعديل فهل تُقبل روايته؟ وذلك مثل أن يقول الرواوى عنه: أخبرني الثقة، والخواب: أنه لا تقبل روايته أيضاً على الأصح؛ لأنه قد يكون ثقة عنده غير ثقة عند غيره.
- ٤- هل لحديثه اسم خاص؟ نعم! لحديثه اسم خاص هو "المُبْهَم"، والحديث المبهم هو الحديث الذي فيه راو لم يُصرّح باسمه، قال البيقوني في منظومته:
- وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٌ لَمْ يُسَمِّ

٦- أشهر المصنفات في أسباب الجهالة:

- أ- كثرة نعوت الرواية: صنف فيها الخطيب كتاب "مُؤْضِحُ أَوْهَامِ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ".
- ب- قلة روایة الروای: صنف فيها كتب سميت "كتب الوحدان" أي الكتب المشتملة على من لم يُرَوِ عنه إلا واحد، ومن هذه الكتب "الْوُحْدَانُ" للإمام مسلم.
- ج- عدم التصريح باسم الرواية: وصنف فيه كتب "المُبَهَّمَات" مثل كتاب "الأسماء المبهمة في الأنبياء الْمُحْكَمَة" للخطيب البغدادي، وكتاب "المُسْتَقَادُ مِنْ مُبَهَّمَاتِ الْمُتنِ وَالْإِسْنَادِ" لولي الدين العراقي.

٩- البدعة

١- تعريفها:

- أ- لغة: هي مصدر من "بَدَعَ" بمعنى "أَنْشَأَ" كـ"ابتداع" كما في "القاموس".
- ب- اصطلاحاً: الحديث في الدين بعد الإكمال، أو ما استحدث بعد النبي ﷺ من الأهواء والأعمال.

٢- أنواعها:

البدعة نوعان:

- أ- بدعة مُكَفَّرَة: أي يُكَفِّرُ صاحبها بسيها، لأن يعتقد ما يستلزم الكفر، والمعتمد أن الذي تُرَدُّ روایته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة أو من اعتقاد عكسه.^(١)

- ب- بدعة مُفَسَّقة: أي يُفَسِّقَ صاحبها بسيها، وهو من لا تقتضي بدعه التكبير أصلاً.

البدعة: وهي السبب التاسع من أسباب الطعن في الرواية.

^(١) انظر النخبة وشرحها: ٥٢.

٣- حكم روایة المبتدع:

أ- إن كانت بدعته مُكَفَّرَةً تُرْدُ روایته.

ب- وإن كانت بدعته مُفْسَدَةً فالصحيح الذي عليه الجمهور أن روایته تقبل بشرطين:

١- ألا يكون داعية إلى بدعته.

٢- وألا يروي ما يرُوَّج بدعته.

٤- هل لحديث المبتدع اسم خاص؟

ليس لحديث المبتدع اسم خاص به، وإنما حديثه من نوع المردود كما عرفت، ولا يقبل إلا بشروط التي ذكرت آنفا.

١٠- سوء الحفظ

١- تعريف سيء الحفظ:

هو من لم يُرِجِّحْ جانب إصابته على جانب خطئه.^(١)

٢- أنواعه:

سيء الحفظ نوعان، وهما:

أ- إما أن ينشأ سوء الحفظ معه من أول حياته، ويلازمه في جميع حالاته، ويسمى خبره "الشاذ" على رأي بعض أهل الحديث.

ب- وإما أن يكون سوء الحفظ طارئاً عليه، إما لكتبه أو لذهاب بصره، أو لاحتراف كتبه، فهذا يسمى "المُختَلط".

سوء الحفظ: وهو السبب العاشر من أدلة الطعن في الرواية، وهو آخرها.

^(١) نزهة النظر: ٥٣.

٣- حكم روايته:

- أ- أما الأول: وهو من نشأ على سوء الحفظ، فروايهه مردودة.
- ب- وأما الثاني: أي المُختلط، فالحكم في روايته التفصيل الآتي:
- ١- فما حدث به قبل الاختلاط وتميّز ذلك فمقبول.
 - ٢- وما حدث به بعد الاختلاط فمردود.
 - ٣- وما لم يتميّز أنه حدث به قبل الاختلاط أو بعده ثُوِّقَ فيه حق يتميّز.

الفصل الثالث

خبر الآحاد المشترك بين المقبول والمردود

وفيه مباحثان:

- المبحث الأول: تقسيم الخبر بالنسبة إلى من أُسند إليه.
- المبحث الثاني: أنواع أخرى متفرقة مشتركة بين المقبول والمردود.

المبحث الأول

تقسيم الخبر بالنسبة إلى من أسنده إليه
وفيه أربعة مطالب:

- ١- المطلب الأول: الحديث القدسي
- ٢- المطلب الثاني: الحديث المرفوع
- ٣- المطلب الثالث: الحديث الموقوف
- ٤- المطلب الرابع: الحديث المقطوع

وإليك بحث هذه الأقسام تفصيلاً على التوالي.

المطلب الأول

الحديث القدسي

١ - تعريفه:

أ- لغة: **القُدْسِيُّ** نسبة إلى "القدس" أي الطُّهُور، كما في "القاموس"^(١) أي الحديث المنسوب إلى الذات القدسية، وهو الله سبحانه وتعالى.

ب- اصطلاحاً: هو ما نُقلَ إلينا عن النبي ﷺ مع إسناده إليه إلى ربه عز وجل.^(٢)

٢- الفرق بينه وبين القرآن:

هناك فروق كثيرة أشهرها ما يلي:

أ- أن القرآن لفظه ومعناه عن الله تعالى، والحديث القدسي معناه من الله، ولفظه من عند النبي ﷺ.

ب- أن القرآن يُعبد بتلاوته، والحديث القدسي لا يعبد بتلاوته.

ج- أن القرآن يشترط في ثبوته التواتر، والحديث القدسي لا يشترط في ثبوته التواتر.

٣- عدد الأحاديث القدسية:

والأحاديث القدسية ليست بكثيرة بالنسبة لعدد الأحاديث البورية، وعددها حوالي مائتي حديث.

٤- مثاله:

ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي ذر رض عن النبي ﷺ فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه

قال: يا عبادي! إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظلموا...^(٣)

٥- صيغ روایته:

لراوي الحديث القدسي صيغتان تزوي الحديث بأيهما شاء، وهما:

^(١) ٢٤٨٢. ^(٢) الرسالة المستطرفة: ٨١، وقواعد الحديث: ٦٥. ^(٣) مسلم بشرح النووي كتاب البر والصلة:

٤/١٩٩٤، رقم الحديث: ٥٥ بلفظه.

- أ- قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل.
- ب- أو قال الله تعالى فيما رواه عنه رسوله ﷺ.
- ٦- أشهر المصنفات فيه:

"الإنجفات السنية بالأحاديث القدسية" لعبدالرؤوف المناوي، جمّع فيه ٢٧ حديثاً.

المطلب الثاني

المرفوع

١- تعريفه:

أ- لغة: اسم مفعول من فعل "رفع" ضد "وضع" كأنه سُمي بذلك؛ لِنَسْبَتِه إلى صاحب المقام الرفيع، وهو النبي ﷺ.

ب- اصطلاحاً: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.^(١)

٢- شرح التعريف:

أي هو ما نسب أو ما أُثبت إلى النبي ﷺ، سواء كان هذا المضاف قولاً للنبي ﷺ أو فعلًا أو تقريراً أو صفة، سواء كان المُضيّفُ هو الصحابي أو من دونه، متصلًا كان الإسناد أو منقطعاً، فيدخل في المرفوع الموصول والمسل وللتصل والمنقطع، هذا هو المشهور في حقيقته، وهناك أقوال أخرى في حقيقته وتعريفه.

٣- أنواعه:

يبين من التعريف أن أنواع المرفوع أربعة، وهي:

أ- المرفوع القولي.

ب- المرفوع الفعلي.

^(١) علوم الحديث، معرفة المرفوع: ٤٥ بتحوّه.

- ج- المرفوع التقريري.
- د- المرفوع الوصفي.
- ٤ - أمثلة:

- أ- مثال المرفوع القولي: أن يقول الصحابي أو غيره: "قال رسول الله ﷺ كذا ...".
- ب- مثال المرفوع الفعلي: أن يقول الصحابي أو غيره: " فعل رسول الله ﷺ كذا ...".
- ج- مثال المرفوع التقريري: أن يقول الصحابي أو غيره: " فعل بحضور النبي ﷺ كذا" ولا يروي إنكاره لذلك الفعل.
- د- مثال المرفوع الوصفي: أن يقول الصحابي أو غيره: "كان رسول الله ﷺ أحسن الناس خلقاً".

المطلب الثالث

الموقف

١ - تعريفه:

- أ- لغة: اسم مفعول من "الوقف"، كان الراوي وقف بالحديث عند الصحابي، ولم يتبع سرد باقي سلسلة الإسناد.

ب- اصطلاحاً: هو ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير.^(١)

٢ - شرح التعريف:

أي هو ما نسب أو أُسند إلى صحابي أو جمّع من الصحابة، سواء كان هذا المنسوب إليهم قوله أو فعله أو تقريراً، وسواء كان السنّد إليهم متصلاً أو منقطعاً.

^(١) انظر علوم الحديث، معرفة الموقف: ٤٦.

٣- أمثلة:

أ- مثال الموقوف القولي: قول الرواية: قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: حدثنا الناس بما

يعرفون، أتخبون أن يُكذَّبَ اللهُ ورسوله^(١).

ب- مثال الموقوف الفعلي قول البخاري: "وَأَمَّا ابْنُ عَبَاسٍ فَكَانَ وَهُوَ مُتَبِّعٌ".^(٢)

ج- مثال الموقوف التقريري: قول بعض التابعين: فعلت كذا أمام أحد الصحابة، ولم يُذكر علىَّ.

٤- استعمال آخر له:

يستعمل اسم الموقوف فيما جاء عن غير الصحابة لكن مقيداً، فيقال مثلاً: هذا حديث وقفه فلان على الزهرى أو على عطاء ونحو ذلك.

٥- اصطلاح فقهاء خراسان:

يسعني فقهاء خراسان:

أ- المرفوع: خبراً.

ب- والموقوف: أثراً.

أما المحدثون فيسمون كل ذلك "أثراً"؛ لأنَّه مأخوذ من "أَثَرْتُ الشَّيْءَ" أي رويته.

٦- فروع تتعلق بالمرفوع حكمها:

هناك صور من الموقوف في ألفاظها وشكلها، لكن المدقق في حقيقتها يرى أنها بمعنى الحديث المرفوع، لذا أطلق عليها العلماء اسم "المرفوع حكماً" أي أنها من الموقوف لفظاً المرفوع حكماً.

ومن هذه الصور:

الزهرى إلخ: الزهرى وعطاء كلابها من التابعين.

^(١) رواه البخاري، كتاب العلم: ٢٢٥/١، رقم الحديث: ٤٩ بلفظه. ^(٢) رواه البخاري، كتاب التيمم، باب

الصعيد الطيب وضوء المسلم: ٤٤٦/١.

- أ- أن يقول الصحابي - الذي لم يُعرف بالأئحة عن أهل الكتاب - قوله لا مجال لاجتهاد فيه، ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب مثل:

 - ١- الإعبار عن الأمور الماضية، كجاء الخلق.
 - ٢- أو الإعبار عن الأمور الآتية، كالملاحم والفنن وأحوال يوم القيمة.
 - ٣- أو الإعبار عمّا يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص، كقوله: من فعل كذا فله من أجر كذا.

ب- أو يفعل الصحابي ما لا مجال للاجتهاد فيه: كصلة علي رض صلة الكسوف في كل ركعة أكثر من ركوعين.

ج- أو يخبر الصحابي أئمّة كانوا يقولون أو يفعلون كذا، أو لا يرون أساساً بذلك.

 - ١- فإن أضافه إلى زمن النبي ﷺ، فالصحيح أنه مرفوع، كقول جابر: كنا نَعْزِلُ على عهد رسول الله ﷺ.^(١)
 - ٢- وإن لم يُضفه إلى زمنه فهو موقف عند الجمهور، كقول جابر: كنا إذا صعدنا كبرنا، وإذا نزلنا سبحنا.^(٢)

د- أو يقول الصحابي: أمّرنا بذلك أو نهينا عن كذا أو من السنة كذا، مثل قول بعض الصحابة: أمرَ بلال أن يُشفع الأذان، ونُوّرِ الإقامة،^(٣) ونقول أم عطية: نهينا عن اتباع الجناز، ولم يُعَزِّم علينا،^(٤) وكقول أبي قلابة عن أنس رض: من السنة إذا ترور اليَكْر على الشَّيْب أقام عندها سبعاً.^(٥)

^(١) البخاري، كتاب النكاح، رقم الحديث: ٥٢٠٧، ورواه مسلم، كتاب النكاح، رقم الحديث: ١٣٧.

^(٢) السخاري، كتاب الجهاد، رقم الحديث: ٢٩٩٣ بلفظه. ^(٣) البخاري، كتاب الأذان، رقم الحديث: ٧٠٧.

^(٤) كلام العزى في المأثور، كتاب العذاب، المكتبة العلوية، ط ١٢، ج ٣، ص ٢٧٨.

^{٢)} الماء الكافى لشرب الماء فى العصائر والمشروبات.

- ٥- أو يقول الراوي في الحديث عند ذكر الصحافي بعض هذه الكلمات الأربع، وهي: يَرْفَعُهُ أو يَنْمِيهُ أو يَلْتَلِعُ بِهِ أو رِوَايَةً، كحديث الأعرج عن أبي هريرة رواية: لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما صِغارَ الأعْيُنِ.^(١)
- ٦- أو يفسر الصحافي تفسيرا له تعلق بسبب نزول آية كقول جابر: كانت اليهود يقولون: من أتى امرأته من دبرها في قُبْلِها جاء الولد أحْوَلَ، فأنزل الله تعالى: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِتَّمُوهُ﴾ (البقرة: ٢٢٣).^(٢)
- ٧- هل يحتاج بالملحوظ؟
- الملحوظ - كما عرفت - قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً، لكن حتى لو ثبتت صحته فهل يحتاج به؟ والخواب عن ذلك: أن الأصل في الموقف عدم وجوب العمل به؛ لأنه أقوال وأفعال لصحابة، لكنها إن ثبتت فإنها تقوي بعض الأحاديث الضعيفة كما مر في المرسل؛ لأن حال الصحابة كان هو العمل بالسنة، وهذا إذا لم يكن له حكم المرووع، أما إذا كان من الذي له حكم المرووع فهو حجة يجب العمل به كالمرووع.

المطلب الرابع

١- تعريفه:

- أ- لغة: اسم مفعول من "قطعَ ضدَ وَصَلَ".
- ب- اصطلاحاً: هو ما أضيف إلى التابعي أو من دونه من قول أو فعل.^(٣)

التابعي: هو من لقي الصحافي مسلماً، ومات على الإسلام، وقد مر.

^(١) البخاري، كتاب الجهاد، رقم الحديث: ٢٩٢٩. ^(٢) رواه مسلم، كتاب النكاح، رقم الحديث: ١١٧. ^(٣) معناه. ^(٤) انظر النسبة: ٥٩.

٢- شرح التعريف:

أي هو ما نُسبَ أو أُسندَ إلى التابعي أو تابع التابعي فمن دونه من قول أو فعل، والمقطوع غير المنقطع، لأن المقطوع من صفات المتن، والمنقطع من صفات الإسناد، أي أن الحديث المقطوع من كلام التابعي فمن دونه، وقد يكون السند متصلاً إلى ذلك التابعي، على حين أن المنقطع يعني أن إسناد ذلك الحديث غير متصل، ولا تعلق له بالمتن.

٣- أمثلة:

أ- مثال المقطوع القولي: قول الحسن البصري في الصلاة خلف المبتدع: صَلَّ وعليه بدعنته.^(١)

ب- مثال المقطوع الفعلي: قول إبراهيم بن محمد بن المُتَشَّر: كان مسروق يُرْجِي
الستَّرَ بينه وبين أهله، ويقبل على صلاته وَيُحَلِّمُهُمْ وَدُنِيَاهُمْ.^(٢)

٤- حكم الاحتجاج به:

المقطوع لا يحتاج به في شيء من الأحكام الشرعية، أي ولو صحت نسبة لقائله؛ لأنه كلام أحد المسلمين أو فعله، لكن إن كانت هناك قرينة تدل على رفعه، كقول بعض الرواة عند ذكر التابعي: "يرفعه" مثلاً، فيعدُّ عندئذ له حكم المرفوع المرسل.

٥- إطلاقه على المنقطع:

أطلق بعض الحدثين كالشافعى والطبرانى لفظ "المقطوع"، وأرادوا به "المنقطع" أي الذى لم يتصل بإسناده، وهو اصطلاح غير مشهور.

وقد يُعَتَّدُ للشافعى بأنه قال ذلك قبل استقرار الاصطلاح، أما الطبرانى فإطلاقه ذلك يعد تحوزًا عن الاصطلاح.

^(١) رواه البخارى، كتاب الأذان، باب إماممة المفتون والمبتدع: ٢/١٨٨. ^(٢) رواه أبو نعيم في "حلية الأولياء": ٢/٩٦.

٦- من مَظنَّات الموقوف والمقطوع:

- أ- مصنف ابن أبي شيبة.
- ب- مصنف عبدالرzaق.
- ج- تفاسير ابن حجر وابن أبي حاتم وابن المنذر.

المبحث الثاني

أنواع أخرى مشتركة بين المقبول والمردود
وفيه أربعة مطالبات، وهي:

- ١- المطلب الأول: المسند
- ٢- المطلب الثاني: المتصل
- ٣- المطلب الثالث: زيادات الثقات
- ٤- المطلب الرابع: الاعتبار والتابع والشاهد

المطلب الأول

المُسند

١ - تعريفه:

أ- لغة: اسم مفعول من "أَسْنَدَ" بمعنى أضاف، أو نسب.

ب- اصطلاحا: ما اتصل سنته مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

ـ ٢ - مثاله:

ما أخرجه البخاري قال: حدثنا عبد الله بن يوسف عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن

أبي هريرة رضي الله عنه قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعا. ^(١)

فهذا حديث اتصل سنته من أوله إلى منتهاه، وهو مرفوع إلى النبي ﷺ.

المطلب الثاني

المُتَّصِّل

١ - تعريفه:

أ- لغة: اسم فاعل من "اتَّصلَ" ضده "انْقَطَعَ" ، ويسمى هذا النوع بـ"الموصول" أيضا.

ب- اصطلاحا: ما اتصل سنته مرفوعاً كان أو موقعاً على ما كان. ^(٢)

ما اتصل: هذا التعريف هو الذي قطع به الحاكم، وحزم به ابن حجر في "النخبة": ٥٩، وهناك تعاريفات أخرى للمسند.

^(١) رواه البخاري، كتاب الوضوء: ١/٢٧٤، رقم الحديث: ١٧٢ بلطفه. ^(٢) التقرير مع التدريب، نوع المتصّل: ١/١٨٣.

٢ - مثاله:

أ- مثال المتصل المرفوع: مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن

رسول الله ﷺ أنه قال: كذا

ب- مثال المتصل الموقوف: "مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه قال: كذا ...".

٣- هل يسمى قول التابعي متصلة؟

قال العراقي: وأما أقوال التابعين إذا اتصلت الأسانيد إليهم فلا يسمونها متصلة في حالة الإطلاق، أما مع التقييد فحائز وواقع في كلامهم، كقولهم: هذا متصل إلى سعيد بن المسيب، أو إلى الزهري، أو إلى مالك ونحو ذلك، قيل: والنكتة في ذلك أنها تسمى "مقاطيع"، فإذا لفظ المتصل عليها كالوصف لشيء واحد ينتضدين لغة.

المطلب الثالث

زيادات الثقات

١- المراد بزيادات الثقات:

الزيادات جمع زيادة، والثقة جمع ثقة، والثقة هو العدل الضابط، والمراد بزيادة الثقة ما نراه زائداً من الأنفاظ في رواية بعض الثقات لحديث ما عما رواه الثقات الآخرون لذلك الحديث.

٢- أشهر من اعني بها:

هذه الزيادات من بعض الثقات في بعض الأحاديث لفت أنظار بعض العلماء، فتبعوها واعتنوا بجمعها ومعرفتها، ومن اشهر بذلك هؤلاء الأئمة، وهم:

أ- أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النسابوري.

ب- أبو نعيم الجرجاني.

ج- أبو الوليد حسان بن محمد القرشي.

٣- مكان وقوعها:

تقع الزيادة في المتن كما تقع في السند:

أ- في المتن: بزيادة كلمة أو جملة.

ب- في الإسناد: برفع موقوف أو وصل مرسل.

٤- حكم الزيادة في المتن:

أما الزيادة في المتن فقد اختلف العلماء في حكمها على أقوال:

أ- فمنهم من قبلها مطلقاً.

ب- ومنهم من ردتها مطلقاً.

ج- ومنهم من رد الزيادة من راوي الحديث الذي رواه أولاً بغير زيادة، وقبلها من

غيره.^(١)

وقد قسم ابن الصلاح الزيادة بحسب قبولها وردتها إلى ثلاثة أقسام، وهو تقسيم حسن، وافقه

عليه النووي وغيره، وهذا التقسيم هو:

أ- زيادة ليس فيها منافاة لما رواه الثقات أو الأوثق، فهذه حكمها القبول؛ لأنها

كحديث تفرد برواية جملته ثقة من الثقات.

ب- زيادة منافية لما رواه الثقات أو الأوثق، فهذه حكمها الرد، كما سبق في "الشاذ".

ج- زيادة فيها نوع منافاة لما رواه الثقات أو الأوثق، وتتحضر هذه المنافاة في أمرتين.

١- تقييد المطلق.

٢- تخصيص العام.

^(١) انظر علوم الحديث: ٧٧، والكتفافية: ٤٢٤ وما بعدها.

وهذا القسم سكت عن حكمه ابن الصلاح، وقال عنه النووي: "والصحيح قبول هذا الأخير".^(١)

٥- أمثلة للزيادة في المتن:

أ- مثال للزيادة التي ليس فيها منافاة:

ما رواه مسلم^(٢) من طريق علي بن مسْهِر عن الأعمش عن أبي رَزِين وأبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه من زيادة كلمة "فَلَيْرِقُه" في حديث ولوغ الكلب، ولم يذكرها سائر الحفاظ من أصحاب الأعمش، وإنما رواه هكذا: إذا ولغ الكلب في إماء أحدكم فليغسله سبع مرات فتكون هذه الزيادة كخبر تفرد به علي بن مسْهِر، وهو ثقة، فنقبل تلك الزيادة.

ب- زيادة "يوم عرفة" في حديث: يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عِدْنَا أهل الإسلام وهي أيام أكل وشرب، فإن الحديث من جميع طرقه بدونها، وإنما جاء بها موسى بن علي بن رياح عن أبيه عن عقبة بن عامر، والحديث أخرجه الترمذى وأبو داود وغيرهما.

ج- مثال للزيادة التي فيها نوع منافاة:

ما رواه مسلم من طريق أبي مالك الأشعري عن رِبِيعي عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: ... وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً، وجعلت تربتها لنا طهوراً فقد تفرد أبو مالك الأشعري بزيادة "ترتبها"، ولم يذكرها غيره من الرواية، وإنما رووا الحديث هكذا: وجعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً.^(٣)

^(١) انظر التقرير مع التدريب: ٢٤٧/١، هذا ومنذهب الشافعى ومالك: قبول هذا النوع من الزيادة، ومنذهب الخنفية: رد. ^(٢) انظر روايات الحديث في " صحيح مسلم " بشرح النووي: ١٨٢/٣ وما بعدها.

^(٣) صحيح مسلم بشرح النووي: ٤/٥ وما بعدها.

٦- حكم الزيادة في الإسناد:

أما الزيادة في الإسناد فتتصبّـ هنا على مسأليتين رئيسيتين يكثر وقوعهما، وهما تعارض الوصل مع الإرسال، وتعارض الرفع مع الوقف، أما باقي صور الزيادة في الإسناد فقد أفرد العلماء لها أبحاثاً خاصة مثل "الزيـد في متصل الأسـانـيد".

هذا وقد اختلف العلماء في قبول الزيادة وردها على أربعة أقوال، وهي:

- أ- الحكم لمن وصله أو رفعه - أي قبول الزيادة - وهو قول جمهور الفقهاء والأصوليين.^(١)
- ب- الحكم لمن أرسله أو وفقه - أي ردُّ الزيادة - وهو قول أكثر أصحاب الحديث.
- ج- الحكم للأكثر، وهو قول بعض أصحاب الحديث.
- د- الحكم للأحفظ، وهو قول بعض أصحاب الحديث.

ومثاله حديث: لا نكاح إلا بولي فقد رواه يونس بن أبي إسحاق السَّبِيعي، وابنه إسرائيل وقيس بن الربع عن أبي إسحاق مسندًا متصلًا، ورواه سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج عن أبي إسحاق مرسلًا.^(٢)

المطلب الرابع

الاعتبار والمُتابع والشاهد

١- تعريف كل منها:

أ- الاعتبار:

١- لغة: مصدر "اعتبر" بمعنى الاعتبار، النظر في الأمور؛ ليعرف بها شيء آخر من جنسها.

^(١) قال الخطيب: هذا القول هو الصحيح عندنا، الكفاية: ٤١١.

^(٢) انظر المثال واختلاف الرواية في إرساله، ووصله في الكفاية: ٤٠٩ وما بعدها.

- اصطلاحاً: هو تبع طرق حديث انفرد بروايته راوٍ، ليعرف هل شاركه في روایته غيره أو لا.

بـ- المُتَابِع (ويسمي التابع):

١- لغة: هو اسم فاعل من "تَابَعَ" معنى وافق.

- اصطلاحاً: هو الحديث الذي يشارك فيه رواه رواة الحديث الفرد لفظاً ومعنى أو معنى فقط، مع الاتخاد في الصحابي.

جـ- الشاهد:

١- لغة: اسم فاعل من "الشهادة"، وسمى بذلك؛ لأنّه يشهد أن للحديث الفرد أصلًا، ويقويه، كما يقوى الشاهد قول المدعى ويدعمّه.

- اصطلاحاً: هو الحديث الذي يشارك فيه رواه رواة الحديث الفرد لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، مع الاختلاف في الصحابي.

٢- الاعتبار ليس قسماً للتابع والشاهد:

رما يتوهم شخص أن الاعتبار قسم للتابع والشاهد، لكن الأمر ليس كذلك، وإنما الاعتبار هو هيئة التوصل إليهما، أي هو طريقة البحث والتفيش عن التابع والشاهد.

٣- اصطلاح آخر للتابع والشاهد:

ما ذُكر من تعريف التابع والشاهد هو الذي عليه الأكثر ، وهو المشهور ، لكن هناك تعريف آخر لهما، وهو:

أـ- التابع: أن تحصل المشاركة لرواية الحديث الفرد باللفظ، سواء اتحد الصحابي أو اختلف.

بـ- الشاهد: أن تحصل المشاركة لرواية الحديث الفرد بالمعنى، سواء اتحد الصحابي أو اختلف، هذا وقد يطلق اسم أحدهما على الآخر، فيطلق اسم التابع على الشاهد

كما يطلق اسم الشاهد على التابع، والأمر سهل كما قال الحافظ ابن حجر^(١) لأن الهدف منهما واحد، وهو تقوية الحديث بالعثور على رواية أخرى للحديث.

٤ - المتابعة:

أ - تعريفها:

١ - لغة: مصدر "تابع" بمعنى "واقف"، فالمتابعة إذن الموافقة.

٢ - اصطلاحاً: أن يشارك الرواوى غيره في رواية الحديث.

ب - أنواعها: والمتابعة نوعان:

١ - متابعة تامة: وهي أن تحصل المشاركة للرواوى من أول الإسناد.

٢ - متابعة قاصرة: وهي أن تحصل المشاركة للرواوى في أثناء الإسناد.

٥ - أمثلة:

سأذكر مثلاً واحداً مثلّـ به الحافظ ابن حجر^(٢) فيه المتابعة التامة والمتابعة القاصرة والشاهد، وهو: ما رواه الشافعـي في "الأم"، عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا المـلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غمّ عليكم فأكمـلوا العـدة ثلاثـين.

فهـذا الحديث ظـن قـوم أنـ الشافـعـي تـفردـ بهـ عنـ مـالـكـ فـعـدـوهـ فيـ "غـرـائـبـهـ"؛ لأنـ أـصـحـابـ مـالـكـ روـوهـ عـنـ هـذـاـ الإـسـنـادـ بـلـفـظـ: إـنـ غـمـ عـلـيـكـمـ فـاقـدـرـواـ لـهـ، لـكـ بـعـدـ الـاعـتـبارـ وـجـدـنـاـ لـلـشـافـعـيـ مـتـابـعـةـ تـامـةـ وـمـتـابـعـةـ قـاسـرـةـ وـشـاهـداـ.

أـ أـمـاـ الـمـتـابـعـةـ التـامـةـ فـمـاـ رـوـاهـ الـبـخارـيـ عـنـ عـبـدـ اللـهـ بـنـ مـسـلـمـةـ الـقـعـنـيـ عـنـ مـالـكـ بـالـإـسـنـادـ نـفـسـهـ، وـفـيهـ: إـنـ غـمـ عـلـيـكـمـ فـأـكـمـلـواـ العـدـةـ ثـلـاثـينـ.

^(١) في شرح النخبة: ٣٨. ^(٢) في شرح النخبة: ٣٧.

- بـ - وأما المتابعة القاصرة: فما رواه ابن خزيمة من طريق عاصم بن محمد عن أبيه محمد ابن زيد عن جده عبد الله بن عمر بلفظ: فكملوا ثلاثة.
- جـ - وأما الشاهد: فما رواه النسائي من روایة محمد بن حنین عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال، وفيه: فإن غم عليكم فأكملو العدة ثلاثة.

الباب الثاني

صفة من تُقبل روایته وما يتعلّق بذلك من الجرح والتعديل
وفيه ثلاثة فصول

- الفصل الأول: في الراوي وشروط قبوله.
- الفصل الثاني: فكرة عامة عن كتب الجرح والتعديل.
- الفصل الثالث: مراتب الجرح والتعديل.

الفصل الأول

في الراوي وشروط قبوله

١ - مقدمة تمهيدية:

بما أن حديث رسول الله ﷺ يصلنا عن طريق الروا، فهم الركيزة الأولى في معرفة صحة الحديث أو عدم صحته؛ لذلك اهتم علماء الحديث بالروا، وشرطوا لقبول روايتيهم شروطاً دقيقة محكمة تدل على بعد نظرهم وسداد تفكيرهم وجودة طريقتهم.

وهذه الشروط التي اشترطوها في الراوي، والشروط الأخرى التي اشترطوها لقبول الحديث والأحاديث، لم تتوصل إليها أى ملة من الملل حتى في هذا العصر الذي يصفه أصحابه بالمنهجية والدقة، فإنه لم يشترطوا في نقلة الأخبار الشروط التي اشترطتها علماء المصطلح في الراوي، بل ولا أقل منها، فكثير من الأخبار التي تتناقلها وكالات الأنباء الرسمية لا يوثق بها ولا يرکن إلى صدقها، وذلك بسبب روايتها المجهولين، وما آفة الأخبار إلا روايتها، وكثيراً ما يظهر عدم صحة تلك الأخبار بعد قليل.

٢ - شروط قبول الراوي:

أجمع الجماهير من أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط في الراوي شرطان أساسيان، هما:

أ- العدالة: ويعنون بما أن يكون الراوي مسلماً بالغاً عاقلاً سليماً من أسباب الفسق، سليماً من خوارم المروءة.

ب- الضبط: ويعنون به أن يكون الراوي غير مخالف للثقات، ولا سيء الحفظ، ولا فاحش الغلط، ولا مغفل، ولا كثير الأوهام.

٣ - بم تثبت العدالة؟

تثبت العدالة بأحد أمرين:

أ- إما بتنصيص معدّلين عليها أي أن ينص علماء التعديل أو واحد منهم عليها.

بـ- وإنما بالاستضافة والشهرة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم، وشاع الثناء عليه كفى، ولا يحتاج بعد ذلك إلى مُعَدَّل ينص عليها، وذلك مثل الأئمة المشهورين كالأئمة الأربع والسفيانين والأوزاعي وغيرهم.

٤- مذهب الحافظ ابن عبد البر في ثبوت العدالة:

رأى ابن عبد البر أن كل حامل علم معروف العناية به محمول أمره على العدالة حتى يتبيّن جرمه، واحتاج بمحديث: يحملُ هذا العلم من كل خَلْفِ عَدُولَه، ينفون عنه تحريف الغالين، واتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين،^(١) وقوله هذا غير مرضي عند العلماء؛ لأن الحديث لم يصح، وعلى فرض صحته فإن معناه: ليتحمل هذا العلم من كل خَلْفِ عَدُولَه بدليل أنه يوجد من يحمل هذا العلم وهو غير عدل.

٥- كيف يُعرَف ضبط الراوي؟

يعرف ضبط الراوي بموافقته الثقات المتقيين في الرواية، فإن وافقهم في روايتهم غالباً فهو ضابط، ولا تضر مخالفته النادرة لهم، فإن كثرت مخالفته لهم احتل ضبطه، ولم يُحتاجَ به.

٦- هل يُقبل الجرح والتعديل من غير بيان سببه؟

أـ- أما التعديل فيقبل من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور؛ لأن أسبابه كثيرة يصعب حصرها؛ إذ يحتاج المُعَدَّل أن يقول مثلاً: لم يفعل كذلك، لم يرتكب كذلك، أو يقول: هو يفعل كذلك، وي فعل كذلك وهكذا...

بـ- أما الجرح فلا يقبل إلا مفسراً؛ لأنه لا يصعب ذكره، ولأن الناس يختلفون في أسباب الجرح، فقد يجرح أحدهم بما ليس بخارج، قال ابن الصلاح: وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله، وذكر الخطيب الحافظ أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده

^(١) رواه ابن عدي في "الكامل" وغيره، وقال العراقي: له طرق، كلها ضعيفة لا يثبت منها شيء، وقد حسنه بعض العلماء؛ لكنه طرق، وانظر التفاصيل في التدريب: ٣٠٢/١.

مثل: البخاري ومسلم وغيرهما، ولذلك احتاج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم، كعكرمة وعمرو بن مرزوق، واحتاج مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود، وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه.^(١)

٧- هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد؟

- أ- الصحيح أنه يثبت الجرح والتعديل بقول واحد.
- ب- وقيل: لا بد من اثنين، وهذا القول غير معتمد.

٨- اجتماع الجرح والتعديل في راو واحد:

إذا اجتمع في راو الجرح والتعديل:

- أ- فالمعتمد أنه يقدم الجرح إذا كان مفسراً.
- ب- وقيل: إن زاد عدد المُعَدِّلين على عدد الجارحين قُلْمَ التعديل، وهو قول ضعيف غير معتمد.

٩- حكم روایة العدل عن شخص:

- أ- روایة العدل عن شخص لا تعد تعديلا له عند الأكثرين، وهو الصحيح، وقيل: هو تعديل.

- ب- وعمل العالم وفیہا على وفق حديث ليس حكما بصحته، وليس مخالفته له قدحا في صحته ولا في روايته، وقيل: بل هو حكم بصحته، وصححه الآمدي وغيره من الأصوليين، وفي المسألة كلام طويل.

١٠- حكم روایة التائب من الفسق:

- أ- تقبل روایة التائب من الفسق.

^(١) علوم الحديث: ٩٦ باختصار يسير.

بـ- ولا تقبل رواية النايب من الكذب في حديث رسول الله ﷺ، وذلك زجرا له ولغيره.

١١ - حكم رواية من أخذ على التحديد أجرًا:

أـ- لا تقبل عند البعض، كأحمد وإسحاق وأبي حاتم.

بـ- وتقبل عند البعض الآخر، كأبي نعيم الفضل بن دكين.

جـ- وأفقي أبو إسحاق الشيرازي لم يمتنع عليه الكسب لعياله بسبب التحديد بجواز أخذ الأجر.

١٢ - حكم رواية من عُرف بالتساهل أو بقبول التلقين أو كثرة السهو:

أـ- لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماعه أو إسماعه، كمن لا يالي بالنوم وقت السماع، أو يحدث من أصل غير مقابل.

بـ- ولا تقبل رواية من عرف بقبول التلقين في الحديث، بأن يُلْقَنَ الشيء، فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه.

جـ- ولا تقبل رواية من عُرف بكثرة السهو في روايته.

١٣ - حكم رواية من حَدَثَ وَنَسِيَّ:

أـ- تعريف من حدث ونبي: هو أن لا يَذَكُرُ الشيخ رواية ما حدث به تلميذه عنه.

بـ- حكم روايته:

١- الرد: إن نفاه نفيا حازما، بأن قال: ما روئتُ، أو هو يكذب علىي، ونحو ذلك.

٢- القبول: إن تردد في نفيه، كان يقول: لا أعرفه، أو لا أذكره، ونحو ذلك.

جـ- هل يعتبر رد الحديث قادحا في واحد منهما؟ لا يعتبر رد الحديث قادحا في واحد منهما؛ لأنه ليس أحدهما أولى بالطعن من الآخر.

دـ- مثاله: ما رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه من رواية ربيعة بن أبي عبد الرحمن

عن سُهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد، قال عبد العزير بن محمد الراوأردي: حدثني به ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل: فلقيت سُهيلا فسألته عنه، فلم يعرفه، فقلت: حدثني ربيعة عنك بكتاب، فصار سهيل بعد ذلك يقول: حدثني عبد العزير عن ربيعة عني: أني حدثته عن أبي هريرة عليه مرفوعاً بكتاباً...

٥- أشهر المصنفات فيه: كتاب "أخبار من حَدَثَ وَنَسِيَ" للخطيب البغدادي.

الفصل الثاني

فكرة عامة عن كتب الجرح والتعديل

بما أن الحكم على الحديث صحة وضعفاً مبني على أمور: منها: عدالة الرواية وضبطهم، أو الطعن في عدالتهم وضبطهم، لذلك قام العلماء بتصنيف الكتب التي فيها بيان عدالة الرواية وضبطهم منقوله عن الأئمة المُعَدِّلين المؤثرين، وهذا ما يسمى بـ"التعديل"، كما يبنوا في تلك الكتب الطعون الموجهة إلى عدالة بعض الرواية أو إلى ضبطهم وحفظهم كذلك منقوله عن الأئمة غير المتعصبين، وهذا ما يسمى بـ"الجرح"، ومن هنا أطلق على تلك الكتب "كتب الجرح والتعديل".

وهذه الكتب كثيرة ومتنوعة، فمنها: المُفرَّدة لبيان الرواية الثقات، ومنها: المفردة لبيان الضعفاء والمخروجين، ومنها: كتب لبيان الرواية الثقات والضعفاء، ومن جهة أخرى فإن بعض هذه الكتب عام لذكر رواية الحديث بغض النظر عن رجال كتاب أو كتب خاصة من كتب الحديث، ومنها: ما هو خاص بترجمات رواة كتاب خاص أو كتب معينة من كتب الحديث.

هذا ويعتبر عمل علماء الجرح والتعديل في تصنيف هذه الكتب عملاً رائعاً مهماً جباراً إذ قاموا بمسح دقيق لترجمات جميع رواية الحديث، وبيان الجرح أو التعديل الموجه إليهم أولاً، ثم بيان من أحذوا عنه ومن أخذ منهم، وأين رحلوا، ومتى التقوا ببعض الشيوخ، وما إلى ذلك من تحديد زمنهم الذي عاشوا فيه

بشكل لم يُسبّقوا إليه، بل ولم تصل الأمم المتحضرة في هذا العصر إلى قريب مما صنفه علماء الحديث من وضع هذه الموسوعات الضخمة في تراجم الرجال ورواية الحديث، فحافظوا على مدى الأيام

التعريف الكامل برواية الحديث ونَقَائِه فجزاهم الله عنا خيراً، وإليك بعض الأسماء لهذه الكتب:

- ١- "التاريخ الكبير" للبخاري، وهو عام للرواية الثقات والضعفاء.
- ٢- "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم، كذلك هو عام للرواية الثقات والضعفاء، ويشبه الكتاب الذي قبله.
- ٣- "الثقات" لابن جِبَان، كتاب خاص بالثقات.
- ٤- "الكامل في الضعفاء" لابن عدي، وهو خاص بترجمة الضعفاء كما هو ظاهر من اسمه.
- ٥- "الكمال في أسماء الرجال" لعبد الغني المقدسي، كتاب عام في الثقات والضعفاء إلا أنه خاص برجال الكتب الستة.
- ٦- "ميزان الاعتدال" للذهبي، كتاب خاص بالضعفاء والمتروكين (أي كل من جُرح وإن لم يُقبل الجَرْحُ فيه).
- ٧- "هذيب التهذيب" للحافظ ابن حجر، يتعير من هذيبات ومحضرات كتاب "الكمال في أسماء الرجال".
- ٨- "تقريب التهذيب" للحافظ ابن حجر، وهو اختصار لكتاب "هذيب التهذيب" للمؤلف نفسه.

الفصل الثالث

مراتب الجرح والتعديل

لقد قسم ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه "الجرح والتعديل" كُلّاً من مراتب الجرح والتعديل إلى أربع مراتب، وبين حكم كل مرتبة منها، ثم زاد العلماء على كل من مراتب الجرح والتعديل مرتبتين، فصارت كل من مراتب الجرح والتعديل ستة، وإليك هذه المراتب مع ألفاظها:

١ - مراتب التعديل وألفاظها:

أ- ما دلَّ على المبالغة في التوثيق أو كان على وزن **أَعْفَلَ**، وهي أرفعها مثل: فلان إليه **المنتهى في الثبات**، أو فلان **أثبت الناس**.

ب- ثم ما تأكَّد بصفة أو صفتين من صفات التوثيق، كـ **ثقة ثقة، أو ثقة ثبت**.

ج- ثم ما عُبِرَ عنه بصفة دالة على التوثيق من غير توكيده، كـ **ثقة، أو حُجَّة**.

د- ثم ما دل على التعديل من دون إشعار بالضبط، كـ **صدوق، أو محله الصدق، أو لا يأس به عند غير ابن معين؛ فإن "لا يأس به" إذا قالها ابن معين في الرواية، فهو عنده ثقة**.

ه- ثم ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التحرير مثل: فلان شيخ، أو روى عنه الناس.

و- ثم ما أشَّعر بالقرب من التحرير مثل: فلان صالح الحديث، أو يُكتب حديثه.

٢ - حكم هذه المراتب:

أ- أما المراتب الثلاث الأولى **تحتاج بأهلها**، وإن كان بعضهم أقوى من بعض.

ب- وأما المرتبة الرابعة والخامسة فلا يحتاج بأهلهما، ولكن يُكتب حديثهم ويُعتبر، وإن

ويختبر: أي يختبر ضبطهم بعرض حديثهم على أحاديث الثقات الضابطين، فإن وافقهم احتاج بحديثهم وإلا فلا، فظهور من ذلك أن من قيل فيه: "صدوق" من الرواة لا يحتاج بحديثه قبل الاختبار، وقد أخطأوا من ظن أن من قيل =

كان أهل المرتبة الخامسة دون أهل المرتبة الرابعة.

جـ - وأما أهل المرتبة السادسة فلا يصح بأهلها، ولكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط دون الاختبار، وذلك لظهور أمرهم في عدم الضبط.

٣- مراتب الجرح وألفاظها:

أـ - ما دل على التلتين - وهي أسهلها في الجرح - مثل: فلان ^{لَيْكُنْ} الحديث، أو فيه مقال.

بـ - ثم ما صرّح بعدم الاحتياج به وشبهه، مثل: فلان لا يحتاج به، أو ضعيف، أو له مناكير.

جـ - ثم ما صرّح بعدم كتابة حديثه ونحوه، مثل: فلان لا يكتب حديثه، أو لا تحمل الرواية عنه، أو ضعيف جداً، أو ^{وَاوِيْمَرَّة}.

دـ - ثم ما فيه اهان بالكذب ونحوه، مثل: فلان متهم بالكذب، أو متهم بالوضع، أو يسرق الحديث، أو ساقط، أو متزوك، أو ليس بثقة.

هـ - ثم ما دل على وصفه بالكذب ونحوه، مثل: كذاب، أو دحال، أو وضع، أو يكذب، أو يضع.

وـ - ثم ما دل على المبالغة في الكذب - وهي أسوأها - مثل: فلان أكذب الناس، أو إليه المتهى في الكذب، أو هو ركن الكذب.

٤- حكم هذه المراتب:

أـ - أما أهل المرتبتين الأولىين فإنه لا يُحتاج بحديثهم طبعاً، ولكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط وإن كان أهل المرتبة الثانية دون أهل المرتبة الأولى.

بـ - وأما أهل المراتب الأربع الأخيرة فلا يُحتاج بحديثهم، ولا يكتب، ولا يعتبر به.

- فيه: "صَدُوق" فحديثه حسن؛ لأن الحسن يتحقق به، هذا ما عليه اصطلاح أئمة الجرح والتعديل، أما الحافظ ابن حجر فقد يكون له اصطلاح خاص في كتاب "تقريب التهذيب" بالنسبة لكلمة "صَدُوق"، والله أعلم.

الباب الثالث

الرواية وآدابها وكيفية ضبطها

وفيه فصلان

- الفصل الأول: كيفية ضبط الرواية، وطرق تحملها
- الفصل الثاني: آداب الرواية

الفصل الأول

كيفية ضبط الرواية وطرق تحملها

و فيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: كيفية سمع الحديث و تحمله و صفة ضبطه.
- المبحث الثاني: طرق التحمل و صيغ الأداء.
- المبحث الثالث: كتابة الحديث و ضبطه و التصنيف فيه.
- المبحث الرابع: صفة رواية الحديث.

المبحث الأول

كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه

١- تمهيد:

المراد بـ"كيفية سماع الحديث": بيان ما ينبغي وما يتشرط فيمن يريد سماع الحديث من الشيوخ سماع رواية وتحمل، ليؤديه فيما بعد لغيره، وذلك مثل اشتراط سِنّ معينة وجوباً أو استحباباً.

والمراد بـ"تحمُّلِه" بيان طرق أخذنه وتلقيه عن الشيوخ، والمراد بـ"صفة ضبطه" أي كيف يضبط الطالب ما تلقاه من الحديث ضبطاً يؤهله لأن يرويه لغيره على شكل يطمئنُ إليه. وقد اعنى علماء المصطلح بهذا النوع من علوم الحديث، ووضعوا له القواعد والضوابط والشروط بشكل دقيق رائع، وميزوا بين طرق تحمل الحديث، وجعلوها على مراتب، بعضها أقوى من بعض، وذلك تأكيداً منهم للعناية بمحدث رسول الله ﷺ، وحسن انتقاله من شخص إلى شخص، كي يطمئن المسلم إلى طريقة وصول الحديث النبوى إليه، ويوقن أن هذه الطريقة في مسنه السلامة والدقة.

٢- هل يتشرط لتحمل الحديث الإسلام والبلوغ؟

لا يتشرط لتحمل الحديث الإسلام والبلوغ على الصحيح، لكن يتشرط ذلك للأداء - كما مر بنا في شروط الراوي - وبناء على ذلك فقبل رواية المسلم البالغ ما تحمله من الحديث قبل إسلامه، أو قبل بلوغه، لكن لا بد من التمييز بالنسبة لغير البالغ.

وقد قيل: إنه يتشرط لتحمل الحديث البلوغ، ولكنه قول غير معتمد؛ لأن المسلمين قبلوا رواية صغار الصحابة كالحسن وابن عباس وغيرهما بغير من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ أو بعده.

لتحمل الحديث: التحمل: معناه تلقى الحديث وأخذنه عن الشيوخ، والأداء: رواية الحديث وإعطاؤه للطلاب.

٣- متى يُستحب الابتداء بسماع الأحاديث؟

- أ- قيل: يستحب أن يبتدئ الطالب بسماع الحديث في سن الثلاثين، وعليه أهل الشام.
 - ب- وقيل: في سن العشرين، وعليه أهل الكوفة.
 - ج- وقيل: في سن العاشرة، وعليه أهل البصرة.
 - د- والصواب في الأعصار المتأخرة التبكيّر بسماع الحديث من حين يصح سماعه؛ لأن الحديث منضبط في الكتاب.
- ٤- هل لصحة سماع الصغير سن معينة؟
- أ- حدد بعض العلماء ذلك بخمس سنين، وعليه استقر العمل بين أهل الحديث.
 - ب- وقال بعضهم: الصواب اعتبار التمييز، فإن فهم الصغير الخطاب ورد الجواب، كان مميّزاً صحيحاً للسمع، وإلا فلا.

المبحث الثاني

طرق التحمل وصيغة الأداء

طريق تحمل الحديث ثمانية، وهي: السماع من لفظ الشيخ، القراءة على الشيخ، الإجازة، المناولة، الكتابة، الإعلام، الوصية، الوجادة.

- وسائل كل منها تباعاً باختصار، مع بيان ألفاظ الأداء لكل منها باختصار أيضاً.
- ١- السماع من لفظ الشيخ:
- أ- صورته: أن يقرأ الشيخ ويسمع الطالب، سواء قرأ الشيخ من حفظه أو كتابه.

طرق التحمل إلخ: المراد بطرق التحمل هيئات أحد الحديث وتلقيه عن الشيخ، والمراد بصيغة الأداء العبارات التي يستعملها الحديث عند روایة الحديث وإعطاؤه لطلاب، مثل: سمعت أو حدثني أو أخبرني.

وسماء سمع الطالب وكتب ما سمعه، أو سمع فقط ولم يكتب.

بـ - رتبته: السماع أعلى أقسام طرق التحمل عند الجماهير.

جـ - ألفاظ الأداء:

١- قبل أن يشيع تخصيص بعض الألفاظ لكل قسم من طرق التحمل، كان يجوز للسامع من لفظ الشيخ أن يقول في الأداء: سمعت، أو حديثي، أو أحرين، أو أنياني، أو قال لي، أو ذكر لي.

٢- وبعد أن شاع تخصيص بعض الألفاظ لكل قسم من طرق التحمل، صارت ألفاظ الأداء على النحو التالي:

للسماع من لفظ الشيخ: سمعت أو حديثي.

للقراءة على الشيخ: أحربني.

لإلاجازة: أنياني.

لسماع المذاكرة: قال لي، أو ذكر لي.

٣- القراءة على الشيخ:

ويسميها أكثر المحدثين "عَرَضاً".

أـ - صورتها: أن يقرأ الطالب والشيخ يسمع، سوء فرأ الطالب أو فرأ غيره وهو يسمع، وسماء كانت القراءة من حفظ أو من كتاب، وسماء كان الشيخ يُتعَيّن للقارئ من حفظه أو أمسكه كتابه هو، أو ثقة غيره.

بـ - حكم الرواية هنا: الرواية بطريق القراءة على الشيخ رواية صحيحة بلا خلاف في

لسماع المذاكرة: سمع المذاكرة غير سمع التحديث؛ إذ أن سمع التحديث يكون قد استعد له الشيخ والطالب تحضيراً وضبطاً قبل الجماعة بمحلس الحديث، أما المذاكرة فليس فيها ذلك الاستعداد. والشيخ يسمع: المراد بذلك أن يقرأ الطالب الأحاديث التي هي من مرويات الشيخ، لا أن يقرأ ما شاء من الأحاديث، وذلك لأن الغاية من قراءة الطالب على الشيخ أن يسمعها الشيخ منه ليضبطها له.

جميع الصور المذكورة، إلا ما حُكى عن بعض من لا يعتد به من المتشددين.

ج- رتبتها: اختلف في رتبتها على ثلاثة أقوال:

١- مساوية للسماع: روی عن مالک والبخاري، ومعظم علماء الحجاز والكوفة.

٢- أدنى من السمع: روی عن جمهور أهل المشرق، وهو الصحيح.

٣- أعلى من السمع: روی عن أبي حنيفة وابن أبي ذئب، ورواية عن مالک.

د- الفاظ الأداء:

١- الأحوط أن يقول الطالب: قرأت على فلان، أو قرئ عليه وأنا أسمع فأقرّ به.

٢- ويجوز بعبارات السمع مقيدة بلفظ القراءة كـ حدثنا قراءة عليه.

٣- الشائع الذي عليه كثير من المحدثين إطلاق لفظ "أخبرنا" فقط دون غيرها.

٤- الإجازة:

أ- تعريفها: الإذن بالرواية لفظاً أو كتابة.

ب- صورها: أن يقول الشيخ لأحد طلابه: أجزت لك أن تروي عني صحيح البخاري.

ج- أنواعها: للإجازة أنواع كثيرة، سأذكر منها خمسة أنواع، وهي:

١- أن يُحِيزُ الشَّيْخُ مُعِيَّنًا لِمَعِيَّنٍ: كأنجزت صحيح البخاري، وهذا النوع أعلى

أنواع الإجازة المُحرَّدة عن المناولة.

٢- أن يُحِيزُ مُعِيَّنًا بغير مُعِيَّنٍ: كأنجزت رواية مسْمُوعاتي.

٣- أن يُحِيزُ غير مُعِيَّن بغير مُعِيَّنٍ: كأنجزت أهل زماني رواية مسْمُوعاتي.

٤- أن يُحِيزُ بمحظول أو بمحظول: كأنجزت كتاب السنن، وهو يُروي عدداً من السنن،

أو أجزت محمد بن خالد الدمشقي، وهناك جماعة مشتركون في هذا الاسم.

٥- الإجازة للمعدوم: فإذاً أن تكون تبعاً لموجود، كأنجزت لفلان ولمن يُولد له،

وإما أن تكون لمدوم استقلالاً، كأنجزت من يولد لفلان.

د- حكمها:

١- أما النوع الأول منها: فالصحيح الذي عليه الجمهور، واستقر عليه العمل جواز الرواية والعمل بها، وأبطلها جمادات من العلماء، وهو إحدى الروایتين عن الشافعی.

٢- وأما بقية الأنواع فالخلاف في جوازها أشد وأكثر، وعلى كل حال فالتحمل والرواية بهذا الطريق - أي الإجازة - تحمل هريل ما ينبغي التساهل فيه.

هـ- ألفاظ الأداء:

١- الأولى أن يقول: أجاز لي فلان.

٢- ويجوز عبارات السماع والقراءة مقيدة، مثل: حدثنا إجازة أو أخبرنا إجازة.

٣- اصطلاح المتأخرین: "أبنانا" واحتاره صاحب كتاب "الوجازة".

٤- المناولة:

أ- أنواعها: المناولة نوعان:

١- مقرونة بالإجازة، وهي أعلى أنواع الإجازة مطلقاً، ومن صورها أن يدفع الشيخ إلى الطالب كتابه، ويقول له: هذا روایتي عن فلان فاروه يعني، ثم يبيه معه تمليكاً أو إعارة لينسخه.

٢- مُحرَّدة عن الإجازة، وصورها: أن يدفع الشيخ إلى الطالب كتابه مقتضاها على قوله: هذا سماعي.

ب- حكم الرواية بما:

صاحب كتاب إله: هو أبو العباس الوليد بن بكر المعمري، واسم كتابة الكامل "الوجازة في تجويز الإجازة".

- ١- أما المقرونة بالإجازة فتحوز الرواية بها، وهي أدنى مرتبة من السمع والقراءة على الشيخ.
- ٢- وأما المحردة عن الإجازة فلا تجوز الرواية بها على الصحيح.
- ج- ألفاظ الأداء:
- ١- الأحسن أن يقول: "ناولني"، أو "ناولني وأحاز لي" إن كانت المناولة مقرونة بالإجازة.
- ٢- ويجوز بعبارات السمع والقراءة مقيدة، مثل: "حدثنا مناولة" أو "أخبرنا مناولة وإجازة".
- ٥- الكتابة:
- أ- صورتها: أن يكتب الشيخ مسندًا لحاضر أو غائب بخطه أو أمره.
- ب- أنواعها: وهي نوعان:
- ١- مقرونة بالإجازة كأحرزتك ما كتبت لك، أو إليك ونحو ذلك.
- ٢- محرَّدة عن الإجازة كأن يكتب له بعض الأحاديث ويرسلها له، ولا يحيط به روایتها.
- ج- حكم الرواية بها:
- ١- أما المقرونة بالإجازة فالرواية بها صحيحة، وهي في الصحة والقوة كالمناولة المقرونة.
- ٢- وأما المحرَّدة عن الإجازة فمنع الرواية بها قوم، وأحازها آخرون، وال صحيح الجواز عند أهل الحديث؛ لإشعارها بمعنى الإجازة.
- د- هل تشترط البيبة لاعتماد الخط؟

١- اشترط بعضهم البينة على الخط، وادعوا أن الخط يشبه الخط، وهو قول ضعيف.

٢- ومنهم من قال: يكفي معرفة المكتوب إليه خطُّ الكاتب؛ لأن خط الإنسان لا يشبه بغيره، وهو الصحيح.

٣- الفاظ الأداء:

١- التصریح بلفظ الكتابة، كقوله: كتب إلى فلان.

٢- أو الإتيان بالفاظ السماع والقراءة مقيدة، كقوله: حدثني فلان كتابة، أو أخبرني فلان كتابة.

٤- الإعلام:

أ- صورته: أن يخبر الشيخ الطالب أن هذا الحديث أو هذا الكتاب سماعه.

ب- حكم الرواية به: اختلف العلماء في حكم الرواية بالإعلام على قولين:

١- الجواز: وهو قول كثير من أصحاب الحديث والفقه والأصول.

٢- عدم الجواز: وهو قول غير واحد من الحديثين وغيرهم، وهو الصحيح؛ لأنه قد يعلم الشيخ أن هذا الحديث روایته، لكن لا يجوز روایته؛ خلل فيه، نعم لو أحازه بروايته حازت روايته.

ج- الفاظ الأداء:

يقول في الأداء: أعلمني شيخي بكلنا.

٥- الوصية:

أ- صورتها أن يوصي الشيخ عند موته أو سفره لشخص بكتاب من كتبه التي يرويها.

ب- حكم الرواية بها:

١- الجواز، وهو قول لبعض السلف، وهو غلط؛ لأنه أوصى له بالكتاب ولم يوص

له بروايته.

-٢- عدم الجواز، وهو الصواب.

ج- ألفاظ الأداء:

يقول: أوصى إلى فلان بكندا، أو حديثي فلان وصية.

-٨- الوجادة:

بكسر الواو، مصدر "وَجَدَ"، وهذا المصدر مولّد غير مسموع من العرب.

أ- صورتها: أن يجد الطالب أحاديث بخط شيخ يرويها، يعرفه الطالب، وليس له سماع منه ولا إجازة.

ب- حكم الرواية بما:

الرواية بالوجادة من باب المنقطع، لكن فيها نوع اتصال.

ج- ألفاظ الأداء:

يقول الواحد: وجدت بخط فلان، أو قرأت بخط فلان كذا، ثم يسوق الإسناد والمتن.

المبحث الثالث

كتابة الحديث وضبطه والتصنيف فيه

١- حكم كتابة الحديث:

اختلاف السلف من الصحابة والتابعين في كتابة الحديث على أقوال:

والصنيف فيه: سأبحث هذا الموضوع باختصار؛ لأن كثيرا من قواعد الكتابة والتصحيح صارت من مهمة المحقق والطابع في هذا الزمان، وتبقى تلك التفصيلات للمتخصصين في هذا الفن لمعرفة اصطلاح القوم في كتابة النسخ المخطوطية القديمة وغير ذلك من الاعتبارات.

- أـ فكرها بعضهم، منهم ابن عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنه.
- بـ وأباحها بعضهم، منهم عبد الله بن عمرو وأنس وعمرو بن عبد العزير وأكثر الصحابة رضي الله عنه.
- جـ ثم أجمعوا بعد ذلك على جوازها، وزال الخلاف، ولو لم يُدون الحديث في الكتب لضاع في الأعصار المتأخرة لاسيما في عصرنا.

٢ـ سبب الاختلاف في حكم كتابته:

- وسبب الخلاف في حكم كتابته أنه وردت أحاديث متعارضة في الإباحة والنهي، فمنها:
- أـ حديث النهي: ما رواه مسلم أن رسول الله ﷺ قال: لا تكتبوا عنِّي، ومن كتب عنِّي غير القرآن فليُمحه^(١).

بـ حديث الإباحة: ما أخرجه البخاري أن رسول الله ﷺ قال: اكتبوا لأبي شاه^(٢)، وهناك أحاديث أخرى في إباحة الكتابة، منها الإذن لعبد الله بن عمرو رضي الله عنه بكتابة الحديث.

٣ـ الجمع بين أحاديث الإباحة والنهي:

- لقد جمع العلماء بين أحاديث النهي وبين أحاديث الإباحة على وجوه، منها:
- أـ قال بعضهم: الإذن بالكتابة لمن خيف نسيانه للحديث، والنهي لمن أمن النسيان وخيف عليه اتكاله على الخط إذا كتب.
- بـ وقال بعضهم: جاء النهي حين خيف اختلاطه بالقرآن ثم جاء الإذن بالكتابة حين أُمِنَ ذلك، وعلى هذا يكون النهي منسوحاً.

^(١) رواه مسلم، كتاب الزهد والرقائق، باب التثبيت في الحديث: ٤، ٢٢٩٨، رقم الحديث: ٧٢ بلفظه.

^(٢) رواه البخاري، كتاب اللقطة: ٥، ٨٧٥، رقم الحديث: ٢٤٣٤.

٤- ماذا يجب على كاتب الحديث؟

ينبغي على كاتب الحديث أن يصرف همه إلى ضبطه وتحقيقه، شكلاً ونقطاً يؤمنُ معهما البعض، ويُشكل المشكّل لاسيما أسماء الأعلام؛ لأنها لا تدرك بما قبلها ولا بما بعدها، وأن يكون خطه واضحًا على قواعد الخط المشهورة، وألا يصطدح لنفسه اصطلاحًا خاصًا برمز لا يعرفه الناس، وينبغي أن يحافظ على كتابة الصلاة والتسليم على النبي ﷺ كلما جاء ذكره، ولا يسام من تكرار ذلك، ولا يتقيّد في ذلك بما في الأصل إن كان ناقصاً، وكذلك الثناء على الله سبحانه وتعالى كـ"عزٌّ وجلٌّ" وكذلك الترضي والترجم على الصحابة والعلماء، ويكره الاقتصار على الصلاة وحدها أو التسليم وحده، كما يكره الرمز إليهما بـ"ص" ونحوه، مثل "صلعم" وعليه أن يكتبهما كامليتين.

٥- المقابلة وكيفيتها:

يجب على كاتب الحديث بعد الفراغ من كتابته مقابلة كتابه بأصل شيخه ولو أخذه عنه بطريق الإجازة.

وكيفية المقابلة: أن يمسك هو وشيخه كأيّهما حال التسليم، ويكتفي أن يقابل له ثقة آخر في أيّ وقت حال القراءة أو بعدها، كما يكتفي مقابلته بفرع مقابل بأصل الشيخ.

٦- اصطلاحات في كتابة ألفاظ الأداء وغيرها:

غلب على كثير من كُتاب الحديث الاقتصر على الرمز في ألفاظ الأداء، فمن ذلك أنهم يكتبون:

أ- حدثنا: "انا" أو "نا".

ب- أخبرنا: "انا" أو "أرنا".

ولكن ينبغي للقارئ أن يتلفظ بها كاملة عند قراءتها، ولا يجوز له أن ينطق بها كما هي مرسومة.

- جـ- تحويل الإسناد إلى إسناد آخر: يرمزون له بـ "ح" وينطق القارئ بها هكذا "حا".
- دـ- جرت العادة بمحذف الكلمة "قال" ونحوها بين رجال الإسناد خطأً؛ وذلك لأجل الاختصار، لكن ينبغي للقارئ التلفظ بها، مثل: "حدثنا عبد الله بن يوسف: أخبرنا مالك" فينبغي للقارئ أن يقول: "قال: أخبرنا مالك" كما جرت العادة بمحذف "أنه" في أواخر الإسناد اختصارا.
- مثـلـ: "عن أبي هريرة قال" فينبغي للقارئ النطق بـ "أنه" فيقول: "أنه قال" وذلك تصحيحاً للكلام من حيث الإعراب.

٧- الرحلة في طلب الحديث:

لقد اعتنى سلفنا بالحديث عنابة ليس لها نظير، وصرفوا في جمعه وضبطه من الاهتمام والجهد والوقت ما لا يكاد يصدق العقل، فبعد أن يجمع أحدهم الحديث من شيوخ بلده يرحل إلى بلاد وأقطار أخرى قرية أو بعيدة؛ ليأخذ الحديث من شيوخ تلك البلاد، فيتحشم مشاق السفر ويتحمل شظف العيش بنفس راضية، وقد صنف الخطيب البغدادي كتاباً سماه "الرحلة في طلب الحديث" جمع فيه من أخبار الصحابة والتابعين فمن بعدهم في الرحلة في طلب الحديث ما يعجب الإنسان لسماعه، فمن أحب سماع تلك الأخبار الشائقة فعليه بذلك الكتاب فإنه منشط لطلاب العلم، شاحذ لهمهم، مؤثراً لعزائمهم.

٨- أنواع التصنيف في الحديث:

يجب على من يجد في نفسه المقدرة على التصنيف في الحديث وغيره أن يقوم بالتصنيف، وذلك لجمع المتفرق، وتوضيح المشكل، وترتيب غير المرتب، وفهرسة غير المفهرس مما يسهل على طلبة الحديث الاستفادة منه بأيسر طريق وأقل وقت، وللحذر من إخراج كتابه قبل هذيه وتحريره وضبطه، ول يكن تصنيفه فيما يعم نفعه وتکثر فائدته.

هذا وقد صنف العلماء الحديث على أشكال متعددة، فمن أشهر أنواع التصنيف في الحديث ما يلي:

- أ- الجواجم: جمع جامع، والجامع كل كتاب يجمع فيه مؤلفه جميع الأبواب من العقائد والعبادات والمعاملات والسير والمناقب والرفاق والفتن وأخبار يوم القيمة، مثل: "الجامع الصحيح للبخاري".
- ب- المسانيد: جمع مسند والمُسند كل كتاب جمع فيه مرويات كل صحابي على حدة من غير النظر إلى الموضوع الذي يتعلّق فيه الحديث، مثل: "مسند الإمام أحمد بن حنبل".
- ج- السنن: وهي الكتب المصنفة على أبواب الفقه؛ لتكون مصدراً للفقهاء في استنباط الأحكام، وتختلف عن الجواجم بأنها لا يوجد فيها ما يتعلّق بالعقائد والسير والمناقب وما إلى ذلك، بل هي مقصورة على أبواب الفقه وأحاديث الأحكام، مثل: "سنن أبي داود".
- د- المعاجم: جمع معجم والمُعجم، كل كتاب جمع فيه مؤلفه الحديث مرتبًا على أسماء شيوخه على ترتيب حروف المعجم غالباً، مثل: "المعاجم الثلاثة" للطبراني، وهي "المعجم الكبير" و"الأوسط" و"الصغرى".
- هـ- العلل: كتب العلل هي الكتب المشتملة على الأحاديث المعلولة مع بيان عللها، وذلك مثل "العلل" لابن أبي حاتم و "العلل" للدارقطني.
- وـ- الأجزاء: جمع جزء، والجزء كل كتاب صغير جُمِع فيه مرويات راو واحد من رواة الحديث، أو جُمِع فيه ما يتعلّق بموضوع واحد على سبيل الاستقصاء، مثل: "جزء رفع اليدين في الصلاة" للبخاري.
- زـ- الأطراف: كل كتاب ذكر فيه مصنفه طرف كل حديث الذي يدل على بقائه، ثم يذكر أسانيد كل متن من المتن، إما مستوى أو مقيداً لها ببعض الكتب، مثل: "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" للمزّري.

ح- المستدرِّكَات: جمع مستدرِّك، والمُسْتَدْرِكُ كل كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي استدركها على كتاب آخر مما فاته على شرطه، مثل "المستدرِّكُ على الصحيحين" لأبي عبد الله الحاكم.

ط- المستخَرجَات: جمع مستخرج، والمُسْتَخْرِجُ كل كتاب خَرَجَ فيه مؤلفه أحاديث كتاب لغيره من المؤلفين بأسانيد لنفسه من غير طريق المؤلف الأول، وربما اجتمع معه في شيخه أو من فوقه، مثل: "المستخرج على الصحيحين" لأبي نعيم الأصبهاني.

المبحث الرابع

صفة روایة الحديث

١- المراد بهذه التسمية:

المراد بهذا العنوان بيان الكيفية التي يروى بها الحديث، والأداب التي ينبغي التحلّي بها وما يتعلّق بذلك، وقد تقدّم شيء من ذلك في المباحث السابقة، وإليك ما بقي.

٢- هل تجوز روایة الراوی من كتابه إذا لم يحفظ ما فيه؟
هذا أمر اختلف فيه العلماء، فمنهم من شدّد فأفرط، ومنهم من تساهل ففرط، ومنهم من اعتدل فتوسّط.

أ- فاما المتشدّدون فقالوا: لا حجة إلا فيما رواه الراوی من حفظه، روى ذلك عن مالك وأبي حنيفة وأبي بكر الصيدلاني الشافعی رحمه الله.

ب- وأما المتساهلون فقوم رروا من نسخ غير مقابلة بأصولها، منهم ابن لهيعة.

صفة روایة الحديث: سأبحث هذا الموضوع بالختصار أيضاً لأن بعض جزيئاته كانت ضرورية في عصر الروایة، أما في هذه الأزمان فتعد دراستها من باب دراسة تاريخ الروایة، وهي لازمة لذوي الاختصاص في هذا الفن.

ج- وأما المعتدلون المتوسطون - وهم الجمورو - فقالوا: إذا قام الراوي في التحمل والمقابلة بما تقدم من الشروط، حازت الرواية من الكتاب وإن غاب عنه الكتاب، إذا كان الغالب علىظن سلامته من التغيير والتبدل لاسيما إن كان من لا يخفي عليه التغيير غالباً.

٣- حكم رواية الضرير الذي لا يحفظ ما سمعه:
إذا استعن الضرير الذي لا يحفظ ما سمعه بثقة في كتابة الحديث الذي سمعه، وضبطه، والمحافظة على الكتاب، واحتاط عند القراءة عليه بحيث يغلب على ظنه سلامته من التغيير، صحت روايته عند الأكابر، ويكون كالبصير الأمي الذي لا يحفظ.

٤- رواية الحديث بالمعنى وشروطها:

انختلف السلف في رواية الحديث بالمعنى، فنفهم من منعها ومنهم من جوزها.

- أ- فمنعها فريق من أصحاب الحديث والفقه والأصول، منهم ابن سيرين وأبو بكر الرazi.
- ب- وأجازها جمهور السلف والخلف من المحدثين وأصحاب الفقه والأصول، منهم الأئمة الأربع، لكن إذا قطع الراوي بأداء المعنى.

ثم إن من أحيا الرواية بالمعنى اشترط لها شروطاً، وهي:

- أ- أن يكون الراوي عالماً بالألفاظ ومقادصها.
- ب- أن يكون خبيراً بما يحيل معانيها.

هذا كله في غير المصنفات، أما الكتب المصنفة فلا يجوز رواية شيء منها بالمعنى، وتغيير الألفاظ التي فيها وإن كان بمعناها؛ لأن جواز الرواية بالمعنى كان للضرورة إذا غابت عن الراوي كلمة من الكلمات، أما بعد ثبيت الأحاديث في الكتب فليس هناك ضرورة لرواية ما فيها بالمعنى.

هذا، وينبغي للراوي بالمعنى أن يقول بعد روايته الحديث: أو كما قال، أو أو نحوه، أو أو شبيهه.

٥- اللحن في الحديث وسببه:

اللحن في الحديث أي الخطأ في قراءته، وأبرز أسباب اللحن:

أ- عدم تعلم النحو واللغة فعلى طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يسلم به من اللحن والتصحيف، فقد روى الخطيب عن حماد بن سلمة قال: مثُلُّ الذي

يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحجمار عليه مخلاة لا شعر فيها.^(١)

ب- الأخذ من الكتب والصحف، وعدم التلقى عن الشيوخ، من بنا أن يتلقى الحديث وتحمله عن الشيوخ طرقاً بعضها أقوى من بعض، وأن أقوى تلك الطرق السماع من لفظ الشيخ أو القراءة عليه، فعلى المشتغل بالحديث أن يتلقى حديث رسول الله ﷺ من أفواه أهل المعرفة والتحقيق، حتى يسلم من التصحيف والخطأ، ولا يليق بطالب الحديث أن يعتمد إلى الكتب والصحف، فإذا أخذ منها وبروي عنها وجعلها شيوخة؛ فإنه بذلك تكثر أخطاؤه وتصحيفاته، لذا قال العلماء قديماً: لا تأخذ القرآن من مُضْحِفٍ ولا الحديث من صَحَّفٍ.

غريب الحديث

١- تعريفه:

أ- لغة الغريب في اللغة هو بعيد عن أقاربه، والمراد به هنا الألفاظ التي خفي معناها،

قال صاحب "القاموس": "غَرْبَةٌ - كَكَرْمٌ - غَمْضٌ وَخَفْيٌ".^(٢)

مُصَحْفِي: المصحفي: الذي يأخذ القرآن من المصحف ولا يتلقى القرآن عن القراء والشيوخ، والصحفى: هو الذي يأخذ الحديث من الصحف ولا يتلقاه عن الشيوخ، وقال في "القاموس": ١٦٦/٣: والصحفى من بخطئه في قراءة الصحيفة.

^(١) تدريب الراوي: ١٠٦/٢. ^(٢) القاموس: ١١٥/١.

بـ- اصطلاحاً: هو ما وقع في متن الحديث من لفظة غامضة بعيدة من الفهم لقلة

استعمالها.^(١)

٢- أهميته وصعوبته:

وهو فن مهم جداً، يَقْبُحُ جهله بأهل الحديث، لكن الخوض فيه صعب، فليتَحَرَّ خائضه، وليتَقِنَ الله أن يُقدِّمَ على تفسير كلام نبيه ﷺ بمجرد الظنون، وكان السلف يتبنون فيه أشد التثبت.

٣- أجود تفسيره:

وأجود تفسيره ما جاء مفسراً في رواية أخرى، مثل حديث عمران بن حصين رض في صلاة المريض: صَلَّى قاتِمَاً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جَنِيبٍ.^(٢)

وقد فسر قوله: "عَلَى جَنِيبٍ" حديث عَلَيْهِ صل، ولفظه: على جَنِيبِ الأيمن مستقبل القبلة بوجهه.^(٣)

٤- أشهر المصنفات فيه:

أـ "غريب الحديث" لأبي عبيد القاسم بن سلام.

بـ- "النهاية في غريب الحديث والأثر" لابن الأثير، وهو أجود كتب الغريب.

جـ- "الدر الشَّير" للسيوطى، وهو تلخيص للنهاية.

دـ- "الفائق" للزمخشري.

^(١) علوم الحديث: ٢٧٢. ^(٢) البخاري، كتاب تقصير الصلاة: ٥٨٧/٢، رقم الحديث: ١١١٧.

^(٣) سنن الدارقطنى.

الفصل الثاني

آداب الرواية

و فيه مبحثان:

- المبحث الأول: آداب المحدث.
- المبحث الثاني: آداب طالب الحديث.

المبحث الأول

آداب المحدث

١ - مقدمة:

بما أن الاشتغال بالحديث من أفضل القربات إلى الله تعالى وأشرف الصناعات، فينبغي على من يشغله به وينشره بين الناس أن يتحلى بمحکام الأخلاق ومحاسن الشّيم، ويكون مثلاً صادقاً لما يعلمه للناس مطبقاً له على نفسه قبل أن يأمر به غيره.

٢ - أبرز ما ينبغي أن يتحلى به المحدث:

- أ- تصحیح النیة وإنھا، وتطهیر القلب من أغراض الدنیا، كحب الرئاسة أو الشهرة.
- ب- أن يكون أکبر هم نشر الحديث، والتبلیغ عن رسول الله ﷺ مبتغاً من الله جزیل الأجر.
- ج- لا يمتد بحضوره من هو أولى منه بیسنته أو علیمه.
- د- أن يرشد من سأله عن شيء من الحديث - وهو يعلم أنه موجود عند غيره - إلى ذلك الغیر.
- ه- لا يمتنع من تحذیث أحد لكونه غير صحيح النیة، فإنه يُرجح له صحتها.
- و- أن يعقد مجلساً لإملاء الحديث وتعلیمه إذا كان أهلاً لذلك، فإن ذلك أعلى مراتب الرواية.

٣ - ما يستحب فعله إذا أراد حضور مجلس الإملاء:

- أ- أن ينطهر ويتطیب ويسرح لحيته.
- ب- أن يجلس متمنكاً بوقار وهيبة، تعظیماً لحديث رسول الله ﷺ.

- جـ- أن يُعْقِل على الحاضرين كلهم، ولا ينصل بعناته أحدا دون أحد.
- دـ- أن يفتح مجلسه ويختتمه بحمد الله تعالى والصلاحة على النبي ﷺ ودعاء يليق بالحال.
- هـ- أن يتجنب ما لا تتحمله عقول الحاضرين أو ما لا يفهمونه من الحديث.
- وـ- أن يختتم الإملاء بمحكيات ونواذر لترويع القلوب وطرد السأم.
- ٤- ما هي السن التي ينبغي للمحدث أن يتصدى للتحديث فيها؟

اختلاف في ذلك على أقوال:

- أـ- فقيل: خمسون، وقيل:أربعون، وقيل: غير ذلك.
- بـ- والصحيح أنه متى تأهل واحتاج إلى ما عنده، جلس للتحديث في أي سن كان.
- ٥- أشهر المصنفات فيه:
- أـ- "الجامع لأخلاق الرواوى وآداب السامع" للخطيب البغدادي.
- بـ- "جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روایته وحمله" لابن عبد البر.

المبحث الثاني

آداب طالب الحديث

١- مقدمة:

المراد بآداب طالب الحديث: ما ينبغي أن يتصرف به الطالب من الآداب العالية والأخلاق الكريمة التي تناسب شرف العلم الذي يطلب، وهو حديث رسول الله ﷺ، فمن هذه الآداب ما يشترك فيها مع المحدث، ومنها ما ينفرد بها عنه.

٢- الآداب التي يشترك فيها مع المحدث:

أـ- تصحيح النية والإخلاص لله تعالى في طلبه.

بـ- الخذر من أن تكون الغاية من طلبه التوصل إلى أغراض الدنيا، فقد أخرج أبو داود

وابن ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه: من تعلم علماً مما

يُتعَيِّنُ به وجه الله تعالى، لا يتعلمه إلا ليصيب به غرضاً من الدنيا لم يجد عرفاً

(١) الجنة يوم القيمة.

جـ- العمل بما يسمعه من الأحاديث.

٣ـ الآداب التي ينفرد بها عن المحدث:

أـ- أن يسأل الله تعالى التوفيق والتسديد والتيسير والإعانة على ضبطه الحديث وفهمه.

بـ- أن ينصرف إليه بكليته، ويفرغ جهده في تحصيله.

جـ- أن يبدأ بالسماع من أرجح شيوخ بلده إسناداً وعلماً وديناً.

دـ- أن يعظم شيخه، ومن يسمع منه ويروقه، فذلك من إجلال العلم وأسباب

الانتفاع، وأن يتحرّر رضاه، ويصير على جفائه لو حصل.

هـ- أن يرشد زملاءه وإخوانه في الطلب إلى ما ظفر به من فوائد، ولا يكتمنها عنهم،

فإن كتمان الفوائد العلمية على الطلبة لوم يقع فيه جهله الطلبة الوضعاء؛ لأن الغاية

من طلب العلم نشره.

وـ- ألا يمنعه الحياة أو الكبار من السعي في السمع والتحصيل وأخذ العلم، ولو من هو دونه

في السن أو المنزلة.

زـ- عدم الاقتصار على سماع الحديث وكتابه دون معرفته وفهمه، فيكون قد أتعب

نفسه دون أن يظفر بطالئل.

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب العلم: ٨٥/١ بلفظه، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشیخین، ولم یخرجاه وأقره الذهبي.

ح- أن يقدم في السماع والضبط والتفهم "الصحيحين"، ثم "سنن أبي داود" و"الترمذى" و"النسائي"، ثم "السنن الكبرى" لبيهقي، ثم ما تيس الحاجة إليه من المسانيد والجواامع كـ"مسند أحمد" و"موطأ مالك"، ومن كتب العلل "علل الدارقطنى"، ومن الأسماء "التاريخ الكبير" للبخاري و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم، ومن ضبط الأسماء "كتاب ابن ماكولا" ومن غريب الحديث "النهاية لابن الأثير".

الباب الرابع

الإسناد وما يتعلّق به

وفيه فصلان:

- الفصل الأول: لطائف الإسناد.
- الفصل الثاني: معرفة الرواية.

الفصل الأول

لطائف الإسناد

ويشتمل هذا الفصل على سبعة أنواع من أنواع علوم الحديث، وهي:

- ١ - الإسناد العالى والنازل.
- ٢ - المسلسل.
- ٣ - روایة الأکابر عن الأصاغر.
- ٤ - روایة الآباء عن الأبناء.
- ٥ - روایة الأبناء عن الآباء.
- ٦ - المُدَبَّج وروایة الأقران.
- ٧ - السابق واللاحق.

١- الإسناد العالي والنازل

١- تمهيد:

الإسناد خصيصة فاضلة لهذه الأمة، وليس لها غيرها من الأمم السابقة، وهو سنة بالغة مؤكدة، فعلى المسلم أن يعتمد عليه في نقل الأحاديث والأخبار، قال ابن المبارك رضي الله عنه: الإسناد من الدين، ولو لا الإسناد لقال من شاء ما شاء، وقال الثوري رضي الله عنه: الإسناد سلاح المؤمن كما أن طلب العلو في سنته أيضاً، قال أحمد بن حبيل رضي الله عنه: طلب الإسناد العالي سنة عن سلف؛ لأن أصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه كانوا يرحلون من الكوفة إلى المدينة، فيتعلمون من عمر ويسمعون منه، ولذلك استحببت الرحلة في طلب الحديث، ولقد رحل غير واحد من الصحابة في طلب علو الإسناد، منهم أبو أيوب وجابر رضي الله عنهما.

٢- تعريفه:

أ- لغة: العالي اسم فاعل من "العلو" ضد النزول، والنازل اسم فاعل من "النزول" ضد العلو.

ب- اصطلاحاً:

١- الإسناد العالي: هو الذي قلل عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أكثر.

٢- الإسناد النازل: هو الذي كثر عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أقل.

٣- أقسام العلو:

يقسم العلو إلى خمسة أقسام، واحد منها علو مطلق، والباقي علو نسبي، وهي:

أ- القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسناد صحيح نظيف، وهذا هو العلو المطلق، وهو أجل أقسام العلو.

- بـ- القرب من إمام من أئمة الحديث وإن كثر بعده العدد إلى رسول الله ﷺ، مثل: القرب من الأعمش أو ابن حُرَيْج أو مالك أو غيرهم مع الصحة ونطافة الإسناد أيضاً.
- جـ- القرب بالنسبة إلى رواية أحد الكتب الستة أو غيرها من الكتب المعتمدة، وهو ما كثُر اهتمام المتأخرین به من الموافقة والإبدال والمساواة والمصافحة.
- ١ـ- فالملافة: هي الوصول إلى شيخ أحد المصطفين من غير طريقه بعدد أقل مما لو روى من طريقه عنه. مثاله ما قاله ابن حجر في "شرح النخبة": روى البخاري عن قتيبة عن مالك حديثاً، فلو رويناه من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية، ولو روينا ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العباس السراج عن قتيبة مثلاً، لكن بيننا وبين قتيبة فيه سبعة، فقد حصلت لنا الملافة مع البخاري في شيخه بعينه مع علو الإسناد على الإسناد إليه.^(١)
- ٢ـ- البَدْل: هو الوصول إلى شيخ شيخ أحد المصطفين من غير طريقه بعدد أقل مما لو روى من طريقه عنه. مثاله ما قاله ابن حجر: كان يقع لنا ذلك الإسناد بعينه من طريق آخر إلى القعبي عن مالك، فيكون القعبي فيه بدلاً من قتيبة.
- ٣ـ- المساواة: هي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصطفين. مثاله ما قاله ابن حجر: كان يروي النسائي مثلاً حديثاً يقع بينه وبين النبي ﷺ في أحد عشر نفساً، فيقع لنا ذلك الحديث بعينه بإسناد آخر، بينما وبين النبي ﷺ فيه أحد عشر نفساً، فنساوي النسائي من حيث العدد.
- ٤ـ- المصافحة: هي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد تلميذ أحد المصطفين، وشُيّئت مصافحة؛ لأن العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين من تلقياً.

من طريقه: أي من طريق البخاري. أبي العباس السراج: هو أحد شيوخ البخاري.
القطبي: هو شيخ شيخ البخاري.

^(١) شرح النخبة: ٦١

د- العلو بتقدّم وفاة الراوى، ومثاله ما قاله النووي: فما أرويه عن ثلاثة: عن البيهقي عن الحاكم أعلى من أن أرويه عن ثلاثة عن أبي بكر بن حَلْفَ عن الحاكم؛ لتقدم

(١) وفاة البيهقي عن ابن حَلْفَ.

هـ- العلو بتقدّم السماع: أي بتقدّم السماع من الشيخ، فمن سمع منه متقدّماً كان أعلى من سمع منه بعده، مثاله أن يسمع شخصان من شيخ، وسماع أحدهما منذ ستين سنة مثلاً، والآخر منذ أربعين سنة، وتساوى العدد إليهما، فالأول أعلى من الثاني، ويتأكد ذلك في حق من اختلط شيخه أو حَرِفَ.

٤- أقسام النزول:

أقسام النزول خمسة، وتعرف من ضدها، فكل قسم من أقسام العلو ضده قسم من أقسام النزول.

٥- هل العلو أفضل أو النزول؟

أ- العلو أفضل من النزول على الصحيح الذي قاله الجمهور؛ لأنَّه يُبَعِّدُ كثرة احتمال الخلل عن الحديث، والنزول مرغوب عنه، قال ابن المديني: النزول شُؤم، وهذا إذا تساوى الإسنادات في القوَّةِ.

بـ- ويكون النزول أفضل إذا تميز الإسناد النازل بفائدة.

٦- أشهر المصنفات فيه:

لا توجد مصنفات خاصة في الأسانيد العالية أو النازلة بشكل عام، لكن أفرد العلماء بالتصنيف أجزاء أطلقوا عليها اسم "الثلاثيات" ويعنون بها الأحاديث التي فيها بين المصنف وبين رسول الله ﷺ ثلاثة أشخاص فقط، وفي ذلك إشارة إلى اهتمام العلماء بالأسانيد العالية، فمن تلك الثلاثيات:

بفائدة: كأن يكون رجاله أو ثق من رجال الإسناد العالى أو أحفظ أو أفقه.

(١) التقريب بشرح التدريب: ١٦٨/٢، هذا وقد توفي البيهقي سنة ٤٥٨ هـ، وتوفي ابن حَلْفَ سنة ٤٨٧ هـ.

- أ- "ثلاثيات البخاري" لابن حجر.
- ب- "ثلاثيات أحمد بن حنبل" للستفاريبي.

٢ - المسلسل

١ - تعريفه:

- أ- لغة: اسم مفعول من "السلسلة"، وهي اتصال الشيء بالشيء، ومنه سلسلة الحديد، وكأنه سمي بذلك؛ لتشبهه بالسلسلة من ناحية الاتصال والتماثل بين الأجزاء.
- ب- اصطلاحاً: هو تابع رجال إسناده على صفة أو حالة للرواية تارة، وللرواية تارة أخرى.^(١)

٢ - شرح التعريف:

أي أن المسلسل هو ما توالى رواة إسناده على:

- أ- الاشتراك في صفة واحدة لهم.
 - ب- أو الاشتراك في حالة واحدة لهم أيضاً.
 - ج- أو الاشتراك في صفة واحدة للرواية.
- ٣ - أنواعه:

يتبيّن من شرح التعريف أن أنواع المسلسل ثلاثة، وهي: المسلسل بأحوال الرواية، والمسلسل بصفات الرواية، والمسلسل بصفات الرواية، وإليك فيما يلي بيان هذه الأنواع:

- أ- المسلسل بأحوال الرواية:
وأحوال الرواية، إما أقوال وإما أفعال، وإما أقوال وأفعال معاً.

^(١) التقرير مع التدريب: ١٨٧/٢.

١- المسلسل بأحوال الرواية القولية: مثل حديث معاذ بن جبل رض أن النبي ص قال

له: يا معاذ! إني أحبك، فقل في ذيرو كل صلاة: اللهم أعني على ذكرك وشكرك

وحسن عبادتك، فقد تسلسل بقول كل من رواه: وأنا أحبك، فَقُلْ....^(١)

٢- المسلسل بأحوال الرواية الفعلية: مثل حديث أبي هريرة رض قال: شَبَّاكَ يَدِي

أبو القاسم ص وقال: خلق الله الأرض يوم السبت، فقد تسلسل بتشبثك كل

من رواه يد من رواه عنه.^(٢)

٣- المسلسل بأحوال الرواية القولية والفعلية معاً: مثل حديث أنس رض قال: قال

رسول الله ص: لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره حلوه

ومرها، وقبض رسول الله ص على لحيته، وقال: آمنت بالقدر خيره وشره حلوه

ومرها،^(٣) تسلسل بقبض كل راو من رواه على لحيته، قوله: آمنت بالقدر خيره

وشره وحلوه ومرها.

ب- المسلسل بصفات الرواية:

وصفات الرواية: إما قولية وإما فعلية.

١- المسلسل بصفات الرواية القولية: مثل الحديث المسلسل بقراءة سورة الصافّ فقد

تسلسل بقول كل راو: فقرأها فلان هكذا، هذا وقد قال العراقي: وصفات الرواية

القولية وأحوالهم القولية متقاربة بل متماثلة.

٢- المسلسل بصفات الرواية الفعلية: كاتفاق أسماء الرواية، كالمسلسل بـ "المُحَمَّدِينَ"،

أو اتفاق اسمائهم، كالمسلسل بالفقهاء أو الحفاظ، أو اتفاق نسبتهم

كالدمشقيين أو المصريين.

^(١) أخرجه أبو داود، كتاب الور، ٨٦/٢، حديث: ١٥٢٢. ^(٢) أخرجه الحكم مسلسلا في "معرفة علوم

الحديث": ٤٢. ^(٣) أخرجه الحكم مسلسلا في "معرفة علوم الحديث": ٤٠.

ج- المسلسل بصفات الرواية:

وصفات الرواية إما أن تتعلق بصيغ الأداء، أو بزمن الرواية، أو مكافها.

١- المسلسل بصيغ الأداء: مثل حديث مسلسل بقول كل من رواه: "سمعت" أو "أخبرنا".

٢- المسلسل بزمان الرواية: كالحديث المسلسل بروايته يوم العيد.

٣- المسلسل عكاظ الرواية: كالحديث المسلسل بإجابة الدعاء في المُلتمِّ.

٤- أفضله:

وأفضله ما دل على الاتصال في السمع وعدم التدليس.

٥- من فوائده:

ومن فوائده اشتماله على زيادة الضبط من الرواية.

٦- هل يشترط وجود التسلسل في جميع الإسناد؟

لا يشترط ذلك، فقد ينقطع التسلسل في وسطه أو آخره، لكن يقولون في هذه الحالة: هذا مسلسل إلى فلان.

٧- لا ارتباط بين التسلسل والصحة:

فقلَّما يسلم المسلسل من خلل في التسلسل، أو ضعف، وإن كان أصل الحديث صحيحاً من غير طريق التسلسل.

٨- أشهر المصنفات فيه:

أ- "المسلسلات الكبرى" للسيوطى، وقد اشتملت على ٨٥ حديثاً.

ب- "الناهل السلسلة في الأحاديث المُسلسلة" لمحمد عبد الباقي الأيوبي، وقد اشتملت على ٢١٢ حديثاً.

٣ - رواية الأكابر عن الأصغر

١ - تعريفه:

- أ- لغة: الأكابر جمع أكبر، والأصغر جمع أصغر، والمعنى: رواية الكبار عن الصغار.
- ب- اصطلاحاً: رواية الشخص عمن هو دونه في السن والطبيقة أو في العلم والحفظ.

٢ - شرح التعريف:

أي أن يروي الراوي عن شخص هو أصغر منه سناً وأدنى طبقة، والدُّنُونُ في الطبقة كرواية الصحابة عن التابعين ونحو ذلك، أو يروي عمن هو أقل منه علمًا وحفظًا، كرواية عالم حافظ عن شيخ ولو كان ذاك الشيخ كبيراً في السن، هذا وينتفي التنبه إلى أن الكبير في السن أو القديم في الطبقة وحده، أي بدون المساواة في العلم عمن يروي عنه لا يكفي لأن يُسمَّى رواية أكابر عن أصغر، والأمثلة التالية توضح ذلك.

٣ - أقسامه وأمثلتها:

يمكن أن نقسم رواية الأكابر عن الأصغر إلى ثلاثة أقسام، وهي:

- أ- أن يكون الراوي أكبر سناً، وأقدم طبقة من المرويٍّ عنه، أي مع العلم والحفظ أيضاً.
- ب- أن يكون الراوي أكبر قدرًا - لا سناً - من المروي عنه، كحافظ عالم عن شيخ كبير غير حافظ، مثل: رواية مالك عن عبد الله بن دينار.
- ج- أن يكون الراوي أكبر سناً وقدراً من المروي عنه، أي أكبر وأعلم منه، مثل: رواية البرقاني عن الخطيب.

تعريفه: إلقاء عائد لهذا النوع من علوم الحديث. مالك عن عبد الله بن دينار: فمالك إمام حافظ، وعبد الله بن دينار شيخ راوٍ فقط، وإن كان أكبر سناً من مالك. البرقاني عن الخطيب: لأن البرقاني أكبر سناً من الخطيب، وأعظم قدرًا منه؛ لأنه شيخه ومعلمه وأعلم منه.

٤ - من رواية الأكابر عن الأصغر:

- أ- رواية الصحابة عن التابعين: كرواية العبادلة وغيرهم عن كعب الأحبار.
- ب- رواية التابعي عن تابعيه: كرواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن مالك.
- ٥ - من فوائده:

- أ- ألا يتوهم أنَّ المروي عنه أفضل وأكبر من الراوي لكونه الأغلب.
- ب- ألا يُظنَّ أن في السند انقلاباً، لأن العادة جرت برواية الأصغر عن الأكابر.
- ٦ - أشهر المصنفات فيه:

- أ- كتاب "ما رواه الكبار عن الصغار والآباء عن الأبناء" للحافظ أبي يعقوب إسحاق ابن إبراهيم الوراق المتوفى سنة ٤٠٣ هـ.

٤ - رواية الآباء عن الأبناء

١ - تعريفه:

أن يوجد في سند الحديث أباً يروي الحديث عن ابنه.

٢ - مثاله:

حديث رواه العباس بن عبد المطلب عن ابنه الفضل: أن رسول الله ﷺ جمع بين الصالحين بالمزدلفة.^(١)

٣ - من فوائده:

ألا يُظنَّ أن في السند انقلاباً أو خطأ، لأن الأصل أن يروي الابن عن أبيه، وهذا النوع مع النوع الذي قبله يدل على تواضع العلماء، وأخذُهم العلم من أيّ شخص كان وإن كان دونهم في القدر والسن.

^(١) رواه الخطيب كما أفاد السخاوي: ٤١٠، وأصل الحديث في الصحيحين وغيرهم.

٤- أشهر المصنفات فيه:

كتاب "رواية الأباء عن الأبناء" للخطيب البغدادي.

٥- رواية الأبناء عن الآباء

١- تعريفه:

أن يوجد في سند الحديث ابنٌ يروي الحديث عن أبيه فقط، أو عن أبيه عن جده.

٢- أهمه:

وأهم هذا النوع ما لم يُسمّ في الأب أو الجد؛ لأنه يحتاج إلى البحث لمعرفة اسمه.

٣- أنواعه:

هو نوعان.

أ- رواية الراوي عن أبيه فحسب، أي بدون الرواية عن الجد، وهو كثير، مثاله: رواية أبي العشرين عن أبيه.

ب- رواية الراوي عن أبيه عن جده، أو عن أبيه عن جده فما فوقه، مثاله: رواية عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده.

٤- من فوائده:

أ- البحث لمعرفة اسم الأب أو الجد إذا لم يُصرّح باسمه.

ب- بيان المراد من الجد، هل هو جدّ الابن أو جد الأب.

أبي العشرين: اختلف في اسمه واسم أبيه على أقوال، أشهرها: أنه أسامي بن مالك. عمرو بن شعيب: عمرو هذا نسبة هكذا: "عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص" فجد عمرو هو محمد، لكن العلماء وحدوا من التبع والاستقراء أن الضمير في "جده" يعود على شعيب، فيكون المراد في "جده" عبد الله بن عمرو الصحابي المشهور.

٥- أشهر المصنفات فيه:

- أ- "رواية الأبناء عن آبائهم" لأبي نصر عبيد الله بن سعيد الوائلي.
- ب- "جزء من روى عن أبيه عن جده" لابن أبي حيّثمة.
- ج- كتاب "الوَشِيُّ الْمُعْلَمُ" في من روى عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ للحافظ العلائي.

٦- المدح ورواية الأقران

١- تعريف الأقران:

- أ- لغة: الأقران جمع "قَرِينٍ" بمعنى المُصَاحِّب، كما في "القاموس".^(١)
- ب- اصطلاحاً: المتقاربون في السن والإسناد.^(٢)

٢- تعريف رواية الأقران:

أن يروي أحد القرىتين عن الآخر.^(٣)

مثل: رواية سليمان التَّمِيمي عن مسْعَر بن كِدام، فهما قرينان، لكن لا نعلم لمَسْعَرٍ رواية عن التَّمِيمي.

٣- تعريف المدح:

أ- لغة: اسم مفعول من "التَّدَبِّيج" بمعنى التزوير، والتَّدَبِّيج مشتق من "دباجحتي الوجه" أي الحدين، وكان المدح سُمي بذلك؛ لتساوي الراوي والمروي عنه، كما يتساوي الحَدَّان.

ب- اصطلاحاً: أن يروي القرینان كل واحد منهما عن الآخر.^(٤)

^(١) ٤/٢٦٠. علوم الحديث: ٣٠٩، والتقارب في الإسناد أن يكونوا قد أخذوا عن شيوخ من طبقة واحدة.

^(٢) المصدر السابق: ٣١٠. ^(٣) المصدر السابق: ٣٠٩.

٤ - أمثلة المدجج:

- أ- في الصحابة: رواية عائشة عن أبي هريرة، ورواية أبي هريرة عن عائشة.
- ب- في التابعين: رواية الزهري عن عمر بن عبد العزيز، ورواية عمر بن عبد العزيز عن الزهري.
- ج- في أتباع التابعين: رواية مالك عن الأوزاعي، ورواية الأوزاعي عن مالك.
- ٥ - من فوائد़ه:

أ- لا يظن الزيادة في الإسناد.

ب- لا يظن إيدال "عن" بـ"الواو".

٦ - أشهر المصنفات فيه:

أ- "المدجج" للدارقطني.

ب- "رواية القرآن" لأبي الشيخ الأصبهاني.

٧ - السَّابقُ وَاللَّاحِقُ

١ - تعريفه:

- أ- لغة: السابق اسم فاعل من "السَّبَقْ" بمعنى المتقدم، واللاحق اسم فاعل من "اللَّاحَقْ" بمعنى المتأخر، والمراد بذلك الرواية المتقدم موتاً، والراوي المتأخر موتاً.
- ب- اصطلاحاً: أن يشتراك في الرواية عن شيخ اثنان تباعد ما بين وفاتيهما.

الزيادة في الإسناد: لأن الأصل أن يروي التلميذ عن شيخه، فإذا روى عن قرينه ربما ظن من لم يدرس هذا النوع أن ذكر القرين المروي عنه زيادة من الناسخ. إيدال عن إ�خ: أي لا يتوجه السامع أو القارئ لهذا الإسناد أن أصل الرواية: حدثنا فلان و فلان، فأحاطا فقال: حدثنا فلان عن فلان.

٢ - مثاله:

أ- محمد بن إسحاق السراج، اشترك في الرواية عنه البخاري والخلفاف، وبين وفاتهما مائة وسبعين وثلاثون سنة أو أكثر.

ب- الإمام مالك، اشترك في الرواية عنه الزهرى وأحمد بن إسماعيل السهمي، وبين وفاتهما مائة وخمس وثلاثون سنة؛ لأن الزهرى توفي سنة ١٢٤ هـ، وتوفي السهمي سنة ٢٥٩ هـ، وتوضيح ذلك أن الزهرى أكبر سنا من مالك؛ لأنه من التابعين، ومالك من أتباع التابعين، فرواية الزهرى عن مالك تعد من باب رواية الأكابر عن الأصغر كما مر، على حين أن السهمي أصغر سنا من مالك، هذا بالإضافة إلى أن السهمي عمر طويلا؛ إذ بلغ عمره نحو مائة سنة، لذلك كان هذا الفرق الكبير بين وفاته ووفاة الزهرى.

وبتعبير أوضح فإن الراوى السابق يكون شيخا لهذا المروي عنه، والراوى اللاحق يكون تلميذا له، ويعيش هذا التلميذ طويلا.

٣ - من فوائده:

أ- تقرير حلاوة علو الإسناد في القلوب.

ب- لا يظن انقطاع سند اللاحق.

٤ - أشهر المصنفات فيه:

"كتاب السابق واللاحق" للخطيب البغدادي.

السراج: ولد السراج سنة ٢١٦ هـ، وتوفي ٣١٢ هـ، وعاش ٩٧ سنة. البخاري والخلفاف: توفي البخاري سنة ٢٥٦ هـ، وتوفي أبو الحسين أحمد بن محمد الخلفاف النيسابوري سنة ٣٩٣ هـ، وقيل: أربع، وقيل: خمس وستون وثلاث مائة.

الفصل الثاني

معرفة الرواية

وفيه واحد وعشرون نوعاً من أنواع علوم الحديث، وهي:

- ١ - معرفة الصحابة.
- ٢ - معرفة التابعين.
- ٣ - معرفة الإخوة والأخوات.
- ٤ - معرفة المتفق والمفترق.
- ٥ - معرفة المؤتلف والمخالف.
- ٦ - معرفة المتشابه.
- ٧ - معرفة المهمل.
- ٨ - معرفة المبهمات.
- ٩ - معرفة الْوُحْدان.
- ١٠ - معرفة من ذكر بأسماء أو صفات.
- ١١ - معرفة المفردات من الأسماء والكنى والألقاب.
- ١٢ - معرفة أسماء من اشتهروا بكتابهم.
- ١٣ - معرفة الألقاب.
- ١٤ - معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم.
- ١٥ - معرفة النسب التي على خلاف ظاهرها.
- ١٦ - معرفة توارييخ الرواية.
- ١٧ - معرفة من خلط من الثقات.
- ١٨ - معرفة طبقات العلماء والرواية.
- ١٩ - معرفة المولاي من الرواية والعلماء.
- ٢٠ - معرفة الثقات والضعفاء من الرواية.
- ٢١ - معرفة أوطان الرواية وبلداتهم.

١ - معرفة الصحابة

١ - تعريف الصحابي:

أ - لغة: الصحابة لغة مصدر بمعنى "الصحبة"، ومنه "الصحابي" و"الصاحب"، ويجمع على أصحاب وصاحب، وكثير استعمال "الصحابية" بمعنى "الأصحاب".

ب - اصطلاحاً: من لقى النبي ﷺ مسلماً ومات على الإسلام، ولو تخللت ذلك ردة على الأصح^(١).

٢ - أهميته وفائدته:

معرفة الصحابة علم كبير مهم عظيم القائدة، ومن فوائده معرفة المتصل من المرسل.

٣ - بم تعرف صحبة الصحابي؟

تعرف الصحابة بأحد أمور خمسة، وهي:

أ - التواتر: كأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب، وبقية العشرة المبشرين بالجنة رض.

ب - الشهادة: كضمام بن عمّة، وعُكاشة بن مُحَمَّد رض.

ج - إخبار صحابي.

د - إخبار ثقة من التابعين.

ه - إخباره عن نفسه إن كان عَدْلًا، وكانت دعواه مُمكِّنة.

٤ - تعديل جميع الصحابة:

والصحابة رض كلهم عدول، سواء من لابس الفتن منهم أو لا، وهذا يأجمعاً من يعتد به، ومعنى

ممكنة: وذلك لأن يدعى الصحابة قبل مائة سنة من بعد وفاته رض، أما إذا أدعاهما في زمان متأخر فلا يقبل خبره مثل: "رتن الهندي" فإنه أدعى الصحابة بعد السنتين مائة للهجرة، وهو في الحقيقة شيخ دجال كما قال عنه النهي في "الميزان": ٤٥/٢.

عداللهم أي تحببهم تعمد الكذب في الرواية والانحراف فيها بارتكاب ما يوجب عدم قبولها، فينبع عن ذلك قبول جميع روایاتهم من غير تكليف البحث عن عداللهم، ومن لا يلبس الفتن منهم يحمل أمره على الاجتهاد المأجور فيه لكل منهم تحسيناً للظن بهم؛ لأنهم حملة الشريعة وأهل خير القرون.

٥- أكثرهم حديثاً:

وأكثرهم حديثا ستة من المكثرين، وهم على التوالي:

أ- أبو هريرة رضي الله عنه: روى ٥٣٧٤ حديثاً، وروى عنه أكثر من ثلاثة مائة رجل.

ب- ابن عمر رضي الله عنهما: روى ٢٦٣٠ حديثاً.

ج- أنس بن مالك رضي الله عنه: روى ٢٢٨٦ حديثاً.

د- عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: روت ٢٢١٠ أحاديث.

هـ- ابن عباس رضي الله عنهما: روى ١٦٦٠ حديثاً.

و- حابر بن عبد الله رضي الله عنهما: روى ١٥٤٠ حديثاً.

٦- أكثرهم فتياً:

وأكثرهم فتياً روى هو ابن عباس رضي الله عنهما، ثم كبار علماء الصحابة، وهم ستة كما قال مسروق:

"انتهى علم الصحابة إلى ستة: عمر وعلي وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وأبي الدرداء

وابن مسعود رضي الله عنهما، ثم انتهى علم السنة إلى علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما".

٧- من هم العابدة؟

المراد بالعادلة بالأصل من اسمهم "عبد الله" من الصحابة، ويبلغ عددهم نحو ثلاثة مائة صحابي،

لكن المراد بهم هنا أربعة من الصحابة كل منهم اسمه عبد الله، وهم:

أ- عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

ب- عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

ج- عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما.

د- عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

والميزة لهؤلاء أئمَّةً من علماء الصحابة الذين تأخرت وفاتهم حتى احتاج إلى علمهم، فكانت لهم المزية والشهرة، فإذا اجتمعوا على شيء من الفتوى قيل: هذا قول العادلة.

- ٨- عدد الصحابة:

ليس هناك إحصاء دقيق لعدد الصحابة، لكن هناك أقوال لأهل العلم يستفاد منها أئمَّةً يزيدون على مائة ألف صحابي، وأشهر هذه الأقوال قول أبي زرعة الرازي: "قبض رسول الله صلوات الله عليه وسلم عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة من روى عنه وسمع منه"^(١).

- ٩- عدد طبقاتهم:

انختلف في عدد طبقاتهم، فمنهم من جعلها باعتبار السبق إلى الإسلام، أو المحرقة، أو شهود المشاهد الفاضلة، ومنهم من قسمهم باعتبار آخر، وكل قسمهم حسب اجتهاده.

أ- فقسمهم ابن سعد خمس طبقات.

ب- وقسمهم الحاكم اثنتي عشرة طبقة.

- ١٠- أفضليتهم:

أفضليهم على الإطلاق أبو بكر الصديق، ثم عمر رضي الله عنهما بإجماع أهل السنة، ثم عثمان، ثم علي على قول جمهور أهل السنة، ثم تمام العشرة، ثم أهل بدر، ثم أهل أحد، ثم أهل بيعة الرضوان رضي الله عنهما.

- ١١- أولئم إسلاماً:

أ- من الرجال الأحرار: أبو بكر الصديق رضي الله عنهما.

ب- من الصبيان: علي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

ج- من النساء: خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها.

^(١) التقريب مع التدريب: ٢٢٠/٢.

د- من المولى: زيد بن حارثة (رض).

ه- من العيده: بلال بن رباح (رض).

١٢ - آخرهم موتاً:

أبو الطفيلي عامر بن واثلة الليبي (رض)، مات سنة مائة بمحنة المكرمة، وقيل: أكثر من ذلك، ثم آخرهم موتاً قبله أنس بن مالك (رض) توفي سنة ثلث وتسعين بالبصرة.

١٣ - أشهر المصنفات فيه:

أ- "الإصابة في تمييز الصحابة" لابن حجر العسقلاني.

ب- "أسد الغابة في معرفة الصحابة" لعلي بن محمد الجزري المشهور بابن الأنبار.

ج- "الاستيعاب في أسماء الأصحاب" لابن عبد البر.

٢ - معرفة التابعين

١ - تعريف التابعي:

أ- لغة: التابعون جمع تابعي أو تابع، والتابع اسم فاعل من "تبعه" بمعنى مشى خلفه.

ب- اصطلاحاً: هو من لقي صحابياً مسلماً، ومات على الإسلام^(١) وقيل: هو من صحب الصحابي.^(٢)

٢ - من فوائده:

تمييز المرسل من المتصل.

٣ - طبقات التابعين:

اختلاف في عدد طبقاتهم، فقسمهم العلماء كل حسب وجهته.

أ- فجعلهم مسلم ثلاث طبقات.

^(١) النخبة مع شرحها: ٥٨. ^(٢) الكفاية: ٢٢.

بـ- وجعلهم ابن سعد أربع طبقات.

جـ- وجعلهم الحاكم خمس عشرة طبقة، الأولى منها: من أدرك العشرة من الصحابة.

٤- المحضرمون:

جمع "محضرم"، والمحضرم: هو الذي أدرك الجاهلية وزمن النبي ﷺ، وأسلم ولم يره، والمحضرمون من التابعين على الصحيح.

وعدد المحضرمين نحو عشرين شخصاً، كما عدهم الإمام مسلم، وال الصحيح أفهم أكثر من ذلك، ومنهم أبو عثمان النهدي والأسود بن يزيد التخعي.

٥- الفقهاء السبعة:

ومن أكابر التابعين الفقهاء السبعة، وهم كبار علماء التابعين، وكلهم من أهل المدينة وهم: "سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، وخارجة بن زيد، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار".

٦- أفضل التابعين:

هناك أقوال للعلماء في أفضلهم، والمشهور أن أفضلهم سعيد بن المسيب، وقال أبو عبد الله محمد بن خفيف الشيرازي:

أـ- أهل المدينة يقولون: أفضل التابعين سعيد بن المسيب.

بـ- وأهل الكوفة يقولون: أوس القرني.

جـ- وأهل البصرة يقولون: الحسن البصري.

٧- أفضل التابعيات:

قال أبو بكر بن أبي داود: سيدتا التابعيات حفصة بنت سيرين، وعمراء بنت عبد الرحمن،

وهم: جعل ابن المبارك "سالم بن عبد الله بن عمر" بدل "أبي سلمة"، وجعل أبو الزناد بدهما -أبي بدل سالم وأبي سلمة- "أبا بكر بن عبد الرحمن".

وتليهما أم الدرداء.

- أشهر المصنفات فيه:

كتاب "معرفة التابعين" لأبي المطرف بن فطيس الأندلسي^(١).

٣ - معرفة الإخوة والأخوات

١ - توطئة:

هذا العلم هو إحدى معارف أهل الحديث التي اعتبرنا بها وأفردوها بالتصنيف، وهو معرفة الإخوة والأخوات من الرواية في كل طبقة، وإفراد هذا النوع بالبحث والتصنيف يدل على مدى اهتمام علماء الحديث بالرواية، ومعرفة أنساهم وإنواعهم وغير ذلك، كما سيأتي من الأنواع بعده.

٢ - من فوائده:

من فوائده: ألا يظن من ليس بأخ أحناً عند الاشتراك في اسم الأب. مثل: "عبد الله بن دينار" و "عمرو بن دينار" فالذى لا يدرى يظن أنهما أخوان، مع أنهما ليسا بأخوين، وإن كان اسم أحدهما واحداً.

٣ - أمثلة:

أ - مثال للاثنين في الصحابة: عمر وزيد ابنا الخطاب.

ب - مثال للثلاثة في الصحابة: علي وعمر وعقيل بنو أبي طالب.

ج - مثال للأربعة في أتباع التابعين: سهيل وعبد الله ومحمد وصالح بنو أبي صالح.

أم الدرداء: أم الدرداء هذه هي أم الدرداء الصغرى، واسمها "جهيمة"، ويقال: جهيمة، وهي زوجة أبي الدرداء، وأم الدرداء الكبرى هي زوجة أبي الدرداء أيضاً، واسمها "خيرة"، ولكنها صحافية.

- مثال للخمسة في أئباع التابعين: سفيان وآدم وعمران ومحمد وإبراهيم بنو عينية.
- مثال للستة في التابعين: محمد وأنس وبخي ومعبد وحفصة وكريمة بنو سيرين.
- مثال للسبعة في الصحابة: النعمان ومعقل وعقيل وسويد وستان وعبد الرحمن وعبد الله بنو مقرن.

وهؤلاء السبعة كلهم صحابة مهاجرون لم يشار كهم في هذه المكرمة أحد، وقيل: إنهم حضروا غزوة الخندق كلهم.

٤ - أشهر المصنفات فيه:

- أ- "كتاب الإخوة" لأبي المطرف بن فطيس الأندلسي.
- ب- "كتاب الإخوة" لأبي العباس السراج.

٤ - معرفة المتفق المفترق

١ - تعريفه:

- أ- لغة: المتفق اسم فاعل من "الاتفاق"، والمفترق اسم فاعل من "الافتراق" ضد الاتفاق.
- ب- اصطلاحاً: أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آباءهم فصاعدا خطا ولحظاً، وتختلف أشخاصهم،^(١) ومن ذلك أن تتفق أسماؤهم وكتاهم، أو أسماؤهم ونسبتهم، ونحو ذلك.

٢ - أمثلة:

- أ- الخليل بن أحمد: ستة أشخاص اشتراكوا في هذا الاسم، أولهم شيخ سيبويه.

هؤلاء السبعة: أي لم يوجد سبعة إخوة من الصحابة كلهم مهاجرون إلا هؤلاء الإخوة السبعة. السراج: السراج نسبة لعمل السروج، وكان من أجداده من يعلمه، وهو أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم الشفقي مولاهم، محدث عصره بنسابور، روى عنه الشيخان، وتوفي سنة ٣١٣ هـ. ونحو ذلك: وأما الاتفاق في الاسم فقط، فالإشكال فيه قليل نادر، والتعريف إنما يكون على الغالب الذي هو مثار الإشكال، ويدرك ذلك في المطلولات، وهو إلى نوع المهمل أقرب.

^(١) النسخة مع شرحها: ٦٨.

بـ- أحمد بن جعفر بن حمدان: أربعة أشخاص في عصر واحد.

جـ- عمر بن الخطاب: ستة أشخاص.

٣- أهميته وفائده:

ومعرفة هذا النوع مهم جداً فقد زلت بسبب الجهل به غير واحد من أكابر العلماء، ومن فوائده:

أـ- عدم ظن المشتركين في الاسم واحداً، مع أنهم جماعة. وهو عكس "المُهمل" الذي يخشى منه أن يُظن الواحد اثنين.^(١)

بـ- التمييز بين المشتركين في الاسم، فربما يكون أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً، فيضعف ما هو صحيح أو بالعكس.

٤- متى يَحسُنُ إِيَادُهُ؟

ويحسن إيراد المثال فيما إذا اشتراك الروايان أو الرواة في الاسم، وكانوا في عصر واحد، واشتركوا في بعض الشيوخ أو الرواة عنهم، أما إذا كانوا في عصور متباعدة فلا إشكال في أسمائهم.

٥- أشهر المصنفات فيه:

أـ- كتاب "المُتَّقِيقُ والمُفْرِقُ" للخطيب البغدادي، وهو كتاب حافل نفيس.

بـ- كتاب "الأنساب المتفقة" للحافظ محمد بن طاهر المتوفى سنة ٥٥٧ هـ، وهو لنوع خاص من المتفق.

ستة أشخاص: وهذا أغرب مثال رأيته في كتاب "المتفق والمفترق" للخطيب، وأكثر عدد اتفق في الرواية في الأسم في هذا الكتاب هو سبعة عشر شخصاً. حافل نفيس: يوجد منه نسخة مخطوطة غير كاملة في استانبول - مكتبة أسعد أفندي رقم: ٢٠٩٧ في ٢٣٩ ورقة، وهي من أول الجزء العاشر إلى آخر الجزء الثامن عشر وهو آخر الكتاب، ويوجد قسم منه عند الشيخ عبد الله بن حميد من أول الجزء الثالث إلى نهاية الجزء التاسع، هذا وقد حققه أشوننا الفاضل الدكتور محمد صادق أمين، ونال بتحقيقه درجة الدكتوراه.

^(١) انظر شرح النخبة: ٦٨.

٥- معرفة المؤتلف والمُختلف

١- تعريفه:

أ- لغة: المؤتلف اسم فاعل من "الاتلاف"، يعني الاجتماع والتلاقي وهو ضد التفرقة، والمُختلف اسم فاعل من "الاختلاف" ضد الاتفاق.

ب- اصطلاحاً: أن تتفق الأسماء أو الألقاب أو الكُنى أو الأنساب خطأ، وتختلف لفظاً.

٢- أمثلته:

أ- "سلام" و "سَلَام" الأول بتخفيف اللام، والثاني بتشديد اللام.

ب- "مسور" و "مُسَور" الأول بكسر الميم وسكون السين وتخفيف الواو، والثاني بضم الميم وفتح السين وتشديد الواو.

ج- "البَّاز" و "البَّازَ" الأول آخره زاي، والثاني آخره راء.

د- "الثَّوري" و "الثَّوريَ" الأول بالباء والراء، والثاني بالباء والزاي.

٣- هل له ضابط؟

أ- أكثره لا ضابط له؛ للكثرة انتشاره، وإنما يُضبط بالحفظ كل اسم بمفرده.

ب- ومنه ما له ضابط، وهو قسمان:

١- ما له ضابط بالنسبة لكتاب خاص أو كتب خاصة، مثل أن نقول: إن كل ما وقع في "الصحابيين" و "الموطا" "يسار" فهو بالثانية ثم المهملة، إلا "محمد بن بشار" فهو بالموحدة ثم المعجمة.

٢- ما له ضابط على العموم: أي لا بالنسبة لكتاب أو كتب خاصة، مثل أن نقول: "سلام" كله مشدد اللام إلا خمسة، ثم نذكر تلك الخمسة.

وتحتفي لفظاً: سواء كان مرجع الاختلاف في اللفظ النقط أو الشكل.

٤ - أهميته وفائدةه:

معرفة هذا النوع من مهمات علم الرجال، حتى قال علي بن المديني: "أشد التصحيف ما يقع في الأسماء؛ لأنه شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده"^(٣).
وفالدته تكمن في تجنب الخطأ وعدم الوقوع فيه.

٥ - أشهر المصنفات فيه:

- أ- "المؤتلف والمختلف" لعبد الغني بن سعيد.
- ب- "الإكمال" لابن مأكولا، وذيله لأبي بكر بن نقطة.

٦ - معرفة المشابه

١ - تعريفه:

أ- لغة: اسم فاعل من "التشابه" بمعنى التماثل، ويراد بالتشابه هنا "الملتبس"، ومنه التشابه من القرآن أي الذي يتبس معناه.
ب- اصطلاحاً: أن تتفق أسماء الرواية لفظاً وخطاً، وتختلف أسماء الآباء لفظاً لا خطأ، أو بالعكس.

٢ - أمثلته:

أ- "محمد بن عقيل" بضم العين و"محمد بن عقيل" بفتح العين، اتفقت أسماء الرواية، وانختلفت أسماء الآباء.
ب- "شريح بن النعمان" و "سرigraph بن النعمان" اختلفت أسماء الرواية، واتفقت أسماء الآباء.

معرفة المشابه: وهو يتركب من النوعين قبله، أي من نوعي "المتفق والمفترق" و "المؤتلف والمختلف" انظر علوم الحديث: ٣٦٥. أو بالعكس: كأن تختلف أسماء الرواية نطقاً، وتتفق أسماء الآباء خطأً ونطقاً.

^(٣) انظر النخبة: ٦٨.

- ٣- فائدته:

وتكمّن فائدته في ضبط أسماء الرواية، وعدم الالتباس في النطق بها، وعدم الوقوع في التصحيف والوهم.

٤- أنواع أخرى من المتشابه:

هناك أنواع أخرى من المتشابه، أذكر أهمها، فمنها:

أ- أن يحصل الاتفاق في الاسم واسم الأب إلا في حرف أو حرفين، مثل: "محمد بن حُنَين" و "محمد بن جُبَير".

ب- أو يحصل الاتفاق في الاسم واسم الأب خطأً ولقطاً، لكن يحصل الاختلاف في التقديم والتأخير، وذلك.

ـ إما في الأسمين جملة، مثل: "الأسود بن يزيد" و "يزيد بن الأسود".

ـ إما في بعض الحروف، مثل: "أيوب بن سِيَار" و "أيوب بن يسَار".

٥- أشهر المصنفات فيه:

أ- "تلخيص المتشابه في الرسم، وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم للخطيب البغدادي.

ب- "تالي التلخيص" للخطيب أيضاً، وهو عبارة عن تتمة أو ذيل للكتاب السابق، وهو كتابان نفيسان لم يُصنف مثلهما في هذا الباب.

إما في الأسمين: وهذا النوع يسميه بعضهم "المتشبه المقلوب"، وهو ما يقع فيه الاشتباه في الذهن لا في الخط، وربما انقلب اسمه على بعض الرواية، وقد صنف الخطيب في هذا النوع كتاباً سماه "رافع الارتياح في المقلوب من الأسماء والأنساب". هما كتابان نفيسان: توجد منها نسختان كاملتان في دار الكتب المصرية، وعندي صورة عنهما.

٧ - معرفة المُهمَل

١ - تعريفه:

أ- لغةً: اسم مفعول من "الإهمال" بمعنى "الترك" كأن الراوي ترك الاسم بدون ذكر ما يميزه عن غيره.

ب- اصطلاحاً: أن يروي الراوي عن شخصين متتفقين في الاسم فقط أو مع اسم الأب أو نحو ذلك، ولم يتميزا بما يخص كل واحد منهمما.

٢ - متى يضر الإهمال؟

إن كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً؛ لأنه لا ندرى من الشخص المروي عنه هنا، فربما كان الضعيف منهمما، فيضعف الحديث.

أما إذا كانا ثقتين، فلا يضر الإهمال بصحة الحديث؛ لأن أيهما كان المروي عنه، فالحديث صحيح.

٣ - مثاله:

أ- إذا كانا ثقتين: ما وقع للبخاري من روايته عن "أحمد" - غير منسوب - عن ابن وهب، فإنه إما أحمد بن صالح وإما أحمد بن عيسى، وكلاهما ثقة.

ب- إذا كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً: "سليمان بن داود" و "سليمان بن داود" فإن كان "الخواري" فهو ثقة، وإن كان "اليمامي" فهو ضعيف.

٤ - الفرق بينه وبين المُبْهِم:

والفرق بينهما أن المُهمَل ذُكر اسمه والتبيّن تعينه، والمُبْهِم لم يُذكر اسمه.

٥ - أشهر المصنفات فيه:

كتاب "المُكمل في بيان المُهمَل" للخطيب.

٨ - معرفة المُبْهَمَات

١ - تعريفه:

- أ - لغة: المُبْهَمَات جمع "مُبْهَمٌ"، وهو اسم مفعول من "الإِهَامُ" ضد الإِيْضَاحِ.
- ب - اصطلاحاً: هو من أَهْمَمِ أسماء في المتن أو الإسناد من الرواية أو من له علاقة

^(١) بالرواية.

٢ - من فوائده:

- أ - إن كان الإِهَامُ في السند، فيستفاد منه معرفة الراوي إن كان ثقة أو ضعيفاً للحكم على الحديث بالصحة أو الضعف.
- ب - وإن كان في المتن، فله فوائد كثيرة أبرزها معرفة صاحب القصة أو السائل، حتى إذا كان في الحديث منقبة له عرضاً فضلياً، وإن كان عكس ذلك فيحصل بمعرفته السلامة من الظن بغيره من أفضلي الصحابة.

٣ - كيف يُعرَفُ المُبْهَمُ؟

يعرف بأحد أمرين:

- أ - بوروده مُسَمّى في بعض الروايات الأخرى.
- ب - بتخصيص أهل السير على كثير منه.

٤ - أقسامه:

- يقسم المُبْهَم بحسب شدة الإِهَام أو عدم شدته إلى أربعة أقسام، وأبدأ بإشدها إيهاماً:
- أ - رجل أو امرأة: كحديث ابن عباس ^{رض} "أن رجلاً قال: يا رسول الله! الحج كل عام؟ هذا الرجل هو الأقرع بن حابس".

^(١) انظر علوم الحديث: ٣٧٥.

- بـ- الابن والبنت: ويلحق به الأخ والأخت، وابن الأخ وابن الأخت، وبنت الأخ وبنت الأخت، ك الحديث أُم عطية في غسل بنت النبي ﷺ بماء وسدر، هي زينب بنت أبي شهادة.
- جـ- العم والعمة: ويلحق به المخال والخالة، وابن أو بنت العم والعمة، وابن أو بنت المخال والخالة، ك الحديث رافع بن خدیج عن عممه في النهي عن المخابرة، اسم عممه ظہیر بن رافع، وك الحديث عمة حابر التي بكت أباها لما قُتل يوم أحد، اسم عمته فاطمة بنت عمرو.
- دـ- الزوج والزوجة: ك الحديث الصحيحين في وفاة زوج سُبيعة، اسم زوجها سعد ابن حَوْلَة، وك الحديث زوجة عبد الرحمن بن الزبير التي كانت تحت رفاعة القرطي، فطلّقها، اسمها ثمیمة بنت وهب.

٥- أشهر المصنفات فيه:

صنف في هذا النوع عدد من العلماء، منهم عبد الغني بن سعيد والخطيب والنوي، وأحسنها وأجمعها كتاب "المُستفاد من مبهمات المتن والإسناد" لولي الدين العراقي.

٩- معرفة الوُحدان

١- تعريفه:

- أـ- لغة الوُحدان بضم الواو جمع واحد.
- بـ- اصطلاحاً: هم الرواة الذين لم يرو عن كل واحد منهم إلا راوٍ واحد.^(١)

٢- فائدته:

معرفة مجهول العين، ورد روایته إذا لم يكن صحابيأً.

^(١) انظر علوم الحديث: ٣٢٣، والتقرير مع التدريب: ٢٦٨/٢

٣ - أمثلته:

أ - من الصحابة: عروة بن مُضْرِّس، لم يرو عنه غير الشعبي، والمسيب بن حزن لم يرو عنه غير ابنه سعيد.

ب - من التابعين: أبو العُشَرَاء، لم يرو عنه غير حماد بن سلمة.

٤ - هل أخرج الشیخان في صحيحهما عن الْوُحْدان؟

أ - ذكر الحاكم في "المدخل" أن الشیخین لم يخرجا من روایة هذا النوع شيئاً.

ب - لكن جمهور المحدثین قالوا: إن في الصیحین أحادیث كثیرة عن الْوُحْدان من الصحابة، منها:

١ - حديث المسیب في وفاة أبي طالب، أخرجـه الشیخان.

٢ - حديث قيس بن أبي حازم عن مرداـس الأسلمي: يذهب الصالخون الأول فالـأول، ولا راوي لمرداـس غير قيس، والـحديث أخرجـه البخاري.

٥ - أشهر المصنفات فيه:

كتاب "المنفردات والْوُحْدان" للإمام مسلم.

٦ - معرفة من ذكر بأسماء أو صفات مختلفة

١ - تعريفه:

هو راو وصف بأسماء أو ألقاب أو كنـى مختلفة من شخص واحد أو من جمـاعة.

٢ - مثالـه:

محمد بن السائب الكلـي، سـماه بعضـهم "أبا النـضر" وسـماه بعضـهم "حمدـ بن السـائب" وسـماه بعضـهم "أبا سـعـيد" وهو شخصـ واحد.

٣- من فوائده:

أ- عدم الالتباس في أسماء الشخص الواحد، وعدم الظن بأنه أشخاص متعددون.

ب- كشف تدليس الشيوخ.

٤- استعمال الخطيب كثيراً من ذلك في شيوخه:

فيروي في كتبه مثلاً عن أبي القاسم الأزهري، وعن عبيد الله ابن أبي الفتح الفارسي، وعن عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي، والكل واحد.

٥- أشهر المصنفات فيه:

أ- "إيضاح الإشكال" للحافظ عبد الغني بن سعيد.

ب- "موضحة أوهام الجمجمة والتفريق" للخطيب البغدادي.

١١- معرفة المفردات من الأسماء والكنى والألقاب

١- المراد بالمفردات:

أن يكون الشخص من الصحابة أو الرواة عامية أو أحد العلماء اسم أو كنية أو لقب لا يشاركه فيه غيره من الرواة والعلماء، وغالباً ما تكون تلك المفردات أسماء غريبة يصعب النطق بها.

٢- قائمة معرفته:

عدم الوقع في التصحيف والتحريف في تلك الأسماء المفردة الغربية.

٣- أمثلته:

أ- الأسماء:

١- من الصحابة: "أحمد بن عجيان" كـ "سُفِيَانُ" أو كـ "عُلَيَّانُ" ، و "سَنْدَرُ" بوزن حَعْفَرَ.

٢- من غير الصحابة: أوسط بن عمرو، ضُرِيبُ بن ثَقِيرٍ بن سُعْدٍ.

بـ- الكنى:

- ١- من الصحابة: أبو الحمراء مولى رسول الله ﷺ، واسمه هلال بن الحارث.
- ٢- من غير الصحابة: أبو العبيدين، واسمه معاوية بن سبرة.

جـ- الألقاب:

- ١- من الصحابة: سفيينة مولى رسول الله ﷺ، واسمه مهران.
 - ٢- من غير الصحابة: مَنْدَل، واسمه عمرو بن علي الغزي الكوفي.
- ٤- أشهر المصنفات فيه:

أفرده بالتصنيف المألف أحمد بن هارون البرديجي في كتاب سماه "الأسماء المفردة"، ويوجد في أواخر الكتاب المصنفة في تراجم الرواية كثير منه، ككتاب "تقريب التهذيب" لابن حجر.

١٢- معرفة أسماء من اشتهروا بكنائهم

١- المراد بهذا البحث:

المراد بهذا البحث أن نفتئ عن أسماء من اشتهروا بكنائهم حتى نعرف الاسم غير المشهور لكل منهم.

٢- من فوائده:

وفائدة معرفة هذا البحث هو ألا يظن الشخص الواحد اثنين؛ إذ ربما يذكر هذا الشخص مرة باسمه غير المشهور، ومرة بكنيته التي اشتهر بها، فيشتبه الأمر على من لا معرفة له بذلك، فيظنه شخصين، وهو شخص واحد.

٣- طريقة التصنيف فيه:

المصنف في الكنى يوب تصنيفه على ترتيب حروف المعجم في الكنى، ثم يذكر أسماء أصحابها، فمثلاً يذكر في باب الهمزة "أبا إسحاق" ويدرك اسمه، وفي باب الباء "أبا بشر" ويدرك اسمه، وهكذا.

٤- أقسام أصحاب الكنى وأمثلتها:

- أ- من اسمه كنيته، ولا اسم له غيرها، كـ "أبي بلال الأشعري" اسمه وكنيته واحد.
- ب- من عرف بكنيته، ولم يُعرف له اسم أم لا؟ كـ "أبي أناس" صحابي.
- ج- من لقب بكنية، وله اسم وله كنية غيرها: كـ "أبي تراب" وهو لقب لعلي بن أبي طالب، وكنيته أبو الحسن.
- د- من له كنيتان أو أكثر، كـ "ابن حريج" يكنى بأبي الوليد وأبي خالد.
- ه- من اختلف في كنيته، كـ "أسامة بن زيد" قيل: أبو محمد، وقيل: أبو عبد الله، وقيل: أبو خارجة.
- و- من عرفت كنيته وانختلف في اسمه، كـ "أبي هريرة" اختلف في اسمه واسم أبيه على ثلاثين قولًا، أشهرها أنه عبد الرحمن بن صخر.
- ز- من اختلف في اسمه وكنيته، كـ "سفينة" قيل: اسمه عمير، وقيل: صالح، وقيل: مهران، وكنيته قيل: أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو البختري.
- ح- من عرف باسمه وكنيته، واشتهر بهما معاً، كـ "آباء عبد الله": سفيان الثوري ومالك ومحمد بن إدريس الشافعي وأحمد ابن حنبل، وكـ "أبي حنيفة" النعمان ابن ثابت.
- ط- من اشتهر بكنيته مع معرفة اسمه: كـ "أبي إدريس الخوارجي" اسمه عاذ الله.
- ي- من اشتهر باسمه مع معرفة كنيته: كطلحة بن عبيد الله التميمي وعبد الرحمن بن عوف والحسن بن علي بن أبي طالب كنیتهم جميعاً "أبو محمد".

٥- أشهر المصنفات فيه:

لقد صنف العلماء في الكنى مصنفات كثيرة، ومن صنف فيه علي بن المديين ومسلم والنسائي، وأشهر هذه المصنفات المطبوعة:

كتاب "الكنى والأسماء" للدولائي أبي بشر محمد بن أحمد المتوفى سنة ٣١٠ هـ.

١٣ - معرفة الألقاب

١ - تعريفه لغة:

الألقاب جمع لقب، واللقب كل وصف أشعر برفعة أو ضعفة، أو ما دل على مدح أو ذم.

٢ - المراد بهذا البحث:

التعمق في معرفة الألقاب المحدثين ورواة الحديث لمعرفتها وضبطها.

٣ - فائدته:

وفائدة معرفة الألقاب أمران، وهما:

أ- عدم ظن الألقاب أسامي، وعدم الشخص الذي يُذكر تارة باسمه، وتارة بلقبه شخصين، وهو شخص واحد.

ب- معرفة السبب الذي من أجله لقب هذا الراوي بذلك اللقب، فيعرف عندئذ المراد الحقيقي من اللقب الذي يخالف في كثير من الأحيان معناه الظاهر.

٤ - أقسامه:

الألقاب قسمان، وهما:

أ- لا يجوز التعريف به، وهو ما يكرهه اللقب به.

ب- يجوز التعريف به، وهو ما لا يكرهه اللقب به.

٥ - أمثلته:

أ- "الضال" لقب لعاوية بن عبد الكريم الضال، لُقب به؛ لأنه ضل في طريق مكة.

ب- "الضعيف" لقب عبد الله بن محمد الضعيف، لُقب به؛ لأنه كان ضعيفاً في حجمه لا في حديثه.

- قال عبد الغني بن سعيد: "رجلان جليلان لزمهما لقبان قبيحان، الضال والضعيف".
- ج- "غندر" ومعنىه المشتبه في لغة أهل الحجاز، وهو لقب محمد بن جعفر البصري صاحب شعبة، وسبب تلقيه لهذا اللقب أن ابن حريج قدم البصرة، فحدث بحديث عن الحسن البصري، فأنكروه عليه وشَغَبُوا، وأكثر محمد بن جعفر من الشعب عليه، فقال له: "اسكت، يا غندر!"
- د- "غنجار" لقب عيسى بن موسى التميمي، لُقب بـ"غنجار"؛ لحمرة وجنتيه.
- ه- "صاعقة" لقب محمد بن إبراهيم الحافظ، روى عنه البخاري، ولقب بذلك؛ لحفظه وشدة مذاكرته.
- و- "مشكّدانة" لقب عبد الله بن عمر الأموي، ومعنىه بالفارسية: حبة المسك أو وعاء المسك.
- ز- "مُطَقِّن" لقب أبي جعفر المضري، ولُقب به؛ لأنه كان وهو صغير يلعب مع الصبيان في الماء، فيطبعون ظهره، فقال له أبو نعيم: يا مُطَقِّن! لم لا تخضر مجلس العلم؟
- ٦- أشهر المصنفات فيه:

صنف في هذا النوع جماعة من العلماء المتقدمين والمتاخرين، وأحسن هذه الكتب وأنحصرها كتاب "نزهة الألباب" للحافظ ابن حجر.

٤ - معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم

١- المراد بهذا البحث:

معرفة من اشتهر نسبة إلى غير أبيه، من قريب كالأم والجد، أو غريب كالمربي ونحوه، ثم معرفة اسم أبيه.

٢ - فائدته:

وفائده دفع توهם العدد عند نسبتهم إلى آبائهم.

٣ - أقسامه وأمثلتها:

أ- من تُنسب إلى أمه: مثل معاذ وموذ وعوذ بنو عفراء، وأبوهم الحارث، ومثل

بلال بن حمامة، أبوه رياح، ومحمد بن الحنفية، أبوه علي بن أبي طالب.

ب- من تُنسب إلى جدته: العليا أو الدنيا، مثل يعلى بن منية، ومنية أم أبيه، وأبوه أمية،

بشير بن الخصاوصية، وهي أم الثالث من أحداده، وأبوه معبد.

ج- من تُنسب إلى جده: مثل أبي عبيدة بن الجراح، اسمه عامر بن عبد الله بن الجراح،
أحمد بن حنبل، هو أحمد بن محمد بن حنبل.

د- من تُنسب إلى أجيبي لسب: مثل المقداد بن عمرو الكندي، يقال له: المقداد بن
الأسود؛ لأنه كان في حجر الأسود بن عبد يغوث، قتبناه.

٤ - أشهر المصنفات فيه:

لا أعرف مصنفاً خاصاً في هذا الباب، لكن كتب التراجم عامة تذكر نسب كل راو، لاسيما
كتب التراجم الموسعة.

٥ - معرفة النسب التي على خلاف ظاهرها

١ - تمهيد:

هناك عدد من الرواية نسوا إلى مكان أو غزوة أو قبيلة أو صنعة، ولكن الظاهر المتادر إلى
الذهن من تلك النسب ليس مراداً، والواقع أنهم نسوا إلى تلك النسب لعارض عرض لهم من
نزولهم ذلك المكان أو بجالستهم أهل تلك الصنعة، ونحو ذلك.

٢- فائدة هذا البحث:

وفائدة هذا البحث هو معرفة أن هذه النسب ليست حقيقة، وإنما نسب إليها صاحبها لعارض، ومعرفة العارض أو السبب الذي من أجله نسب إلى تلك النسبة.

٣- أمثلة:

أ- أبو مسعود البدرى، لم يشهد بدرأً، بل نزل فيها، فنسب إليها.

ب- يزيد الفقير، لم يكن فقيراً، وإنما أصيب في فقار ظهره.

ج- خالد الحذاء، لم يكن حذاء، وإنما كان يجالس الحذائيين.

٤- أشهر المصنفات في الأنساب:

كتاب "الأنساب" للسمعاني، وقد لخصه ابن الأثير في كتاب سماه، "الباب في تهذيب الأنساب"، ولخص الملخص هذا السيوطي في كتاب سماه: "لبُّ الباب".

٦- معرفة تواريχ الرواية

١- تعريفه:

أ- لغة: تواريخ جمع تاريخ، وهو مصدر "أَرَخَ" ، وسهلت الهمزة فيه.

ب- اصطلاحاً: هو التعريف بالوقت الذي تضبط به الأحوال، من المواليد والوفيات والواقع وغيرها.^(١)

٢- المراد به هنا:

والمراد به هنا هو معرفة تاريخ مواليد الرواية وسماعهم من الشيوخ، وقد وفوا لهم بعض البلاد، ووفقاً لهم.

^(١) انظر علوم الحديث: ٣٨٠

٣ - أهمیته و فائدته:

هو فن مهم، قال سفيان الثوري: "لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ"، ومن فوائد معرفة اتصال السند أو انقطاعه.

وقد ادعى قوم الرواية عن قوم فنظر في التاريخ، فظهر أنهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم بستين.

٤ - أمثلة من عيون التاريخ:

- أ - الصحيح في سن سيدنا محمد ﷺ وصحابيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ثلاط وستون.
- ١ - وُقبض رسول الله ﷺ ضحى الاثنين لشني عشرة خلت من ربيع الأول سنة ١١ هـ.
- ٢ - وُقبض أبو بكر رضي الله عنه في جمادى الأولى سنة ١٣ هـ.
- ٣ - وُقبض عمر رضي الله عنه في ذي الحجة سنة ٢٣ هـ.
- ٤ - وُقتل عثمان رضي الله عنه في ذي الحجة سنة ٣٥ هـ، وعمره ٨٢ سنة، وقيل: ابن سنة ٩٠.

٥ - وُقتل علي رضي الله عنه في شهر رمضان سنة ٤٠ هـ، وهو ابن ٦٣ سنة.

ب - صحابيان عاشا ستين سنة في الجاهلية وستين في الإسلام، وما تا بالمدینة سنة ٥٤ وما:

- ١ - حكيم بن حزام .
- ٢ - حسان بن ثابت.

ج - أصحاب المذاهب المتبوعة:

الأئمة	الوفاة	الولادة	توفي سنة
النعمان بن ثابت (أبو حنيفة)		٨٠	١٥٠
مالك بن أنس		٩٣	١٧٩
محمد بن إدريس الشافعي		١٥٠	٢٠٤
أحمد بن حنبل		١٦٤	٢٤١

د- أصحاب كتب الحديث المعتمدة:

الأسماء		ولد سنة	توفي سنة
محمد بن إسماعيل البخاري	-١	١٩٤	٢٥٦
مسلم بن الحجاج التسالنوي	-٢	٢٠٤	٢٦١
أبو داود السجستاني	-٣	٢٠٢	٢٧٥
أبو عيسى الترمذى	-٤	٢٠٩	٢٧٩
أحمد بن شعيب النسائي	-٥	٢١٤	٣٠٣
ابن ماجه القزويني	-٦	٢٠٧	٢٧٥

ـ ٥- أشهر المصنفات فيه:

ـ كتاب "الوقایات" لابن زیبر محمد بن عبید الله الربعي، محدث دمشق المتوفى سنة ٣٧٩هـ، وهو مرتب على السنين.

ـ ذیول على الكتاب السابق، منها للكتّانی، ثم للأکفانی، ثم للعرّاقی، وغيرهم.

ـ ٦- معرفة من اختلط من الثقات

ـ ١- تعريف الاختلاط:

ـ لغةً: الاختلاط لغة فساد العقل، يقال: "اختلط فلان" أي فسد عقله، كما في "القاموس".

ـ اصطلاحاً: فساد العقل، أو عدم انتظام الأقوال بسبب خَرْف أو عَمَى أو احتراف

أبو عيسى الترمذى: اختلط في سنة ولادته، وأكثر المؤرخين لم يحددوا السنة التي ولد فيها، وإنما ذكروا أن ولادته كانت في العقد الأول من القرن الثالث، لكن بعض المؤرخين ذكروا أنه ولد سنة ٢٠٩هـ، منهم شارح الشعائيل محمد بن قاسم جسوس: ٤/١.

كتب أو غير ذلك.^(١)

٢- أنواع المُختلطين:

أ- من اختلط بسبب المَرْفَ: مثل عطاء بن السائب الثقفي الكوفي.

ب- من اختلط بسبب ذهاب البصر: مثل عبد الرزاق بن همام الصنعاني، فكان بعد أن
عَمِيَ يُلْقَنُ فَيَلْقَنُ.

ج- من اختلط بأسباب أخرى: كاحتراق الكتب، مثل عبد الله بن طبيعة المصري.

٣- حكم رواية المُختلط:

أ- يقبل منها ما روی عنه قبل الاختلاط.

ب- ولا يقبل منها ما روی عنه بعد الاختلاط، وكذا ما شُكَ فيه أنه قبل الاختلاط
أو بعده.

٤- أهميته وفائدة:

هو فن مهم جداً، وتكون فائدته في تمييز أحاديث الشقة التي حدث بها بعد الاختلاط،
لردها وعدم قبولها.

٥- هل أخرج الشيخان في صحيحيهما عن ثقات أصحابهم الاختلاط؟
نعم، ولكن مما عُرف أئمـ حدثـوا به قبل الاختلاط.

٦- أشهر المصنفات فيه:

صنفـ فيه عدد من العلماء، كالعلاني والخازمي، ومن هذه المصنفات كتاب "الاغبطة" عن
رمي بالاختلاط" للحافظ إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي المتوفـ سنة ٨٤١ـ.

^(١) انظر علوم الحديث: ٣٩١، والتقرير مع التدريب: ٣٧٢/٢.

١٨ - معرفة طبقات العلماء والرواية

١ - تعريف الطبقة:

أ - لغة: القوم المشاهدون.

ب - اصطلاحاً: قوم تقاربوا في السن والإسناد أو في الإسناد فقط^(١).

ومعنى التقارب في الإسناد: أن يكون شيخ هذا هم شيخ الآخر أو يقاربوا شيوخه.

٢ - من فوائد معرفته:

أ - ومن فوائد معرفته الأمن من تداخل المشاهدين في اسم أو كنية ونحو ذلك؛ لأنه قد يتفق أسمان في اللفظ، فيظن أن أحدهما هو الآخر، فيتميز ذلك بمعرفة طبقائهما.

ب - الوقوف على حقيقة المراد من المعنونة.

٣ - قد يكون الروايان من طبقة باعتباره، ومن طبقتين باعتبار آخر:

مثل أنس بن مالك وشبيه من أصحاب الصحابة، فهم مع العشرة في طبقة واحدة باعتبار أئم كلهم صحابة، وعلى هذا فالصحابية كلهم طبقة واحدة.

وباعتبار السوابق إلى الدخول في الإسلام يكون الصحابة بعض عشرة طبقة، كما تقدم في نوع "معرفة الصحابة"، فلا يكون أنس بن مالك وشبيه في طبقة العشرة من الصحابة.

٤ - ماذا ينبغي على الناظر فيه:

ينبغي على الناظر في علم الطبقات أن يكون عارفاً بمواليد الرواة ووفياتهم، ومن رووا عنه، ومن روى عنهم.

٥ - أشهر المصنفات فيه:

أ - كتاب "طبقات الكبار" لابن سعد.

^(١) انظر تدريب الراوي: ٣٨١/٢

بـ- كتاب "طبقات القراء" لأبي عمرو الداني.

جـ- كتاب "طبقات الشافعية الكبيرى" لعبد الوهاب السبكي.

دـ- "تذكرة الحفاظ" للذهبي.

١٩ - معرفة المولى من الرواية والعلماء

١- تعريف المولى:

أـ- لغةً: المولى جمع مولى، والمولى من الأضداد فيطلق على المالك والعبد، والمُعيق والمعتق.^(١)

بـ- اصطلاحاً: هو الشخص المخالف، أو المعتق، أو الذي أسلم على يد غيره.^(٢)

٢- أنواع المولى:

أنواع المولى ثلاثة وهي:

أـ- مولى الجلف: مثل الإمام مالك بن أنس الأصبهني التيمي، فهو أصبحي صلبة، تيمي بولاء الجلف، وذلك لأن قومه "أصبح" مولى نعيم قريش بالجلف.

بـ- مولى العناقة: مثل أبو البختري الطائي التابعي، واسمه سعيد بن فیروز، هو مولى طيء؛ لأن سيده كان من طيء فأعنته.

جـ- مولى الإسلام: مثل محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي؛ لأن جده "المغيرة" كان مجوسيًا، فأسلم على يد اليمان بن أحسن الجعفي، فنسب إليه.

٣- من فوائده:

الأمن من اللبس، ومعرفة المنسوب إلى القبيلة نسباً أو ولاء، ومن ثم يتميز المنسوب إلى القبيلة ولاء عنمن يشاركه في اسمه من تلك القبيلة نسباً.

^(١) انظر القاموس: ٤ / ٤٠ . ^(٢) انظر التقرير مع التدريب: ٢ / ٣٨٢ .

٤- أشهر المصنفات فيه:

صنف في ذلك أبو عمر الكثني بالنسبة إلى المصريين فقط.

٢٠- معرفة الثقات والضعفاء من الرواية

١- تعريف الثقة والضعف:

أ- لغة: الثقة لغة المؤمن، والضعف ضد القوي، ويكون الضعف حسياً ومعنىًّا.

ب- اصطلاحاً: الثقة: هو العدل الضابط، والضعف: هو اسم عام يشمل من فيه طعن في ضبطه أو عدالته.

٢- أهميته وفائده:

هو من أَجَلِّ أنواع علوم الحديث؛ لأنَّه بواسطته يُعرَفُ الحديث الصحيح من الضعيف.

٣- أشهر المصنفات فيه وأنواعها:

أ- مصنفات مفردة في الثقات: مثل كتاب "الثقة" لابن جِيَّان، وكتاب "الثقة" للعجملي.

ب- مصنفات مفردة في الضعفاء: كثيرة جداً، كـ"الضعفاء" للبخاري والسائي والعقيلي والدارقطني. ومنها كتاب "الكامل في الضعفاء" لابن عدي، وكتاب "المغني في الضعفاء" للذهبي.

ج- مصنفات مشتركة بين الثقات والضعفاء: وهي كثيرة أيضاً، منها: كتاب "تاریخ البخاری الكبير"، ومنها: كتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم، وهي كتب عامة للرواية، ومنها: كتب خاصة ببعض كتب الحديث، مثل: كتاب "الكمال في أسماء الرجال" لعبد الغني المقدسي، وكتبياته المتعددة التي للزمي والذهبي وابن حجر والخزرجي.

٢١ - معرفة أوطنان الرواية وبلداهم

١ - المراد بهذا البحث:

الأوطان جمع وطن، وهو الإقليم أو الناحية التي يولد الإنسان أو يقيم فيها، والبلدان جمع بلد، وهي المدينة أو القرية التي يولد الإنسان أو يقيم فيها.

والمراد بهذا البحث هو معرفة أقاليم الرواية ومدنهم التي ولدوا فيها أو أقاموا فيها.

٢ - من فوائده:

ومن فوائده التمييز بين الاسمين المتفقين في اللفظ إذا كانوا من بلدان مختلفين، وهو مما يحتاج إليه حفاظ الحديث في تصرفاتهم ومصنفاتهم.

٣ - إلى أي شيء ينتمي كل من العرب والعجم؟

أ - لقد كانت العرب قديماً تنتمي إلى قبائلها؛ لأن غالبيتهم كانوا بداؤ رحلاً، وكان ارتباطهم بالقبيلة أو ثق من ارتباطهم بالأرض، فلما جاء الإسلام، وغلب عليهم سكناً البلدان والقرى انتسبوا إلى بلداهم وقراهم.

ب - أما العجم فإنهم ينتسبون إلى مدنهم وقراهم من القسم.

٤ - كيف ينتمي من انتقل عن بلده؟

أ - إذا أراد الجميع بينهما في الاتساب: فليبدأ بالبلد الأول ثم بالثاني المتنتقل إليه، وبحسن أن يدخل على الثاني حرف "ثم" فيقول من ولد في حلب وانتقل إلى المدينة المنورة: "فلان الحلبي ثم المديني"، وعلى هذا عمل أكثر الناس.

ب - وإذا لم يُرد الجمع بينهما: له أن ينتمي إلى أيهما شاء، وهذا قليل.

٥ - كيف ينتمي من كان من قرية تابعة لبلدة؟

أ - له أن ينتمي إلى تلك القرية.

بـ- قوله أن ينتمي إلى البلدة التابعة لها تلك القرية.

جـ- قوله أن ينتمي إلى تلك الناحية التي منها تلك البلدة أيضاً.

ومثال ذلك: إذا كان شخص من "الباب"، وهي تابعة لمدينة "حلب"، وحلب من "الشام"، فله أن يقول في انتسابه: فلان البابي أو فلان الحلبي، أو فلان الشامي.

٦- كم المدة التي إن أقامها الشخص في بلد نُسبَ إليها؟

أربع سنين، وهو قول عبد الله بن المبارك رضي الله عنه.

٧- أشهر المصنفات فيه:

أـ- يمكن أن نعد كتاب "الأنساب" للسمعاني الذي تقدم من مصنفات هذا النوع؛ لأنه يذكر الانتساب إلى الأوطان وغيرها.

بـ- ومن مظان ذكر أوطان الرواة وبلداتهم كتاب "الطبقات الكبرى" لابن سعد. هذا آخر ما يسره الله في هذا الكتاب، وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. "تاریخ بغداد" للخطیب البغدادی، نشر دار الكتاب العربي، بيروت.
٣. "تدریب الراوی فی شرح تقریب التوادی" للسیوطی، تحقیق الشیخ عبد الوهاب عبداللطیف، الطبعه الثانیة سنة ١٣٨٥ هـ.
٤. "التقریب" للنووی مع شرحه "التدریب"، تحقیق شیخ عبد الوهاب عبداللطیف، الطبعه الثانیة سنة ١٣٨٥ هـ.
٥. "الرسالة" ل الإمام الشافعی، تحقیق أحمد محمد شاکر.
٦. "الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة" للكتابی، تحقیق الشیخ محمد المنصر الكتابی، نشر دار الفکر.
٧. "سنن الترمذی" (جامع الترمذی) مع شرحه "تحفة الأحوذی" الطبعه المصرية، نشر محمد عبد الحسن الكبیر.
٨. "سنن أبي داود"، تحقیق الشیخ محیي الدین عبد الحمید.
٩. "سنن ابن ماجه" تحقیق محمد فؤاد الباقی، طبع عیسی البایی الحلی وشراکاه سنة ١٣٧٢ هـ.
١٠. "سنن الدارقطنی"، تصحیح وتحقیق ونشر السید عبد الله هاشم الیمانی المدینی.
١١. "شرح ألفیة العرّاقی" له، طبع المغرب.
١٢. "صحيح البخاری" مع شرحه "فتح الباری"، تحقیق الشیخ عبد العزیز بن باز، المطبعه السلفیة بالقاهرة سنة ١٣٨٠ هـ.
١٣. "صحيح البخاری" المتن فقط، طبعه بولاق سنة ١٢٩٦ هـ.
١٤. "صحيح مسلم" مع "شرح النووی"، الطبعه الأولى، المطبعه المصرية بالأزهر سنة ١٣٤٧ هـ.

١٥. " صحيح مسلم "، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة.
١٦. "علوم الحديث" لابن الصلاح، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة سنة ١٣٨٦هـ.
١٧. "فتح المغیث شرح ألفية الحديث" للسخاوي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
١٨. "القاموس الخيط" للفیروزآبادی، طبع المطبعة اليمينية بمصر.
١٩. "الکفاية في علم الروایة" للخطیب البغدادی، طبع دائرة المعارف العثمانیة بالهند سنة ١٣٥٧هـ.
٢٠. "المتفق والمفترق" للخطیب البغدادی، تحقيق د. محمد صادق أیدل.
٢١. "المستدرک على الصحيحین" للحاکم النیسابوری، نشر مکتبة النصر الحدیثة بالریاض مصورة عن الطبعة الهندیة.
٢٢. "معرفة علوم الحديث" للحاکم النیسابوری، نشر الدكتور السيد معظم حسین طبع دائرة المعارف العثمانیة.
٢٣. "معالم السنن" للخطابی، تحقيق الشیخ احمد محمد شاکر و محمد حامد الفقی، مطبعة أنصار السنة الحمدیة سنة ١٣٦٧هـ.
٢٤. "میزان الاعتدال في نقد الرجال" للذهی، تحقيق علی محمد البحاوی، طبع عيسى البابي الحلبي سنة ١٣٨٢هـ.
٢٥. "موطاً مالك" تصحیح وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، طبع عيسى البابي الحلبي وشركاه سنة ١٣٧٠هـ.
٢٦. "نرھة النظر شرح نھیۃ الفکر" للحافظ ابن حجر، نشر المکتبة العلمیة بالمدینة المنورۃ.
٢٧. "نھیۃ الفکر" مع شرحها "نرھة النظر" للحافظ ابن حجر، نشر المکتبة العلمیة بالمدینة المنورۃ.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٥٠	ناسخ الحديث ومنسوخه	٨	المقدمة
٥٢	المطلب الثاني: الخبر المردود	٩	نشأة علم المصطلح
٥٣	الخبر المردود وأسباب رده	١٠	أشهر المصنفات في علم المصطلح
٥٣	المقصد الأول: الضعيف	١٣	تعريفات أولية
٥٦	المقصد الثاني: المردود بسبب السقط	١٦	باب الأول: الخبر
٥٧	المعلم	١٧	الفصل الأول: تقسم الخبر
٥٩	المرسل	١٨	المبحث الأول: الخبر المتواتر
٦٢	المعرض	٢٠	المبحث الثاني: خبر الآحاد
٦٤	المقطوع	٢٢	المعروف
٦٥	المدلس	٢٥	العزيز
٧٢	المرسل الخفي	٢٦	الغريب
٧٣	المعنون والملون	٢٩	الفصل الثاني: تقسم خبر الآحاد
٧٥	المقصد الثالث: المردود بسبب الطعن	٣٠	المطلب الأول: الخبر المقبول
٧٦	الموضع	٣١	المقصد الأول: أقسام المقبول
٧٩	المتروك	٣١	الصحيح
٨٠	النكر	٤٠	الصحيح لغره
٨٢	المعروف	٤١	الحسن
٨٣	الشاذ والمحفوظ	٤٥	الحسن لغره
٨٥	المعلم	٤٦	خبر الآحاد المقبول المخفى بالقرآن
٨٨	المحالفة للثبات	٤٧	المقصد الثاني: تقسم الخبر المقبول
٨٨	المدرج	٤٧	الحكم و مختلف الحديث

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
الملوّب.....	٩١	الباب الثالث: آداب الرواية وضبطها	١٣٤
المزيد في متصل الأسانيد	٩٤	الفصل الأول: ضبط الرواية وتحمّلها	١٣٥
المضطرب.....	٩٦	المبحث الأول: سماع الحديث وتحمّله	١٣٦
المصحف	٩٨	المبحث الثاني: طرق التحمل وصيغ الأداء	١٣٧
الجهالة بالراوي.....	١٠٠	المبحث الثالث: كتابة الحديث	١٤٣
البدعة.....	١٠٣	المبحث الرابع: صفة رواية الحديث	١٤٨
سوء الحفظ.....	١٠٤	غريب الحديث	١٥٠
الفصل الثالث: المقبول والمدود	١٠٦	الفصل الثاني: آداب الرواية	١٥٢
المبحث الأول: تقسيم آخر للخبر	١٠٧	المبحث الأول: آداب الحديث	١٥٣
الحديث القدسي.....	١٠٨	المبحث الثاني: آداب طالب الحديث	١٥٤
المعروف	١٠٩	الباب الرابع: الإسناد وما يتعلّق به	١٥٧
الموقوف	١١٠	الفصل الأول: لطائف الإسناد	١٥٨
المقطوع	١١٣	الإسناد العالى والنازل	١٥٩
المبحث الثاني: أنواع أخرى	١١٦	المسلسل.....	١٦٢
المستند	١١٧	رواية الأكابر عن الأصغر	١٦٥
المتصل.....	١١٧	رواية الآباء عن الأبناء	١٦٦
زيادات الثقات	١١٨	رواية الآباء عن الآباء	١٦٧
الاعتبار والتابع والشاهد	١٢١	المدح ورواية الأقران	١٦٨
الباب الثاني: من تقبل روايته	١٢٥	السابق واللاحق	١٦٩
الفصل الأول: شروط الراوي وقبوله ..	١٢٦	الفصل الثاني: معرفة الرواية	١٧١
الفصل الثاني: كتب المحرح والتعديل ..	١٣٠	معرفة الصحابة	١٧٢
الفصل الثالث: مراتب المحرح والتعديل ..	١٣٢	معرفة التابعين	١٧٥

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٩٠	معرفة الألقاب	١٧٧	معرفة الإخوة والأخوات
١٩١	معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم	١٧٨	معرفة المتفق والمفترق
١٩٢	معرفة النسب التي على خلاف ظاهرها	١٨٠	معرفة المؤتلف والمخالف
١٩٣	معرفة توارييخ الرواية	١٨١	معرفة المتشابه
١٩٥	معرفة من اختلط من الثقات	١٨٣	معرفة المهمل
١٩٧	معرفة طبقات العلماء والرواية	١٨٤	معرفة المبهمات
١٩٨	معرفة المولاي من الرواية والعلماء	١٨٥	معرفة الوحدان
١٩٩	معرفة الثقات والضعفاء من الرواية	١٨٦	معرفة من ذكر بأسماء أو صفات مختلفة
٢٠٠	معرفة أوطان الرواية وب濂فهم	١٨٧	معرفة المفردات من الأسماء وغيرها
* * * *		١٨٨	معرفة أسماء من اشتهروا بكناهם

من منشورات مكتبة البشرى

الكتب العربية

كتب تحت الطباعة

(سطوع زرقاء بعنوان الله تعالى)

(ملونة، مجلدة)

- | | |
|--------------------|----------------------|
| عوامل النحو | المقامات للعزيري |
| الموطأ للإمام مالك | التفسير للبيضاوي |
| قطبي | الموطأ للإمام محمد |
| ديوان الحماسة | المسنن للإمام الأعظم |
| الجامع للترمذى | تلخيص المفتاح |
| الهداية السعيدية | المعلقات السبع |
| شرح الجامى | ديوان المعتنى |
| | التوضيح والتلويح |

☆.....☆.....☆

Books In Other Languages

English Books

- Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)
- Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
- Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
- Al-Hizbul Azam (Large) (H. Binding)
- Al-Hizbul Azam (Small) (Card Cover)

Secret of Salah

Other Languages

- Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)
- Fazail-e-Aamal (German) (H. Binding)

الكتب المطبوعة

(ملونة، مجلدة)

- | | |
|--------------------------|----------------------------|
| الهداية (٨ مجلدات) | منتخب العصامي |
| الصحيح لمسلم (٧ مجلدات) | نور الإيضاح |
| مشكاة المصايب (٤ مجلدات) | أصول الشاشي |
| نور الأوار (مجلدين) | نفحات العرب |
| تيسير مصطلح الحديث | شرح العقائد |
| كتنز الدقائق (٣ مجلدات) | تعريب علم الصيغة |
| بيان في علوم القرآن | محضن القدوسي |
| مختصر المعانى (مجلدين) | شرح تهذيب |
| | تفسير العجاليين (٣ مجلدات) |

(ملونة كرتون مقفى)

- | | |
|--------------|--------------------------|
| زاد الطالبين | متن العقيدة الطحاوية |
| المرقات | هدایة النحو (مع الخلاصة) |
| الكافية | هدایة النحو (المتداول) |
| شرح تهذيب | شرح مائة عامل |
| السراجي | دروس البلاغة |
| إيساغوجي | شرح عقود رسم المفتى |
| الفوز الكبير | البلاغة الواضحة |

To be published Shortly Insha Allah

Al-Hizbul Azam (French) (Coloured)

مکتبۃ البشیری کی مطبوعات

اردو کتب

مطبوعہ کتب	عنوان	مطلبہ کتب
(رئیس مجلہ)	مجلہ کارڈ کور	محلہ کارڈ کور
لسان القرآن (اول، دوم، سوم)	فہائل اعمال نخب احادیث	لسان القرآن (اول، دوم، سوم) تعلیم الاسلام (کامل)
خسال نبوی شرح شاکل ترمذی	مکالم لسان القرآن (اول، دوم، سوم) اکرام مسلم ☆☆☆	بیہقی زیر (۳ حصے)
الحزب الاعظم (ماہنامہ ترتیب پر)	زیر طبع کتب	الحزب الاعظم (ماہنامہ ترتیب پر) تفسیر علیانی (۲ جلد)
خطبات الاخلاق لمجتمعات العالم	حسن حصین تعلیم العناکد	خطبات الاخلاق لمجتمعات العالم رئیس کارڈ کور
علم انگلیز	آسان اصول فتنہ فہائل حج	الحجۃ (پچھائی کتاب) جدید ایڈیشن علم انگلیز
علم الصرف (اولین و آخرین)	عربی کا معلم (سوم، چہارم)	علم الصرف (اولین و آخرین) حمال القرآن
عربی صنفۃ المصادر	عربی کا آسان قاعدہ	عربی صنفۃ المصادر سیر الصحابیات
عربی کا آسان قاعدہ	فونکری کے	عربی کا آسان قاعدہ تسلیم المبتدی
عربی کا معلم (اول، دوم)	بیہقی گورہ	عربی کا معلم (اول، دوم) فونکری کے
روضۃ الادب	تاریخ اسلام	روضۃ الادب آداب المعاشرت
آداب المعاشرت	زاد السعید	آداب المعاشرت
حیاة اُلسٹین	تعلیم الدین	حیاة اُلسٹین
جوامِ الفکر	جزء اعمال	جوامِ الفکر تعلیم الاسلام (کامل)